

عن: الثلاثاء ٢٩ رمضان سنة ١٤٢٦هـ. الموافق ١ تشرين ثاني سنة ٢٠٠٥م.

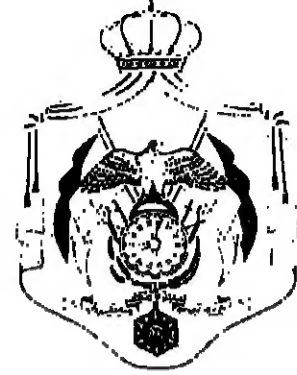
رقم العدد: ٤٧٢٦

تصدر عن رئاسة الوزراء - مديرية الجريدة الرسمية
الموقع على شبكة الانترنت : www.Pm.gov.jo

الاشتراك السنوي
داخل المملكة : ٣٠ ديناراً اردنياً
خارج المملكة : ٧٠ ديناراً اردنياً
ثمن النسخة الواحدة - دينار اردني

طبع في المطابع العسكرية ***** البيع والتوزيع - وزارة المالية - الجريدة الرسمية ص.ب ٨٥

كلنا من الشعب



الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية

تصدر عن رئاسة الوزراء/ مديرية الجريدة الرسمية

الموقع على شبكة الانترنت : www.Pm.gov.jo

فهرس العدد ٤٧٢٦ **** الصادر بتاريخ ٢٠٠٥/١١/١

رقم الصفحة	المحتويات
٤٥١٥	* نظام رقم (٦٢) لسنة ٢٠٠٥ - نظام معدل لنظام الخدمة المدنية
٤٥٢٣	* نظام رقم (٦٣) لسنة ٢٠٠٥ - نظام معدل لنظام رسوم دخول المتاحف والمواقع الأثرية
٤٥٢٥	* نظام رقم (٦٤) لسنة ٢٠٠٥ - نظام معدل لنظام البعثات والمنح العلمية للمؤلفين
٤٥٢٧	* نظام رقم (٦٥) لسنة ٢٠٠٥ - نظام معدل لنظام الرواتب والعلاوات في جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية
٤٥٢٩	* نظام رقم (٦٦) لسنة ٢٠٠٥ - نظام معدل للنظام المالي للجامعة الأردنية
٤٥٣١	* نظام رقم (٦٧) لسنة ٢٠٠٥ - نظام المركز الوطني للتكنولوجيا الحيوية
٤٥٣٦	* نظام رقم (٦٨) لسنة ٢٠٠٥ - نظام معدل لنظام المعهد القضائي الأردني
٤٥٤١	* تعيين رئيس وأعضاء هيئة مديري مركز الملك عبد الله الثاني للتصميم والتطوير
٤٥٤٢	* قرار صادر بالاستناد لقانون البناء الوطني الأردني
٤٥٤٢	* قرار بمنح رخصة إصدار مطبوعة صحفية أسبوعية
٤٥٤٣	* مذكرة تفاهم أمني بين وزارة داخلية المملكة الأردنية الهاشمية ووزارة داخلية جمهورية العراق

هكذا من أجل

رقم الصفحة	المحتويات
٤٥٤٧	* تعليمات إقامة وتنظيم المعارض التجارية والصناعية رقم (٣) لسنة ٢٠٠٥
٤٥٥٤	* تعليمات رقم (٦) لسنة ٢٠٠٥ - تعليمات فتح فرع شركة التأمين داخل المملكة أو خارجها
٤٥٦٢	* تعليمات رقم (٧) لسنة ٢٠٠٥ - تعليمات اعتماد وسطاء ومحكمي نزاعات التأمين لدى هيئة التأمين
٤٥٦٧	* تعليمات رقم (٨) لسنة ٢٠٠٥ - تعليمات إجراءات الوساطة في نزاعات التأمين وأحكامها
٤٥٧٧	* تعليمات رقم (٩) لسنة ٢٠٠٥ - تعليمات إجراءات التحكيم في نزاعات التأمين وأحكامها
٤٥٩٤	* تعليمات رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٤ - تعليمات معدلة لتعليمات بدل الخدمات
٤٥٩٥	* تعليمات إصدار الأوراق المالية وتسجيلها لسنة ٢٠٠٥

القسم الثاني

رقم الصفحة	المحتويات
٤٦٤٣	* الأوسمة
٤٦٤٣	* التمثيل الدبلوماسي
٤٦٤٤	* الموظفين
٤٦٤٧	* الجنسية الأردنية
٤٦٤٨	* الاستملاك
٤٦٥٤	* الشؤون البلدية
٤٧٠٣	* المواصفات القياسية
٤٧٠٧	* البنك المركزي الأردني
٤٧٠٨	* الإعلاءات
٤٧٢٠	* المطالبات
٤٧٥٢	* المحاكم

نحن عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية
بمقتضى المادة (١٢٠) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٥/٩/١٣
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٦٢) لسنة ٢٠٠٥

نظام معدل لنظام الخدمة المدنية

المادة ١- يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام الخدمة المدنية لسنة ٢٠٠٥) ويقرأ مع النظام رقم (٥٥) لسنة ٢٠٠٢ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي وما طرأ عليه من تعديل نظاما واحدا ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- تعدل الفقرة (أ) من المادة (١٥) من النظام الاصلي بالقاء نص البندين (٤) و (٥) الواردين فيها والاستعاضة عنهما بما يلي :-

٤- الفئة الثالثة :-

تحدد مهام وظائف هذه الفئة بموجب تعليمات وصف الوظائف وتصنيفها التي يقرها المجلس ولا يعين في أي منها الا من كان يحمل شهادة دبلوم كلية المجتمع التي تكون مدة الدراسة للحصول عليها سنتين بعد شهادة الدراسة الثانوية العامة حدا ادنى .

٥- الفئة الرابعة :-

وتشمل الوظائف الحرفية والمهنية والخدمات المساعدة وتحدد مهام هذه الوظائف بموجب تعليمات وصف الوظائف وتصنيفها التي يقرها المجلس ، ولا يجوز ان يعين في وظائف هذه الفئة من يكون مؤهله العلمي اعلى من شهادة كلية المجتمع او المعهد التي تكون مدة الدراسة للحصول عليها سنة واحدة بعد شهادة الدراسة الثانوية العامة او ما يعادلها .

هكذا من المأهول

المادة ٣- تعدل المادة (٣٨) من النظام الاصلي على النحو التالي :-

اولاً : باعتبار ما ورد فيها فقرة (أ) واعادة ترقيم الفقرات (أ، ب، ج) الواردة فيها لتصبح البنود (١، ٢، ٣) فيها .

ثانياً : باضافة الفقرة (ب) اليها بالنص التالي :-

ب- يجوز منح الموظف أي حافز او مكافأة مادية او معنوية او كليهما وتحدد اسس وشروط وحالات منح أي منها بمقتضى تعليمات يصدرها مجلس الوزراء بناء على تنسيب المجلس .

المادة ٤- تعدل الفقرة (ب) من المادة (٤٠) من النظام الاصلي باضافة عبارة (او شهادة الاختصاص العالي في الطب البشري) بعد عبارة (او شهادة التخصص من المجلس الطبي الاردني فيما يتعلق بالطبيب) الواردة فيها .

المادة ٥- يلغى نص المادة (٤٦) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-
المادة ٤٦-

أ- يصدر مجلس الوزراء بناء على تنسيب المجلس اسس وقواعد انتقاء وتعيين الموظفين في الوظائف الحكومية في الفئات الاولى والثانية والثالثة والرابعة .
ب- يستثنى من احكام الفقرة (أ) من هذه المادة الخريجون من الطلبة الذين تم ايفادهم من وزارة التربية والتعليم في بعثات علمية للحصول على درجة البكالوريوس بموجب التشريعات الخاصة بالوزارة والذين سيتم تعيينهم للعمل لديها .

المادة ٦- تعدل المادة (٤٩) من النظام الاصلي على النحو التالي :-

اولاً : بالغاء البندين (١) و (٢) الواردين في الفقرة (أ) منها واعادة ترقيم البنود (٣) و (٤) و (٥) منها لتصبح البنود (١) و (٢) و (٣) على التوالي .

ثانياً : بالغاء نص البند (٣) الوارد في الفقرة (ج) منها والاستعاضة عنه بالنص التالي :-

٣- يعين حامل الشهادة الجامعية الثالثة (الدكتوراة) عن طريق الدراسة النظامية والتي حصل عليها بعد الشهادة الجامعية الثانية المنصوص عليها في البند (٢) من هذه الفقرة في التخصصات المذكورة في البند (١) من هذه الفقرة او حامل شهادة التخصص من المجلس الطبي الاردني في طب الاسنان او ما يعادلها براتب السنة الاولى من الدرجة الرابعة من الفئة الثانية .

ثالثاً : بالغاء نص البندين (٢) و (٥) الواردين في الفقرة (د) منها والاستعاضة عنهما بما يلي :-

٢- يعين حامل الشهادة الجامعية الثانية في الطب البشري او شهادة الاختصاص العالي في الطب البشري براتب السنة الاولى من الدرجة الرابعة من الفئة الثانية .
٥- يعين حامل شهادة التخصص الفرعي من المجلس الطبي الاردني او ما يعادلها بعد حصوله على شهادة التخصص من المجلس الطبي الاردني براتب السنة الخامسة من الدرجة الثالثة من الفئة الثانية .

المادة ٧- تعدل الفقرة (أ) من المادة (٥٠) من النظام الاصلي باضافة البندين (١) و (٢) التاليين اليها

واعادة ترقيم البنود من (١-٤) الواردة فيها لتصبح من (٣-٦) على التوالي :-

١- حامل شهادة كلية المجتمع او المعهد التي تكون مدة الدراسة للحصول عليها سنة واحدة بعد شهادة الدراسة الثانوية العامة او ما يعادلها براتب السنة الخامسة من الدرجة الثالثة .
٢- حامل شهادة الدراسة الثانوية العامة او ما يعادلها براتب السنة الثالثة من الدرجة الثالثة .

المادة ٨- تعدل المادة (٥١) من النظام الاصلي على النحو التالي :-

اولاً : بالغاء الفقرة (أ) منها .

ثانياً : بالغاء الحرف (ب) من مطلع الفقرة (ب) منها .

هكذا من الأصول

المادة ٩- يلغى نص المادة (٦٠) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-
المادة ٦٠-

أ- في حالات خاصة ومبررة تتطلبها مصلحة العمل في الدائرة ولاستقطاب كفاءات علمية او خبرات عملية مميزة او كليهما يجوز تعيين الموظف بموجب عقد شامل لجميع العلاوات ومرتبات يزيد على الرواتب المحددة بمقتضى احكام هذا النظام وفقا لما يلي :-

١- تقوم الدائرة المعنية التي تتوافر لديها وظائف شاغرة بعقود شاملة لجميع العلاوات بتزويد الديوان بمسميات هذه الوظائف ووصفها الوظيفي والمؤهلات والخبرات والكفاءات والمهارات المطلوبة لاشغالها واعدادها ورواتبها المتناسبة مع ذلك .

٢- تقوم الدائرة المعنية بالتنسيق مع الديوان بالاعلان عن تلك الوظائف في صحيفة محلية يومية واحدة .

٣- تؤلف لجنة برئاسة الامين العام وعضوية مندوب عن الديوان واثنين من كبار موظفي الدائرة من ذوي الاختصاص يسميهما الوزير ويجوز لهذه اللجنة الاستعانة بدوي الاختصاص لاجراء الامتحانات التنافسية او المقابلات الشخصية للمتقدمين او كليهما .

٤- ترفع الدائرة المعنية نتائج الامتحانات التنافسية او المقابلات الشخصية او كليهما للجنة المركزية لتدقيقها والتنسيق بشأنها لرئيس الوزراء او الوزير المختص حسب مقتضى الحال .

٥- يعين بقرار من رئيس الوزراء الموظف الذي يتجاوز راتبه خمسمائة دينار ، ويعين بقرار من الوزير الموظف الذي يكون راتبه خمسمائة دينار فما دون .

ب- يتم بقرار من الوزير بناء على تنسيب الامين العام تعيين الموظف بعقد في غير الحالات المنصوص عليها في الفقرة (١) من هذه المادة وفقا لاسس وقواعد انتقاء وتعيين الموظفين في الوظائف الحكومية وبالراتب الذي يحدده الديوان بموجب احكام هذا النظام .

ج- اذا تم تعيين الموظف بعقد على حساب المشاريع او الامانات او التأمين الصحي او على حساب راتب موظف منفك عن العمل بسبب الاعارة او الاجازة الدراسية او الاجازة بدون راتب وعلاوات فتنتهي خدمته حكما عند انتهاء المشروع او نفاذ مخصصاته او عند انتهاء اعارة الموظف او انتهاء اجازته بعد عودته لاستئناف عمله في الدائرة .

المادة ١٠- يلغى نص الفقرة (أ) من المادة (٦٣) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

أ- يجب ان تكون الشهادة العلمية او المؤهل الذي يجري التعيين على اساس اي منهما صادرا عن معهد او كلية او جامعة او هيئة او جهة علمية معترف بها في المملكة ووفقا للاصول القانونية المتبعة .

٢- للديوان التحقق من صحة أي وثيقة تقدم اليه بالطريقة التي يراها مناسبة وله ان يطلب تقديم الاصل من أي شهادة او مؤهل او وثيقة اذا اشتبه في صحة أي منها .

المادة ١١- تعدل السادة (٧٦) من النظام الاصلي باضافة الفقرة (ب) التالية اليها واعادة ترقيم الفقرة (ب) الواردة فيها لتصبح الفقرة (ج) :-

ب- لغابات تعليق البند (٢) من الفقرة (أ) من هذه المادة يعتمد المؤهل العلمي للطبيب وفقا للشهادات المبينة ادناه وحسب اولويتها وبالتسلسل التالي :-

١- شهادة التخصص الفرعي من المجلس الطبي الاردني او ما يعادلها بعد الحصول

على شهادة التخصص من المجلس الطبي الاردني .

٢- شهادة التخصص من المجلس الطبي الاردني او ما يعادلها .

٣- الشهادة الجامعية الثالثة .

٤- الشهادة الجامعية الثانية او شهادة الاختصاص العالي في الطب البشري .

٥- الدبلوم بعد الحصول على الشهادة الجامعية الاولى .

٦- الشهادة الجامعية الاولى .

المادة ١٢- تعدل المادة (١٤٧) من النظام الاصلي باضافة الفقرة (د) اليها بالنص التالي :-

د- لا يجوز للمرجع المختص اتخاذ قرار بايقاع أي من العقوبات المنصوص عليها في البنود (٥،٤،٣،٢،١) من الفقرة (أ) من المادة (١٤٢) من هذا النظام على المخالفة التي يرتكبها الموظف الا بعد استجوابه عنها .

المادة ١٣- يلغى نص المادة (١٤٩) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

المادة ١٤٩-

عند احالة الموظف الى المجلس التأديبي لارتكابه مخالفة مسلكية ، او عند احالته الى المدعي العام او المحكمة لارتكابه جناية ، او لارتكابه جنحة مخلة بالشرف او بواجبات الوظيفة ، يوقف عن العمل بقرار من الوزير من تاريخ احالته ، ويتقاضى خلال مدة توقيفه عن العمل ما نسبته (٢٥٪) من مجموع راتبه وعلاواته ولا يجوز قبول استقالة الموظف او احالته على التقاعد او الاستداع قبل صدور القرار النهائي او القطعي في الدعوى التأديبية او القضائية المقامة عليه .

المادة ١٤- يلغى نص المادة (١٦٢) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

المادة ١٦٢-

أ- يعزل الموظف في أي من الحالات التالية :-

١- اذا حكم عليه من محكمة مختصة بأي جناية او بجنحة مخلة بالشرف كالرشوة والاختلاس والسرقة والتزوير وسوء استعمال الامانة والشهادة الكاذبة او أي جريمة اخرى مخلة بالاخلاق العامة .

٢- اذا حكم عليه بالحبس من محكمة لمدة تزيد على ستة اشهر لارتكابه أي جريمة او جنحة من غير المنصوص عليهما في البند (١) من هذه الفقرة .

٣- اذا عوقب بتنزيل درجته ثم ارتكب مخالفة مسلكية اخرى واوقعت عليه عقوبة تنزيل الدرجة مرة اخرى وذلك بقرار من المرجع المختص بتعيين مثيله في الدرجة والراتب .

٤- اذا صدر قرار من المجلس التأديبي بعزله .

ب- يعتبر الموظف في أي حالة من الحالات المنصوص عليها في البندين (١) و (٢) من الفقرة (أ) من هذه المادة معزولاً حكماً من تاريخ اكتساب الحكم الدرجة القطعية .

ج- وفي جميع الاحوال المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة يجب اعلام الموظف بالاجراءات المتخذة بحقه من المرجع المختص بتعيين مثيله في الدرجة والراتب خلال اسبوع من تاريخ اكتساب الحكم الدرجة القطعية او صدور القرار النهائي .

د- اذا تم عزل الموظف وفقاً لاحكام البند (٢) من الفقرة (أ) من هذه المادة فيجوز بموافقة رئيس الوزراء اعادة تعيينه وفقاً لاسس وقواعد انتقاء وتعيين الموظفين في الوظائف الحكومية في الفئات الاولى والثانية والثالثة والرابعة الصادرة بموجب احكام هذا النظام .

هذه من الأصول

هـ- مع مراعاة احكام الفقرة (د) من هذه المادة ، لا يجوز اعادة تعيين الموظف الذي عزل من الوظيفة في أي دائرة من الدوائر .

٢٠٠٥/٩/١٣

عبد الله الثاني ابن الحسين

نائب رئيس الوزراء للتنمية السياسية هشام التل	نائب رئيس الوزراء الدكتور مروان المعشر	رئيس الوزراء وزير الدفاع الدكتور عدنان بدران
وزير دولة محمد عودة نجادات	وزير الشؤون البلدية توفيق كرشان	وزير المالية ووزير الصناعة والتجارة بالوكالة عادل القضاة
وزير العدل الدكتور عبد الشخانية	وزير التربية والتعليم ووزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية بالوكالة الدكتور خالد طوقان	وزير الثقافة الدكتور أمين محمود
وزير السياحة والآثار ووزير الخارجية بالوكالة الدكتورة علياء حاتوغ بوران	وزير دولة لمراقبة الأداء الحكومي ووزير التنمية الاجتماعية بالوكالة الدكتورة رويدة المعايطة	وزير الزراعة المهندس مزاحم المحيسن
وزير النقل سعود نصيرات	وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ناديا حلمي السعيد	وزير الطاقة والتروة المعدنية المهندس عزمي خريسات
وزير الأشغال العامة والإسكان المهندس يوسف حياصات	وزير الدخيلة عوني يرقاس	وزير الدولة لتطوير القطاع العام الدكتور تيسير الصمادي
وزير الدولة للشؤون البرلمانية عبد الكريم الملاحمة	وزير العمل باسم السالم	وزير التخطيط والتعاون الدولي سهير العلي

نحن فيصل بن الحسين نائب جلالة الملك المعظم

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٥/٩/٢٧
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٦٣) لسنة ٢٠٠٥
نظام معدل لنظام رسوم دخول المتاحف والمواقع الأثرية

المادة ١- يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام رسوم دخول المتاحف والمواقع الأثرية لسنة ٢٠٠٥) ويقرأ مع النظام رقم (٤٠) لسنة ٢٠٠٢ المشار اليه فيما يلي بالنظام الأصلي نظاما واحدا ويعمل به من تاريخ ٢٠٠٦/١/١ .

المادة ٢- تعدل المادة (٣) من النظام الأصلي على النحو التالي :-
أولاً: بالغاء نص البندين (٤) و(٦) من الجدول الوارد في الفقرة (أ) منها والاستعاضة عنهما بما يلي :-

الرقم	الموقع	الزائر الاردني	الزائر غير الاردني
٤-١	ام قيس	٥٠٠	٥٠٠
٦-١	جرش	٥٠٠	٥٠٠

ثانياً : باضافة البند (١١) الى الجدول الوارد في الفقرة (أ) منها بالنص التالي :-

الرقم	الموقع	الزائر الاردني	الزائر غير الاردني
١١-	القصور الصحراوية	٢٥٠	٥٠٠

ثالثاً: بالغاء نص الفقرة (ب) منها والاستعاضة عنه بالنص التالي :-
ب- يستوفى من رعايا الدول العربية والاجنبية المقيمين في المملكة الرسوم المقررة للاردنيين .

المادة ٣- تعدل الفقرة (د) من المادة (٤) من النظام الأصلي بالفاء كلمة (الأردنيين) الواردة فيها والاستعاضة عنها بكلمة (الزوار) .

٢٠٠٥/٩/٢٧ .

فيصل بن الحسين

وزير التنمية الاجتماعية الدكتور عبد الله عويدات	نائب رئيس الوزراء للتنمية السياسية هشام النسل	نائب رئيس الوزراء الدكتور مروان المعشر	رئيس الوزراء وزير الدفاع الدكتور عدنان بدران
---	---	--	--

وزير دولة محمد عودة نجادات	وزير الشؤون البلدية توفيق كريسنان	وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية الدكتور عبد السلام العبادي
----------------------------------	---	---

وزير الزراعة المهندس مزاحم المحيسن	وزير العدل الدكتور عبد الشخانة	وزير التربية والتعليم وزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور خالد طوقان
--	--------------------------------------	--

وزير السياحة والآثار وزير الخارجية بالوكالة الدكتورة علياء حاتوغ بوران	وزير دولة لمراقبة الأداء الحكومي وزير الدولة لتطوير القطاع العام بالوكالة الدكتورة رويدة المعايطة
--	---

وزير الصحة المهندس سعيد دروزة	وزير الطاقة والثروة المعدنية وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بالوكالة المهندس عزمي خريسات
-------------------------------------	---

وزير الدخالية عوني يرفاس	وزير المياه والري الدكتور منذر الشرع	وزير النقل ووزير التخطيط والتعاون الدولي بالوكالة سعود نصيرات
--------------------------------	--	---

وزير الصناعة والتجارة وزير المالية بالوكالة شريف الزعبي	وزير الأشغال العامة والإسكان المهندس يوسف حياصات
---	--

وزير الدولة للشؤون البرلمانية عبد الكريم الملاحمة	وزير العمل باسم السلام	وزير البيئة وزير الثقافة بالوكالة المهندس خالد الابرائي
---	------------------------------	---

نحن فيصل بن الحسين نائب جلالة الملك المعظم
بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٧/٩/٢٠٠٥
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٦٤) لسنة ٢٠٠٥
نظام معدل لنظام البعثات والمنح العلمية للموفدين

المادة ١- يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام البعثات والمنح العلمية
للموفدين لسنة ٢٠٠٥) ويقرأ مع النظام رقم (٦٠) لسنة ٢٠٠٢
المشار اليه فيما يلي بالنظام الأصلي وما طرأ عليه من تعديل نظاماً
واحداً ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- تعدل الفقرة (أ) من المادة (١٧) من النظام الاصلي بالغاء كلمة (شهرين) الواردة فيها والاستعاضة عنها بعبارة (تسعين يوماً) .

٢٠٠٥/٩/٢٧

فيصل بن الحسين

وزير التنمية الاجتماعية الدكتور عبد الله عويدات	نائب رئيس الوزراء للتنمية السياسية هشام التل	نائب رئيس الوزراء الدكتور مروان المعشر	رئيس الوزراء وزير الدفاع الدكتور عدنان بدران
---	--	--	--

وزير دولة محمد عودة نجات	وزير الشؤون البلدية توفيق كريشان	وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية الدكتور عبد السلام العبادي
--------------------------------	--	---

وزير الزراعة المهندس مزاحم المحيسن	وزير العدل الدكتور عبد الشخانية	وزير التربية والتعليم ووزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور خالد طوقان
--	---------------------------------------	---

وزير السياحة والآثار ووزير الخارجية بالوكالة الدكتورة علياء حاتوغ بوران	وزير دولة لمراقبة الأداء الحكومي ووزير الدولة لتطوير القطاع العام بالوكالة الدكتورة رويدة المعايطة
---	--

وزير الصحة المهندس سعيد دروزة	وزير الطاقة والثروة المعدنية ووزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بالوكالة المهندس عزمي خريسات
-------------------------------------	--

وزير الداخلية عوني يرفاس	وزير المياه والري الدكتور منذر الشرع	وزير النقل ووزير التخطيط والتعاون الدولي بالوكالة سعود نصيرات
--------------------------------	---	---

وزير الصناعة والتجارة ووزير المالية بالوكالة شريف الزعبي	وزير الأشغال العامة والإسكان المهندس يوسف حياصات
--	--

وزير الدولة للشؤون البرلمانية عبد الكريم الملاحمة	وزير العمل باسم السالم	وزير البيئة ووزير الثقافة بالوكالة المهندس خالد الابرائي
---	------------------------------	--

نحن فيصل بن الحسين نائب جلالة الملك المعظم
بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٥/٩/٢٧
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٦٥) لسنة ٢٠٠٥

نظام معدل لنظام الرواتب والعلاوات في جامعة العلوم والتكنولوجيا الاردنية

المادة ١- يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام الرواتب والعلاوات في جامعة
العلوم والتكنولوجيا الاردنية لسنة ٢٠٠٥) ويقرأ مع النظام رقم (٣٨) لسنة
٢٠٠٤ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي نظاماً واحداً ويعمل به من
تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

هكذا من الأعمال

المادة ٢- تعدل المادة (١٧) من النظام الاصلي بالغاء عبارة (او مكافاة) الواردة فيها .

٢٠٠٥/٩/٢٧

فيصل بن الحسين

وزير التنمية الاجتماعية الدكتور عبد الله عويدات	نائب رئيس الوزراء للتنمية السياسية هشام السبل	نائب رئيس الوزراء الدكتور مروان المعشر	رئيس الوزراء وزير الدفاع الدكتور عدنان بدران
---	---	--	--

وزير دولة محمد عودة نجادات	وزير الشؤون البلدية توفيق كريشان	وزير الأوقاف والشؤون والمقدمات الإسلامية الدكتور عبد السلام العبادي
----------------------------------	--	---

وزير الزراعة المهندس مزاحم المحيسن	وزير العدل الدكتور عبد الشخانة	وزير التربية والتعليم ووزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور خالد طوقان
--	--------------------------------------	---

وزير السياحة والآثار ووزير الخارجية بالوكالة الدكتور علياء حاتوغ بوران	وزير دولة لمراقبة الأداء الحكومي ووزير الدولة لتطوير القطاع العام بالوكالة الدكتورة رويدة المعاينة
--	--

وزير الصحة المهندس سعيد دروزة	وزير الطاقة والثروة المعدنية ووزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بالوكالة المهندس عزمي خريسات
-------------------------------------	--

وزير الداخلية عوني يرفاس	وزير المياه والري الدكتور منذر الشرع	وزير النقل ووزير التخطيط والتعاون الدولي بالوكالة سعود نصيرات
--------------------------------	--	---

وزير الصناعة والتجارة ووزير المالية بالوكالة شريف الزعبي	وزير الأشغال العامة والإسكان المهندس يوسف حياصات
--	--

وزير الدولة للشؤون البرلمانية عبد الكريم الملاحمة	وزير العمل باسم السالم	وزير البيئة ووزير الثقافة بالوكالة المهندس خالد الأبرتي
---	------------------------------	---

نحن فيصل بن الحسين نائب جلالة الملك المعظم
بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٥/٩/٢٧
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٦٦) لسنة ٢٠٠٥
نظام معدل للنظام المالي للجامعة الأردنية

المادة ١- يسمى هذا النظام (نظام معدل للنظام المالي للجامعة الأردنية
لسنة ٢٠٠٥) ويقرأ مع النظام رقم (٣٦) لسنة ١٩٨٧ المشار اليه فيما يلي
بالنظام الاصلي وما طرأ عليه من تعديل نظاماً واحداً ويعمل به من تاريخ
نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- تعدل المادة (٢٠) من النظام الاصلي باعتبار ما ورد فيها فقرة (أ) وإضافة
الفقرة (ب) اليها بالنص التالي :-

المادة ٢٠-
ب- لا يجوز صرف أي نفقة الا بعد اداء الخدمة او انجاز المهمة او توريد
السلعة وتقديم الوثائق التي تعزز صرف النفقة ويستثنى من ذلك
الحالات التالية :-

- ١- النفقة المنصوص عليها في أي تشريع معمول به .
- ٢- الدفعة المقررة صرفها مقدماً وفقاً لاي عقد او اتفاقية .
- ٣- السلف المقررة صرفها لاغراض طارئة او لاي مهام او مشاريع
رسمية .
- ٤- رسوم التدريب وبدل الاشتراك بالدوريات والمجلات والجمعيات
المهنية والمساهمات في المنظمات والاتحادات المحلية
والاقليمية والدولية والتأمينات المستردة والبرمجيات والمواد
المكتنية .

هكذا من الأصول

٥- أي حالة أخرى يوافق عليها المجلس .

٢٠٠٥/٩/٢٧

فيصل بن الحسن

وزير للتنمية الاجتماعية الدكتور عبد الله عويدات	نائب رئيس الوزراء للتنمية السياسية هشام التل	نائب رئيس الوزراء الدكتور مروان المعشر	رئيس الوزراء وزير الدفاع الدكتور عدنان بدران
وزير دولة محمد عودة نجادات	وزير الشؤون البلدية توفيق كرشان	وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية الدكتور عبد السلام العبادي	
وزير الزراعة المهندس مزاحم المحبس	وزير العدل الدكتور عبد الشخانة	وزير التربية والتعليم وزير للتعليم العالي والبحث العلمي الدكتور خالد طوقان	
وزير السياحة والآثار وزير الخارجية بالوكالة الدكتورة علياء حاتوغ بوران	وزير دولة لمراقبة الأداء الحكومي وزير الدولة لتطوير القطاع العام بالوكالة الدكتورة رويدة المعايطة		
وزير الصحة المهندس سعيد دروزة	وزير الطاقة والثروة المعدنية وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بالوكالة المهندس عزمي خريسات		
وزير الداخلية عوني يرفاس	وزير المياه والري الدكتور منذر الشرع	وزير النقل ووزير التخطيط والتعاون الدولي بالوكالة سعود نصيرات	
وزير الصناعة والتجارة وزير المالية بالوكالة شريف الزعبي	وزير الأشغال العامة والإسكان المهندس يوسف حياصات		
وزير الدولة للشؤون البرلمانية عبد الكريم الملاحمة	وزير العمل باسم السالم	وزير البيئة وزير الثقافة بالوكالة المهندس خالد الأبراني	

نحن فيصل بن الحسين نائب جلالة الملك المعظم
بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٥/٩/٢٧
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٦٧) لسنة ٢٠٠٥
نظام المركز الوطني للتكنولوجيا الحيوية
صادر بمقتضى المادة (٧) من قانون المجلس الاعلى
للعلوم والتكنولوجيا رقم (٣٠) لسنة ١٩٨٧

المادة ١- يسمى هذا النظام (نظام المركز الوطني للتكنولوجيا الحيوية لسنة ٢٠٠٥) ويعمل
به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا النظام المعاني المخصصة
لها ادناه ، ما لم تدل القرينة على غير ذلك :-

المجلس الاعلى : المجلس الاعلى للعلوم والتكنولوجيا .
المركز : المركز الوطني للتكنولوجيا الحيوية .
المجلس : مجلس ادارة المركز .
التكنولوجيا الحيوية : استعمال العلوم الحياتية وخاصة الحديثة منها
لانتاج سلعة او تقديم خدمة ذات مردود
اقتصادي .

المادة ٣- ينشأ في المملكة مركز يسمى (المركز الوطني للتكنولوجيا الحيوية) يكون مقره
الرئيسي في مدينة عمان وله بقرار من المجلس الاعلى بناء على تنسب
المجلس فتح فروع في المملكة .

هكذا من الأعمال

المادة ٤- يهدف المركز الى تطوير القدرات العلمية في مجال العلوم الحياتية الى التكنولوجيا الحيوية وله في سبيل تحقيق ذلك القيام بما يلي :-

أ- تحديد القدرات والانشطة الوطنية والتنسيق فيما بينها وتطويرها في مجال التكنولوجيا الحيوية في المؤسسات التعليمية والمراكز العلمية المختلفة وبناء قاعدة المعلومات اللازمة لهذه الغاية .

ب- دعم البحث العلمي التطبيقي في مجال التكنولوجيا الحيوية .

ج- تشجيع تأسيس شركات منتجة اقتصاديا قائمة على منتجات التكنولوجيا الحيوية ودعمها .

د- زيادة عدد الاختراعات وتشجيع الاختراع والابداع في مجال التكنولوجيا الحيوية .

المادة ٥-أ- يتولى إدارة المركز مجلس برئاسة امين عام المجلس الاعلى وعضوية رئيس المركز وسبعة اشخاص من ذوي الخبرة والكفاءة العلمية والعملية من المؤسسات الرسمية والعامة والقطاع الخاص يعينهم رئيس المجلس الاعلى لمدة ثلاث سنوات قابلة للتديد لمدة مماثلة ولمرة واحدة ويجوز بالطريقة ذاتها انتهاء عضوية أي منهم وتعيين بديل له للمدة المتبقية من عضويته .

ب- ينتخب المجلس من بين اعضائه في اول اجتماع يعقده نائبا لرئيسه يقوم مقامه عند غيابه .

المادة ٦- يتولى المجلس المهام والصلاحيات التالية :-

أ- رسم السياسة العامة للمركز ووضع الخطط والبرامج اللازمة لتنفيذها .

ب- الموافقة على ابرام العقود والاتفاقيات مع أي جهة لمساعدة المركز على تحقيق اهدافه بما في ذلك العقود المتعلقة بتقديم دعم مالي للشركات العاملة في مجال التكنولوجيا الحيوية .

ج- دعم البنية التحتية لبحوث التكنولوجيا الحيوية وتطويرها .

د- عقد الندوات والمؤتمرات وورش العمل والدورات التدريبية المتخصصة في المجالات المختلفة في التكنولوجيا الحيوية او المشاركة فيها داخل المملكة وخارجها .

هـ- تنمية الموارد البشرية العاملة في مجال التكنولوجيا الحيوية والتعاون مع المراكز الوطنية والعلماء في البلدان العربية وخارجها ومع المنظمات الدولية ذات العلاقة .

و- تأمين الموارد المالية للمركز وتنظيم استثمارها والاستخدام الامثل لها .

ز- تعيين محاسب قانوني للمركز لتدقيق حساباته وتحديد اتعابه .

ح- اقرار الموازنة السنوية للمركز والتقرير السنوي عن اعماله والحسابات المالية له ورفعها الى المجلس الاعلى للمصادقة عليها .

ط- اقرار الهيكل التنظيمي للمركز .

ي- أي مهام اخرى ذات علاقة بأهداف المركز يكلفه بها رئيس المجلس الاعلى او رئيس المجلس .

المادة ٧-أ- يجتمع المجلس بدعوة خطية من رئيس المجلس او نائبه عند غيابه كلما دعت الحاجة ويكون النصاب القانوني لاجتماعاته بحضور ما لا يقل عن اغلبية اعضائه على ان يكون من بينهم رئيس المجلس او نائبه ويتخذ قراراته بأغلبية اصوات الحاضرين على الاقل وفي حال تساوي الاصوات يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس الاجتماع .

ب- لرئيس المجلس دعوة أي شخص من ذوي الخبرة والاختصاص لحضور اجتماعات المجلس للاستئناس برأيه دون ان يكون له حق التصويت .

المادة ٨-أ- يعين رئيس المركز بقرار من رئيس المجلس الاعلى على ان يحدد في قرار تعيينه راتبه وسائر حقوقه المالية وتنتهي خدماته بالطريقة ذاتها .

ب- يمثل رئيس المركز المركز لدى الغير .

المادة ٩- يتولى رئيس المركز المهام والصلاحيات التالية :-

- أ- متابعة تنفيذ قرارات المجلس .
- ب- إدارة شؤون المركز الادارية والمالية بما يكفل حسن سير العمل فيه .
- ج- توقيع العقود والاتفاقيات التي يقرها المجلس ويفوضه بالتوقيع عليها .
- د- اعداد الموازنة السنوية للمركز والحسابات المالية له والتقرير السنوي عن اعماله ورفعها الى المجلس .
- و- تشكيل لجان فنية واستشارية لمساعدة المركز على تحقيق اهدافه .
- ز- أي مهام أخرى يكلفه بها المجلس الاعلى أو المجلس .

المادة ١٠- لرئيس المركز تفويض أي من صلاحياته المنصوص عليها في هذا النظام لاي من موظفي المركز على أن يكون التفويض خطيا ومحددا .

المادة ١١- تبدأ السنة المالية للمركز في اليوم الاول من شهر كانون الثاني من كل سنة وتنتهي في اليوم الحادي والثلاثين من شهر كانون الاول من السنة ذاتها .

المادة ١٢- تتكون الموارد المالية للمركز مما يلي :-

- أ- المبالغ السنوية التي يخصصها المجلس الاعلى له في موازنته السنوية .
- ب- بدل الخدمات التي يقدمها .
- ج- ريع امواله المنقولة وغير المنقولة .
- د- الهبات والتبرعات والمنح واي موارد او مخصصات أخرى على أن تؤخذ موافقة مجلس الوزراء عليها اذا كانت من مصدر غير أردني .

المادة ١٣- يكون للمركز استقلال اداري ومالي ويتم تعيين موظفي المركز ومستخدميه وفقا لنظام موظفي المجلس الاعلى للعلوم والتكنولوجيا المعمول به وتسري عليهم احكامه .

المادة ١٤- يصدر المجلس التعليمات اللازمة لتنفيذ احكام هذا النظام بما في ذلك اسس صرف المكافآت لاعضاء اللجان الفنية والاستشارية من غير موظفي المركز ولمن يحضر اجتماعات المجلس من غير اعضائه .

٢٠٠٥/٩/٢٧

فصل في المجلس

وزير للتنمية الاجتماعية الدكتور عبد الله عويدات	نائب رئيس الوزراء للتنمية السياسية هشام التل	نائب رئيس الوزراء الدكتور مروان المعشر	رئيس الوزراء وزير الدفاع الدكتور عدنان بدران
---	--	--	--

وزير دولة محمد عودة نجادات	وزير الشؤون البلدية توفيق كريشان	وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية الدكتور عبد السلام العبادي
----------------------------------	--	---

وزير الزراعة المهندس مزاحم المحيسن	وزير العدل الدكتور عبد الشخانة	وزير التربية والتعليم وزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور خالد طوقان
--	--------------------------------------	--

وزير السياحة والآثار وزير الخارجية بالوكالة الدكتورة علياء حاتوغ بوران	وزير دولة لمراقبة الأداء الحكومي وزير الدولة لتطوير القطاع العام بالوكالة الدكتورة رويدة المعايطة
--	---

وزير الصحة المهندس سعيد دروزة	وزير الطاقة والثروة المعدنية وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بالوكالة المهندس عزمي خريسات
-------------------------------------	---

وزير الدخيلة عوني يرفاس	وزير المياه والري الدكتور منذر الشرع	وزير النقل ووزير التخطيط والتعاون الدولي بالوكالة سعود نصيرات
-------------------------------	--	---

وزير الصناعة والتجارة وزير المالية بالوكالة شريف الزعبي	وزير الأشغال العامة والإسكان المهندس يوسف حياصات
---	--

وزير الدولة لشؤون البرلمانية عبد الكريم الملاحمة	وزير العمل باسم السالم	وزير البيئة وزير الثقافة بالوكالة المهندس خالد الابرائي
--	------------------------------	---

هكذا من الأشغال

نحن فيصل بن الحسين نائب جلالة الملك المعظم
بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٥/٩/٢٧
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٦٨) لسنة ٢٠٠٥
نظام معدل لنظام المعهد القضائي الاردني

المادة ١- يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام المعهد القضائي الاردني لسنة ٢٠٠٥) ويقرا
مع النظام رقم (٦٨) لسنة ٢٠٠١ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي نظاماً واحداً
ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- تعدل المادة (٢) من النظام الاصلي بإضافة التعريف التالي الى آخرها :-
المدير : مدير عام المعهد .

المادة ٣- تعدل المادة (٣) من النظام الاصلي بإضافة الفقرات (ج)، (د)، (هـ) التالية
اليها :-

- ج- تنمية ملكة البحث العلمي وتعميقها .
- د- تبادل الخبرات والتعاون بين المعهد والمعاهد المماثلة في الدول العربية
والاجنبية .
- هـ- تشجيع التعاون بين المعهد والهيئات العربية والاجنبية في مجالات العمل
القضائي .

المادة ٤- تعدل المادة (٤) من النظام الاصلي على النحو التالي :-
اولاً : بإلغاء نص الفقرة (د) منها والاستعاضة عنه بالنص التالي :-

- د- قاضيين لا تقل درجة أي منهما عن الخاصة يعينهما المجلس القضائي
بتنسيب من الوزير لمدة سنتين قابلة للتجديد ويجوز له خلال هذه المدة

استبدال أي منهما بتعيين بديل له بالطريقة ذاتها لاكمال مدة العضوية .
ثانياً : بإلغاء نص الفقرة (و) منها والاستعاضة عنه بالنص التالي :-

- و- عضوي هيئة تدريس من الجامعات الاردنية الرسمية لا تقل رتبة أي منهما
عن استاذ مشارك في القانون يعينهما الوزير لمدة سنتين قابلة للتجديد وله
خلال هذه المدة استبدال أي منهما بتعيين بديل له للمدة المتبقية من
عضويته في المجلس .

ثالثاً : بإلغاء نص الفقرة (ز) منها والاستعاضة عنه بالنص التالي :-
ز- المدير .

المادة ٥- يلغى نص المادة (٧) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-
المادة ٧-

يتولى ادارة المعهد قاض لا تقل درجته عن الخاصة ينتدبه المجلس القضائي
بتنسيب من الوزير لمدة سنتين قابلة للتجديد .

المادة ٦- يلغى نص المادة (٩) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-
المادة ٩-

تؤلف بقرار من المجلس لجنة برئاسة المدير وعضوية ثلاثة اشخاص على الاقل من
ذوي الخبرة والاختصاص تتولى الاشراف على الشؤون الاكاديمية والتعليمية في
المعهد وفقاً للتعليمات الصادرة وتكون مدة هذه اللجنة سنتين قابلة للتجديد .

هكذا من الأصول

المادة ٧- يلغى نص المادة (١٠) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:-

المادة ١٠-

يشترط فيمن يقبل للدراسة في المعهد ما يلي :-

أ- ان يكون اردني الجنسية متمتعاً بالاهلية المدنية الكاملة .

ب- ان لا يزيد عمره على خمسة وثلاثين سنة وتتوافر فيه الشروط الصحية للتعين في القضاء .

ج- غير محكوم بأي جنابة باستثناء الجرائم السياسية .

د- غير محكوم من محكمة او مجلس تأديبي الامر مغل بالشرف ولورد اليه اعتباره او شمله عفو عام .

هـ- محمود السيرة وحسن السمعة .

و- ان يكون حاصلًا على الدرجة الجامعية الاولى في القانون من احدى كليات الحقوق في الجامعات الاردنية او على شهادة معادلة لها في القانون من احدى كليات الحقوق في الجامعات الاخرى على ان تكون هذه الشهادة مقبولة للتعين في القضاء في البلد الذي صدرت فيه .

ز- ان يكون قد عمل محاميا استادا لمدة لا تقل عن سنة او امضى مدة ثلاث سنوات في وظيفة كتابية في المحاكم النظامية اذا كان يحمل الدرجة الجامعية الاولى في القانون او امضى سنتين في هذه الوظيفة اذا كان يحمل درجة الماجستير او امضى مدة سنة في هذه الوظيفة اذا كان يحمل درجة الدكتوراه .

ح- ان يجتاز مسابقة القبول التي يعقدها المعهد وفقا للتعليمات التي يضعها المجلس .

ط- ان لا يكون قد سبق فصله من المعهد لاي سبب او رسب في مسابقتين من مسابقات القبول في المعهد .

المادة ٨- يلغى نص المادة (١٦) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

المادة ١٦-

يعقد المعهد القضائي بناءً على قرار من المجلس دورات تدريبية للقضاة ورجال القانون والاداريين والموظفين ، على ان يكون بين هذه الدورات التدريبية :-

أ- دورات تدريبية للقضاة ورجال النيابة العامة العاملين في الجهاز القضائي

وذلك بالتنسيق مع المجلس القضائي ، بشأن مدة الدورة وموادها ، والمدربين والمدربين من القضاة .

ب- دورات تدريبية للعاملين في المحاكم من غير القضاة ورجال النيابة العامة ، وذلك بالتنسيق مع رؤسائهم من القضاة او رؤساء المحاكم التي يعملون فيها .

هذه من الأعمال

ج- دورات تدريبية لقضاة وقانونيين عرب و / او اجانب وفقاً للشروط التي يضعها المجلس .

٢٠٠٥/٩/٢٧

فصل في المجلس

وزير التنمية الاجتماعية	نائب رئيس الوزراء	نائب	رئيس الوزراء
الدكتور عبد الله عويدات	للتنمية السياسية	رئيس الوزراء	وزير الدفاع
	هشام التسل	الدكتور مروان المعشر	الدكتور عدنان بدران

وزير دولة	وزير	وزير الأوقاف والشؤون
محمد عودة نجادات	للمشؤون البلدية	والمقننات الإسلامية
	توفيق كريشان	الدكتور عبد السلام العبادي

وزير الزراعة	وزير	وزير التربية والتعليم
المهندس مزاحم المحيسن	العدل	ووزير للتعليم العالي والبحث العلمي
	الدكتور عبد الشخينة	الدكتور خالد طوقان

وزير السياحة والآثار	وزير دولة لمراقبة الأداء الحكومي
ووزير الخارجية بالوكالة	ووزير الدولة لتطوير القطاع العام بالوكالة
الدكتورة علياء حاتوغ بوران	الدكتورة رويدة المعاينة

وزير الصحة	وزير الطاقة والثروة المعدنية
المهندس سعيد دروزة	ووزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بالوكالة
	المهندس عزمي خريسات

وزير الداخلية	وزير	وزير النقل ووزير
عوني يرفاس	المياه والري	للتخطيط والتعاون الدولي بالوكالة
	الدكتور منذر الشرع	سعود نصيرات

وزير الصناعة والتجارة	وزير الأشغال
ووزير المالية بالوكالة	العامة والإسكان
شريف الزعبي	المهندس يوسف حياصات

وزير الدولة	وزير	وزير البيئة
للشؤون البرلمانية	العمل	ووزير الثقافة بالوكالة
عبد الكريم الملاحمة	باسم السالم	المهندس خالد الابراتي

تعيين رئيس وأعضاء

هيئة مديري مركز الملك

عبد الله الثاني للتصميم والتطوير

• صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على تعيين المذكورين تاليا لرئاسة وعضوية هيئة مديري مركز الملك عبد الله الثاني للتصميم والتطوير:-

- ١- المستشار الخاص لجلالة القائد الأعلى السيد هيثم أبو النصر المفتي عضوا ورئيسا
- ٢- مساعد رئيس هيئة الأركان للتخطيط والتنظيم م عضوا
- ٣- المهندس خالد فؤاد عبد الرحمن جموخه عضوا
- ٤- الدكتور المهندس مؤيد إبراهيم السمعان عضوا ومديرا
- ٥- مدير التخطيط والتنظيم لدى القيادة العامة للقوات المسلحة الأردنية عضوا
- ٦- الدكتور المهندس غازي حسن الخضري عضوا
- ٧- السيد اليك ماكينا عضوا

وذلك بالاستناد لأحكام المادة (١/٥) من نظام مركز الملك عبد الله الثاني للتصميم والتطوير رقم (١٥٦) لسنة ٢٠٠٣.

هكذا من الأشهر

قرار صادر بالاستناد لقانون البناء الوطني الأردني

- قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٥/١٠/١١ بالاستناد لأحكام المادة (١٠/ج) من قانون البناء الوطني الأردني رقم (٧) لسنة ١٩٩٣ وتعديلاته الموافقة على اعتماد الكودة الجديدة للمباني المقاومة للأفعال للزلازل.

* * * * *

قرار بمنح رخصة إصدار مطبوعة صحفية أسبوعية

- قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٥/١٠/١١ بالاستناد لأحكام المادتين (١٢، ١٧/أ) من قانون المطبوعات والنشر رقم (٨) لسنة ١٩٩٨ وتعديلاته - الموافقة على منح السادة شركة الأمانة للصحافة والاعلام المسموع رخصة إصدار مطبوعة صحفية أسبوعية شاملة تصدر في عمان باللغة العربية تحت اسم صحيفة " المدينة " يرأس تحريرها السيد عوني عوض كمال داود.

هكذا من الأشهر

مذكرة تفاهم أمني بين وزارة داخلية المملكة الأردنية الهاشمية ووزارة داخلية جمهورية العراق

- قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٥/١٠/١١ الموافقة على مذكرة التفاهم الأمني التي تم التوقيع عليها بين وزارة داخلية المملكة الأردنية الهاشمية ووزارة داخلية جمهورية العراق بصيغتها التالية :-

- رغبة من وزارة داخلية المملكة الأردنية الهاشمية في العمل على دعم امن العراق وتعزيزه وتوثيق التعاون مع وزارة داخلية الجمهورية العراقية بما يؤمن ضبط حدودهما المشتركة والحد من تسرب العناصر الارهابية اليها والتي تهدد امنهما واستقرارهما .
- وتأكيداً لحق الشعب العراقي في الحصول على الحياة الامنة والمستقرة .
- والالتزام منهما بمبادئ القانون الدولي والاتفاقيات الدولية وميثاق الأمم المتحدة والقرارات الصادرة عنها ذات الصلة حول التدابير الرامية الى القضاء على الارهاب الدولي .
- وتأكيداً لما انطوت عليه قرارات مجلس الامن الدولي حول العراق والبيانات الصادرة عن الاجتماعات السابقة لوزراء خارجية دول الجوار العراقي .
- وحرصاً منهما على تأطير التعاون وفق ما ورد في البيان الختامي لمؤتمر وزراء داخلية جوار العراق المنعقد في طهران خلال المدة من ٣٠ نوفمبر الى ١ ديسمبر ٢٠٠٤ والمؤتمر الثاني الذي انعقد في اسطنبول خلال الفترة من ١٨-١٩/٧/٢٠٠٥ .

اتفقا على ما يأتي :

المادة (١)

يلتزم الطرفان الموقعان على هذه المذكرة بتقديم الدعم والمساندة الامنية اللازمة للبلدين في المجالات الآتية :

- مكافحة الارهاب
- مكافحة التسلل
- مكافحة الجرائم المنظمة .

المادة (٢)

(أ) في مجال مكافحة الارهاب

يلتزم الطرفان بالتعاون التام في مجال مكافحة الارهاب وفقا للمفاهيم والتعريفات الواردة في الاتفاقية العربية لمكافحة الارهاب لسنة ١٩٩٨ وذلك من خلال ما يأتي :

أولاً : تبادل المعلومات والبيانات المتعلقة بالجماعات والمنظمات الارهابية واعضاء هذه الجماعات والمنظمات وإية معلومات او بيانات اخرى تساعد في منع ومكافحة الاعمال الارهابية .

ثانياً : اتخاذ الاجراءات الكفيلة بالحيلولة دون اتخاذ اراضيها مسرحا للتخطيط او تنظيم او تنفيذ الاعمال الارهابية الموجهة ضد البلدين او الشروع بها او الاشتراك فيها بأية صورة من الصور ، بما في ذلك منع العناصر الارهابية من الاقامة على اراضيها او استقبالهم او ايوائهم او تدريبهم او تسليحهم او تقديم أية تسهيلات لهم وفقا للتشريعات المسارية المعمول في كلا البلدين .

ثالثاً : عقد لقاءات او اجتماعات دورية كل ثلاثة اشهر او كلما دعت الحاجة الى ذلك لمسؤولي الاجهزة المختصة بمكافحة الارهاب في كلا البلدين لتفعيل التعاون في هذا الجانب وتعزيزه .

(ب) في مجال مكافحة التسلل :

أولاً : يتعهد الطرفان ببذل الجهود اللازمة من جانبهما لمكافحة اعمال التسلل عبر حدودهما مع اتخاذ جميع الاجراءات والتدابير المناسبة لضمان تحقيق هذه الغاية .

ثانياً : تنظيم لقاءات دورية ثنائية بين مسؤولي المراكز الحدودية العراقية ومسؤولي المراكز الحدودية المتقابلة لدى الطرف الثاني لتنسيق التعاون وتبادل المعاومات بما يؤمن منع او الحد من اعمال التسلل والتهرب .

ثالثاً : تشكيل لجنة متابعة ثنائية تتألف من ممثلي الجهات الامنية في وزارتي داخلية البلدين تجتمع مرة كل ستة اشهر او كلما اقتضت الحاجة لذلك .

(ج) في مجال مكافحة الجرائم المنظمة :

يلتزم الطرفان الموقعان على هذه المذكرة بالتعاون في مجال مكافحة الجرائم المنظمة من خلال ما يأتي :

أولاً : تبادل المعلومات المتعلقة ببنية الجماعات المنظمة ونشاطاتها الاجرامية والوسائل التي تستخدمها والاشخاص المتورطين والمحتمل تورطهم في ارتكاب جرائم منظمة واماكن وجودهم .

ثانياً : تبادل المعلومات عن الانماط المختلفة للجريمة المنظمة ولا سيما في عمليات :

(١) تزوير جوازات ووثائق السفر والتأشيرات ووثائق المركبات والوثائق الرسمية الاخرى .

(٢) سرقة الاثار والتحف الفنية وتهريبها والاتجار غير المشروع بها .

(٣) تهريب الاسلحة والذخائر والمتفجرات والمواد السامة والمشعة والاتجار غير المشروع بها .

(٤) جرائم الاحتيال والجرائم الاقتصادية وغسيل الاموال .

(٥) جرائم المخدرات والمؤثرات العقلية والوسائل المستخدمة في تهريبها وطرق نقلها واخفائها واماكن انطلاقها ووجهتها والاشخاص المتورطين بها .

هكذا من الأشهر

المادة (٣)

لكل من الدولتين ان ترفض بشكل كامل او جزئي التعاون المقترح في هذه الاتفاقية اذا كان هناك ما يدعو الى الاعتقاد بان هذا التعاون سيضر بالسيادة والامن والنظام العام والمصالح الاساسية الاخرى للدولة ، او سيعيق تتبع الارهابيين او الجماعات المنظمة الاجرامية .

المادة (٤) :

تتعهد الدولتان المتعاقدتان بالمحافظة على سرية المعلومات المتبادلة فيما بينهما ، وعدم تزويد اية دولة غير متعاقدة او اي جهة اخرى بها دون اخذ الموافقة المسبقة للدولة مصدر المعلومات

المادة (٥) :

يعتبر لاغيا اي نص ورد في مذكرة التفاهم يتعارض مع التشريعات النافذة او الاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها كل من الدولتين .

المادة (٦) :

مدة هذا الاتفاق خمس سنوات تتجدد تلقائيا لمدة مماثلة في كل مرة ولكل من الطرفين المتعاقدين إنهاء العمل به في أي وقت على أن يخطر الطرف المتعاقد الآخر بذلك بالطرق الدبلوماسية قبل ستة اشهر من إنهاء العمل به وتظل الطلبات التي قدمت قبل ذلك الإخطار قابلة للتنفيذ .

حرر هذا الاتفاق على نسختين أصليتين باللغة العربية متساويتين في القوة وسلمت نسخه لكل طرف للعمل بها .

وقع هذا الاتفاق في عمان بتاريخ ٢٧/ شعبان/ ١٤٢٦هـ الموافق ١٠/ ١٠/ ٢٠٠٥م

وزير الداخلية
في الجمهورية العراقية
بهاء جبر صولاف

وزير الداخلية
في المملكة الأردنية الهاشمية
عوني بوقاس

تعليمات إقامة وتنظيم المعارض التجارية والصناعية

رقم (٣) لسنة (٢٠٠٥)

صادرة استناداً لأحكام المادة (٥/ب/٤) من قانون الصناعة

والتجارة رقم (١٨) لسنة ١٩٩٨

المادة (١) : التعريفات :

الوزارة: وزارة الصناعة والتجارة.

الوزير: وزير الصناعة والتجارة.

المعرض: أي نشاط تجاري يهدف إلى عرض منتجات و/أو خدمات محلية أو أجنبية لترويجها وتسويقها أو التعريف بها وذلك لفترة محددة وفي مكان محدد، وسواء كان مصحوباً بالبيع المباشر للجمهور أم لم يكن أو موجهاً إلى عامة المستهلكين أو لفئة محددة منهم.

المؤسسة: المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية.

الشخص: الشركة أو المؤسسة الفردية.

اللجنة: اللجنة المشكلة بمقتضى المادة (١١) من هذه التعليمات، قانون الصناعة والتجارة رقم (١٨) لسنة ١٩٩٨ وتعديلاته.

المادة (٢) :

١- تطبق أحكام هذه التعليمات على جميع المعارض الصناعية والتجارية ذات العلاقة بالمنتجات والخدمات بما في ذلك النشاطات التي تقام تحت تسمية مهرجان أو بازار أو سوق أو أي تسمية أخرى طالما كانت مشمولة بتعريف (المعرض) الوارد في المادة (١) من هذه التعليمات.

ب- يستثنى من تطبيق أحكام هذه التعليمات :

١- المعارض الدائمة (المحلات التجارية) التابعة لشركات أو مؤسسات مرخصة والمعارض والمهرجانات الثقافية والفنية بالإضافة إلى البازارات الخيرية التي تنظمها السفارات.

٢- المعارض التي تنظمها المؤسسات والشركات الصناعية المحلية بهدف ترويج منتجاتها فقط للمستهلكين في المملكة.

هكذا من أجل

ج- لا يتم منح أي موافقة من قبل الوزارة إلا تحت اسم "معرض" ما لم يوافق الوزير على خلاف ذلك.

د- لا يتم منح أي موافقة لإقامة معرض للجهات الرسمية (بما فيها الوزارات) أو النقابات أو الجمعيات إلا إذا كان المعرض المنوي إقامته ضمن اختصاص كل منها ، على أن يتم الالتزام بأحكام هذه التعليمات باستثناء البند (٢) من الفقرة (د) من المادة (٣) منها.

المادة (٣) :

أ- لا يجوز إقامة أو تنظيم معرض تجاري أو صناعي في المملكة قبل الحصول على موافقة الوزارة .

ب- لا يجوز لأي جهة عامة أو خاصة أخرى غير الوزارة منح أي موافقات أو تصاريح على إقامة المعارض داخل أو خارج المملكة، باستثناء الموافقات والتصاريح المتعلقة بالمنتجات والخدمات المعروضة، كالموافقات الصحية أو الأمنية أو غيرها وفقا لأحكام التشريعات ذات العلاقة.

ج- يتم تقديم طلب الموافقة على تنظيم المعرض إلى المؤسسة التي تقوم بدراسته والتأكد من توافر متطلباته وشروطه وفق أحكام هذه التعليمات ، وترفع توصيتها بخصوصه إلى الوزير خلال (١٠) أيام من تاريخ تقديم الطلب المكتمل، ويصدر الوزير قراره بالموافقة على تنظيم المعرض أو رفضه خلال (٥) أيام من استلامه الطلب وراي المؤسسة.

د- يشترط للحصول على موافقة الوزارة على المعرض ما يلي:

١- تقديم طلب إلى المؤسسة قبل مدة لا تقل عن (٣٠) يوما من الموعد المحدد لافتتاح المعرض.

٢- أن يكون مقدم الطلب شخصا من ضمن غاياته تنظيم وإقامة المعارض.

٣- أن لا تزيد مدة المعرض على (١٤) يوم إذا كان لغايات العرض.

٤- أن لا تزيد مدة المعرض على (٧) أيام إذا كان لغايات البيع المباشر.

٥- أن يكون المكان الذي سيقام به المعرض مرخصا لهذه الغاية من قبل الجهات المختصة.

٦- للوزير اشتراط تقديم كفالة بنكية غير مشروطة باسم الوزير بالإضافة إلى وظيفته بالقيمة التي يقررها، تكون صالحة لمدة سنة بعد انتهاء المعرض وذلك لضمان الوفاء بالتزامات منظم المعرض.

د- لا يجوز منح موافقة لإقامة معرض لغايات البيع المباشر والعرض في آن واحد.

المادة (٤) :

١. في حال إلغاء المعرض الذي تم منحه الموافقة ، يترتب على الجهة المنظمة :

-إعلام المؤسسة بقرار الإلغاء قبل (١٥) يوما من الموعد المحدد لافتتاح المعرض.

-تزويد المؤسسة بالمراسلات التي تثبت عدم إمكانية إقامة المعرض.

-تزويد المؤسسة بأي معلومات أو متطلبات إضافية تطلبها المؤسسة .

٢. تعلم المؤسسة الوزارة بطلبات الإلغاء للمعارض التي حصلت على الموافقة .

٣. إذا تكرر إلغاء نفس المعرض من قبل الجهة المنظمة للمرة الثانية، يشترط لمنح الموافقة لإقامة المعرض أن تقدم الجهة المنظمة كفالة بنكية غير مشروطة باسم الوزير بالإضافة إلى وظيفته بقيمة لا تقل عن (٥٠٠٠) خمسة آلاف دينار أردني .

٤. إذا تكرر إلغاء نفس المعرض للمرة الثالثة، يشترط لمنح الموافقة لإقامة المعرض أن تقدم الجهة المنظمة كفالة بنكية غير مشروطة باسم الوزير بالإضافة إلى وظيفته بضعف قيمة الكفالة المطلوبة وفقا للفقرة (٣) من هذه المادة .

٥. إذا تكرر إلغاء المعرض للمرة الرابعة تمنع الجهة المنظمة من تنظيم وإقامة هذا المعرض.

المادة (٥) :

أ- على مقدم طلب تنظيم أو إقامة المعرض إدراج البيانات وإرفاق الوثائق التالية مع نموذج الطلب:

١- اسم الشخص المنظم للمعرض معززا بالوثائق الرسمية التي تبين أن من بين غاياته تنظيم وإقامة المعارض وصورة عن رخصة المهن الخاصة به سارية المفعول، على أن تتضمن الغايات المحددة في رخصة المهن إقامة وتنظيم المعارض.

٢- تاريخ افتتاح المعرض ومدته.

٣- مكان ومساحة إقامة المعرض ومواصفاته.

٤- الاسم المقترح للمعرض على أن لا يكون مضللاً أو يدل على صفة رسمية خلافاً للواقع.

٥- الغاية من تنظيم المعرض (العرض أو البيع المباشر).

٦- طبيعة المنتجات و/أو الخدمات المراد عرضها في المعرض.

٧- الجهات والأشخاص المشاركين أو المتوقع مشاركتهم في المعرض، والجمهور المستهدف من تنظيمه وبيان ما إذا كانت الدعوة عامة أم لأشخاص محددين.

٨- صيغة الإعلان عن المعرض المراد استخدامها في وسائل الإعلام المختلفة على أن تشمل على اسم منظم المعرض وبيان فيما إذا كان مخصصاً للبيع المباشر للجمهور من عدمه ومواعيد استقبال الجمهور والبيانات الضرورية الأخرى.

٩- نموذج العقد بين منظم المعرض والمشاركين فيه.

١٠- تعهد خطي، وفق الصيغة التي تعدها المؤسسة، بالالتزام بأحكام القانون وهذه التعليمات وقانون الاستيراد والتصدير وقانون الجمارك والاتفاقيات الدولية والبروتوكولات التجارية وأية تشريعات سارية ذات صلة بما فيها التشريعات المتعلقة بالملكية الفكرية.

١١- أي معلومات إضافية تطلبها الوزارة أو المؤسسة.

ب- يتم تسجيل الطلب في سجل الوارد لدى المؤسسة، وتعطى الطلبات الواردة أرقاماً متسلسلة حسب تاريخ ورودها باليد أو بالبريد المسجل.

ج- لا يجوز لمنظم المعرض الحصول على أي رعاية رسمية للمعرض قبل الحصول على موافقة الوزارة على إقامة المعرض تحت طائلة المسؤولية القانونية وعدم السماح له بإقامة المعرض.

المادة (٦) : التزامات منظم المعرض :

على منظم المعرض الالتزام بما يلي :

أ- عدم استيفاء أي رسم أو مقابل من الجمهور للدخول إلى المعرض إلا بموافقة مسبقة من الوزارة، وفي حال الموافقة يلتزم منظم المعرض بذكر هذا المقابل في صيغة أي إعلان عن المعرض.

ب- تقديم التزام خطي موقع من الأشخاص المشاركين في المعرض بوضع بطاقة بيان وإعلان أسعار السلع والخدمات التي يتم عرضها وفقاً للتشريعات ذات العلاقة.

ج- فصل وتخصيص مساحة لكل دولة على حده إذا كان المعرض مخصصاً لمنتجات أو خدمات دول مختلفة.

د- عدم السماح بعرض أي منتجات أو خدمات أجنبية إذا كان المعرض مخصصاً للمنتجات والخدمات المحلية.

هـ- التعاون مع مندوبي وموظفي الوزارة والمؤسسة وتقديم كل المعلومات والإمكانات اللازمة لقيامهم بمهامهم بما في ذلك تخصيص مكان خاص في المعرض لاستعمالهم.

ز- عدم الإعلان عن المعرض بأي وسيلة كانت قبل الحصول على موافقة الوزارة على إقامة المعرض، على أن يتم إدراج موافقة الوزارة في صيغة أي إعلان عن المعرض.

المادة (٧) :

أ- لا يجوز إقامة معرض مشابه لمعرض أقيم في نفس المحافظة في المملكة قبل (١٥) يوم من بدايته وبعد (١٥) يوماً على انتهائه.

ب- لغايات تطبيق أحكام الفقرة (أ) من هذه المادة، يؤخذ بالاعتبار نوع وطبيعة المنتجات أو الخدمات المعروضة ومصدرها لغرض تقرير تشابه المعرض والهدف من تنظيمه.

ج- لا تنطبق أحكام هذه المادة على المعارض التي تنظمها أو ترعاها في المملكة الدول العربية والأجنبية وفقاً لأحكام المادة (٩) من هذه التعليمات.

هكذا من الأصول

المادة (٨):

يتوجب على كل شخص يرغب في إقامة معرض أو جناح خاص للمنتجات أو الخدمات الأردنية خارج المملكة الالتزام بما يلي:

أ- الحصول على الوثائق التالية:

١- شهادة صادرة عن المؤسسة ، تفيد بأن المعرض في توقيته وموضوعه ومكانه لا يتعارض مع المعارض التي تنوي تلك المؤسسة إقامتها أو المشاركة فيها.

المادة (١١):

أ- تشكل لجنة في الوزارة لضمان التطبيق الأمثل لهذه التعليمات ودراسة أي أمور أخرى تتعلق بها برئاسة أمين عام الوزارة وعضوية كل من:

- ١- مدير المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية أو من يندبها.
- ٢- مدير مديرية السياسات والعلاقات التجارية الخارجية بالوزارة .
- ٣- مدير مديرية الرقابة الداخلية والتفتيش بالوزارة.
- ٤- مدير مديرية الشؤون القانونية بالوزارة.
- ٥- مدير مديرية الجودة ومراقبة الأسواق بالوزارة .
- ٦- مدير مديرية الصناعة والتجارة في المحافظة المعنية.
- ٧- ممثل عن غرفة تجارة الأردن يسميه رئيسها.
- ٨- ممثل عن أمانة عمان الكبرى يسميه أمينها.

ب- يعين رئيس اللجنة سكرتيراً لها من بين موظفي الوزارة.

ج- ترفع اللجنة تنسيباتها للوزير لإصدار القرار المناسب بشأنها.

المادة (١٢):

يحق للوزير اتخاذ الإجراءات التالية مجتمعة أو منفردة في حال ارتكاب منظم المعرض لأي مخالفة لأحكام هذه التعليمات:

- أ- مصادرة الكفالة المقدمة أو أي جزء منها.
- ب- المنع من تنظيم وإقامة المعارض لمدة أقصاها سنتين وفقاً لحجم المخالفة.
- ج- تحويل منظم المعرض إلى المحكمة المختصة في حال كانت المخالفة تشكل جرماً يعاقب عليه وفقاً للتشريعات المعمول بها.

المادة (١٣):

تلتزم كافة مديريات الصناعة والتجارة بالمملكة تزويد المؤسسة بتقارير عن الإجراءات والمخالفات التي تتم وفقاً لأحكام هذه التعليمات.

المادة (١٤):

الوزير بناء على تنسيب مدير المؤسسة إصدار النماذج اللازمة لتنفيذ أحكام هذه التعليمات.

المادة (١٥):

تسري أحكام هذه التعليمات اعتباراً من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية وفي صحيفتين محليتين يوميتين.

المادة (١٦):

تلغى هذه التعليمات تعليمات إقامة وتنظيم المعارض الصناعية والتجارية رقم (٢) لسنة ٢٠٠٣.

وزير الصناعة والتجارة
شريف علي الزعبي

هكذا من الأعمال

تعليمات رقم (٦) لسنة ٢٠٠٥
تعليمات فتح فرع شركة التأمين داخل المملكة أو خارجها
صادرة عن مجلس إدارة هيئة التأمين بمقتضى أحكام
المادة (٢٨) والفقرة (ب) من المادة (١٠٨) من
قانون تنظيم أعمال التأمين رقم (٣٣) لسنة ١٩٩٩ وتعديلاته

المادة (١):

تسمى هذه التعليمات (تعليمات فتح فرع شركة التأمين داخل المملكة أو خارجها لسنة ٢٠٠٥) ويعمل بها من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية.

المادة (٢):

- أ- يكون للكلمات والعبارات الواردة في هذه التعليمات المعاني المخصصة لها في المادة (٢) من قانون تنظيم أعمال التأمين رقم (٣٣) لسنة ١٩٩٩ وتعديلاته، ما لم تدل القرينة على غير ذلك.
- ب- لغايات هذه التعليمات يقصد بالكلمات والعبارات الواردة أدناه ما يلي:-
القانون : قانون تنظيم أعمال التأمين المعمول به.
الدولة المضيف : الدولة المراد فتح فرع الشركة الخارجي فيها.

المادة (٣):

- أ- مع مراعاة ما ورد في المادة (٤) من هذه التعليمات، يقدم طلب فتح فرع للشركة خارج المملكة وفقاً للأنموذج المعد لهذه الغاية متضمناً البيانات التالية:-
١- اسم الشركة.
٢- عدد فروع الشركة داخل المملكة وخارجها.
٣- نوع التأمين المطلوب ممارسته.

- ٤- فروع التأمين المطلوب ممارستها.
٥- المنطقة الجغرافية التي سيمارس الفرع أعماله فيها.
ب- يرفق بالطلب الوثائق والمعلومات التالية:-
١- قرار مجلس إدارة شركة التأمين الأردنية بفتح الفرع.
٢- دراسة الجدوى الاقتصادية لفتح الفرع متضمنة الموازنة التقديرية للوضع المالي المتوقع للسنوات المالية الثلاث الأولى لتأسيس الفرع.
٣- بيان يوضح طبيعة علاقة الشركة بالفرع والصلاحيات الممنوحة له.
٤- الهيكل التنظيمي للفرع بما في ذلك عدد الموظفين.
٥- كشف بأسماء الموظفين الرئيسيين بما في ذلك مدير أو مسؤول الفرع مع بيان مفصل يتضمن مؤهلات وخبرات كل منهم وفقاً لأحكام المادة (٣٣) من القانون وما يثبت تحقيقهم للشروط المنصوص عليها في المادة (٣١) من القانون، على أن يتضمن هذا الكشف أسماء الأشخاص المفوضين بالتوقيع عن الفرع.
٦- بيان بالتجهيزات والعقارات اللازمة لأعمال الفرع.
٧- تصريح خطي بأن كامل البيانات والمعلومات والوثائق المنصوص عليها في هذه المادة صحيحة.
٨- أي بيانات أو وثائق أو معلومات أخرى يطلبها المدير العام.

المادة (٤):

- أ- يشترط أن لا تقل نسبة هامش الملاءة، على مستوى البيانات الموحدة، للشركة التي ترغب بفتح فرع لها خارج المملكة عن (٢٠٠٪) وفقاً لتعليمات هامش الملاءة المعمول بها، على أن تحافظ الشركة على هذه النسبة خلال مدة عمل فرعها خارج المملكة.
ب- يراعى عند النظر في طلب فتح الفرع خارج المملكة ما يلي:-
١- مدى رقابة الشركة على الفرع.

هكذا من الأصول

- ٢- البيئة التشريعية والرقابية على أعمال التأمين في الدولة المضيفة.
- ٣- قدرة الشركة المالية والفنية على فتح فرع لها خارج المملكة ومؤهلات وخبرات القائمين عليها ومدى التزامها بأحكام القانون والأنظمة والتعليمات والقرارات الصادرة بمقتضى أي منها.

المادة (٥):

- أ- يبلغ المدير العام الشركة مقدمة الطلب إما باستكمال الطلب لكافة البيانات والوثائق والمعلومات المنصوص عليها في المادة (٣) من هذه التعليمات أو بوجود نقص فيها وذلك خلال شهر من تاريخ تقديم الطلب.
- ب- في حال وجود نقص، فعلى الشركة مقدمة الطلب استكمال هذا النقص خلال مدة لا تتجاوز شهر من تاريخ تبليغها بذلك، وبعبء ذلك يعتبر الطلب ملغى حكماً ولا يجوز لها تقديم طلب آخر قبل مضي ستة أشهر على تاريخ إلغاء الطلب.

المادة (٦):

- أ- في حال استكمال الطلب لجميع البيانات والوثائق المنصوص عليها في المادة (٣) من هذه التعليمات، يصدر المدير العام قراره بالموافقة أو بعدم الموافقة على فتح الفرع خلال شهر من تاريخ تبليغ الشركة باستكمال الطلب لجميع البيانات والوثائق، على أن يكون قرار المدير العام في حال عدم الموافقة معللاً.
- ب- في حال الموافقة على فتح الفرع وفقاً لأحكام الفقرة (أ) من هذه المادة، يتم قيد الفرع في السجل الخاص المعد لهذه الغاية وذلك بعد قيام الشركة بتقديم صورة مصدقة عن إجازة ممارسة أعمال التأمين في الدولة المضيفة ودفعها الرسوم والبدلات المقررة وفقاً للأنظمة والتعليمات الصادرة لهذه الغاية بمقتضى أحكام القانون.

المادة (٧):

- أ- على الشركة التي حصلت على موافقة لفتح فرع لها خارج المملكة المباشرة بممارسة أعمالها من خلال ذلك الفرع خلال مدة لا تزيد على سنة من تاريخ تبليغها قرار الموافقة على ذلك.
- ب- للمدير العام أن يلغي الموافقة على فتح الفرع أو أن يمدد العمل بها لمدة لا تتجاوز ستة أشهر بناءً على أسباب معللة في حال عدم المباشرة بممارسة العمل وفقاً لأحكام الفقرة (أ) من هذه المادة، وفي جميع الأحوال تعتبر الموافقة ملغاة حكماً إذا لم يتم فتح الفرع خلال المدد المحددة.

المادة (٨):

- يحظر على فرع الشركة خارج المملكة القيام بما يلي:-
- أ- ممارسة أي عمل من أعمال التأمين قبل الحصول على الموافقة بفتح الفرع.
- ب- ممارسة أي نوع أو فرع من فروع التأمين لا يقع ضمن إجازة الشركة وغير مجاز لممارسته.

المادة (٩):

يترتب على الشركة التي حصلت على موافقة لفتح فرع لها خارج المملكة بمقتضى أحكام هذه التعليمات إعلام المدير العام فوراً عن أي تغيير أو تعديل يطرأ على أي من البيانات والمعلومات والوثائق التي تمت الموافقة بمقتضاها على فتح الفرع.

المادة (١٠):

- لتلزم الشركة التي لها فرع خارج المملكة بتزويد المدير العام بما يلي:-
- أ- الميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر وحسابات الاكتتاب لكل إجازة وذلك عن الربع الأول من السنة المالية وذلك في موعد أقصاه نهاية شهر نيسان وعن الربع

هكذا من الأصول

الثالث من السنة المالية وذلك في موعد أقصاه نهاية شهر تشرين أول لجميع الفروع لكل دولة على حدة، وفقاً للنماذج المعدة لهذه الغاية.

ب- البيانات المالية نصف السنوية بعد مراجعتها من قبل مدقق حسابات مرخص في موعد أقصاه نهاية شهر تموز لجميع الفروع لكل دولة على حدة، وفقاً للنماذج المعدة لهذه الغاية.

ج- البيانات المالية السنوية بعد مراجعتها من قبل مدقق حسابات مرخص في موعد أقصاه نهاية شهر شباط لجميع الفروع لكل دولة على حدة، وفقاً للنماذج المعدة لهذه الغاية.

د- كتب الملاحظات المتعلقة بالتدقيق المرحلي والخاصة بفحص أنظمة الضبط الداخلي والرقابة الداخلية لجميع الفروع لكل دولة على حدة حال استلامها من هذه الفروع.

هـ- ما يفيد تحويل أرباح الفرع المتحققة سنوياً إلى المملكة إذا ما تم تحويل رأسمال الفرع من المملكة.

و- أي توجيهات أو مراسلات من جهة التنظيم والرقابة على أعمال التأمين في الدولة المضيفة لها علاقة مباشرة بأعمال الفرع حال استلامها.

ز- أي بيانات أو معلومات أو وثائق أخرى يطلبها المدير العام.

المادة (١١):

يخضع فرع الشركة خارج المملكة لعمليات التدقيق وفقاً لأحكام القانون وتتحمل الشركة جميع النفقات المترتبة على هذا التدقيق، وتطبق أحكام نظام الموظفين في هيئة التأمين المعمول به والتعليمات والقرارات الصادرة بمقتضى أي منها المتعلقة بعلاوات ومخصصات السفر بهذا الخصوص.

المادة (١٢):

أ- يتعين على الشركة التي ترغب بإغلاق فرعها خارج المملكة أو وقف أعماله أو نقل مكانه، إعلام المدير العام بما يلي:-

١- بموافقة الدولة المضيفة على إغلاق الفرع أو وقف أعماله أو نقله من مكان إلى آخر وفقاً لتشريعات تلك الدولة بهذا الخصوص، إن وجدت.

٢- بخطط الشركة حول عملية إغلاق الفرع أو وقف أعماله أو نقل مكانه والآثار المترتبة على ذلك.

ب- مع مراعاة تشريعات الدولة المضيفة، تطبيق عند إغلاق الفرع خارج المملكة أو وقف أعماله الأحكام التالية:-

١- تنتقل جميع حقوق الفرع والتزاماته بعد إغلاقه إلى الشركة.

٢- لا يجوز للشركة التقدم بطلب لفتح فرع في نفس المنطقة الجغرافية التي تم إغلاق فرعها فيها أو وقف أعماله وفقاً لأحكام الفقرة (أ) من هذه المادة، إلا بعد مرور سنة من تاريخ إغلاق الفرع أو وقف أعماله.

٣- يحظر على الفرع الاكتتاب بأي وثائق تأمين جديدة بعد صدور قرار إغلاق الفرع أو وقف أعماله.

المادة (١٣):

يلتزم فرع الشركة خارج المملكة بتطبيق أحكام القانون والأنظمة والتعليمات والقرارات الصادرة بمقتضى أي منها، بما في ذلك تعليمات أسس احتساب المخصصات الفنية وتعليمات معايير إعادة التأمين المعمول بهما، وذلك في حال عدم وجود تشريعات لدى الدولة المضيفة تنظم أعماله بهذا الخصوص.

المادة (١٤):

أ- على الشركة التي ترغب بفتح فرع لها داخل المملكة القيام بما يلي:-

١- إعلام المدير العام بذلك خطياً قبل المباشرة بممارسة الفرع لأعماله.

هكذا من الأصول

٢- تقديم أي بيانات أو معلومات يطلبها المدير العام عنها أو عن الفرع، وذلك خلال المدة التي يحددها المدير العام لذلك.

ب- يتم قيد فرع الشركة داخل المملكة في السجل الخاص المعد لهذه الغاية بعد قيام الشركة بدفع الرسوم والبدلات المقررة وفقاً لأحكام الأنظمة والتعليمات الصادرة لهذه الغاية بمقتضى أحكام القانون.

المادة (١٥):

يحظر على فرع الشركة داخل المملكة ممارسة أي نوع أو فرع من فروع التأمين لا يقع ضمن إجازة الشركة وغير مجاز لممارسته.

المادة (١٦):

يعترب على الشركة التي فتحت فرعاً لها داخل المملكة وفقاً لأحكام هذه التعليمات إعلام المدير العام فوراً عن أي تغيير أو تعديل يطرا على أي من المعلومات التي أعلمت الهيئة بموجبها عن فتح ذلك الفرع.

المادة (١٧):

أ- يتعين على الشركة التي ترغب بإغلاق فرعها داخل المملكة أو وقف أعماله أو نقل مكانه، إبلاغ المدير العام بخطط الشركة حول عملية إغلاق الفرع أو وقف أعماله أو نقل مكانه والآثار المترتبة على ذلك.

ب- يحظر على الشركة الاكتتاب بأي وثائق تأمين جديدة من خلال فرعها داخل المملكة بعد إبلاغ الهيئة بإغلاق هذا الفرع أو وقف أعماله.

المادة (١٨):

أ- للمدير العام أن يصدر قراره بإغلاق فرع الشركة وشطب تسجيله، في أي من الحالات التالية:-

١- إذا كانت الموافقة على طلب فتح فرع الشركة خارج المملكة قد تمت بناءً على معلومات غير صحيحة وردت في ذلك الطلب أو في البيانات والوثائق المرفقة به.

٢- إذا لم يباشر فرع الشركة خارج المملكة أعماله خلال المدة المحددة في المادة (٧) من هذه التعليمات.

٣- إذا فقد فرع الشركة خارج المملكة أيّاً من الشروط التي منح بمقتضاها الموافقة على فتحه.

٤- إذا خالف فرع الشركة أحكام القانون أو الأنظمة أو التعليمات أو القرارات الصادرة بمقتضى أي منها.

٥- إذا صدر قرار بإغلاق فرع الشركة خارج المملكة من قبل الدولة المضيفة.

٦- إذا توقف فرع الشركة عن ممارسة أعماله لمدة اثنا عشر شهراً متتالية أو غير متتالية خلال مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات.

ب- إذا أصدر المدير العام قراراً بإغلاق الفرع وشطب تسجيله، فلا يجوز للشركة التقدم بطلب لفتح فرع لها في نفس المنطقة قبل مضي سنتين من تاريخ صدور قرار إغلاق الفرع وشطب تسجيله.

ج- في حال صدور القرار بإغلاق الفرع وشطب تسجيله، يبلغ المدير العام الشركة بذلك وفقاً لأحكام القانون، ويتم شطب تسجيل الفرع من السجل الخاص المعد لهذه الغاية لدى الهيئة.

د- تراعى تشريعات الدولة المضيفة بالنسبة للفرع الخارجي عند تطبيق أحكام هذه المادة.

المادة (١٩):

تلتزم الشركة عند نفاذ أحكام هذه التعليمات بتوفير أوضاع فروعها داخل المملكة وخارجها وفقاً لأحكام هذه التعليمات خلال مدة لا تزيد على سنة من تاريخ نفاذها، وذلك تحت طائلة إغلاق الفرع وشطب تسجيله.

المادة (٢٠):

يصدر المدير العام القرارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذه التعليمات.

مجلس إدارة هيئة التأمين

هكذا من الشاهد

تعليمات رقم (٧) لسنة ٢٠٠٥

تعليمات اعتماد وسطاء ومحكمي نزاعات التأمين لدى هيئة التأمين
صادرة عن مجلس إدارة هيئة التأمين بمقتضى أحكام الفقرتين (أ) و(ب) من المادة (٨٤) من
قانون تنظيم أعمال التأمين رقم (٣٣) لسنة ١٩٩٩ وتعديلاته

المادة (١):

تسمى هذه التعليمات (تعليمات اعتماد وسطاء ومحكمي نزاعات التأمين لدى هيئة التأمين لسنة
٢٠٠٥) ويعمل بها اعتباراً من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية.

المادة (٢):

أ- يكون للكلمات والعبارات الواردة في هذه التعليمات المعاني المخصصة لها في المادة (٢)
من قانون تنظيم أعمال التأمين رقم (٣٣) لسنة ١٩٩٩ وتعديلاته، ما لم تدل القرينة على غير
ذلك.

ب- لغايات هذه التعليمات يقصد بالكلمات والعبارات الواردة أدناه ما يلي:-

وسيط نزاعات التأمين : الشخص الذي يتولى التوفيق بين أطراف نزاع تأميني
مقدم إلى مديرية الوساطة والتحكيم لغايات الوصول إلى
تسوية لذلك النزاع.

محكم نزاعات التأمين : الشخص الذي يتولى الفصل في نزاع تأميني مقدم إلى
مديرية الوساطة والتحكيم.

السجل : سجل وسطاء نزاعات التأمين وسجل محكمي نزاعات
التأمين المعتمدين لدى الهيئة المتضمن أسمائهم
وعناوينهم ومؤهلاتهم وخبراتهم واختصاصاتهم.

أيام العمل : أيام العمل الرسمية لدى الهيئة.

المادة (٣):

تعد مديرية الوساطة والتحكيم سجلاً خاصاً لوسطاء ومحكمي نزاعات التأمين المعتمدين لدى
الهيئة.

المادة (٤):

يشترط أن تتوافر في الشخص الذي يطلب اعتماده لغايات تسجيله في السجل، حد أدنى، الشروط
التالية:-

- أ- أن لا يكون قاصراً أو محجوراً عليه أو محروماً من حقوقه المدنية بسبب الحكم عليه بجناية
أو بجنحة مخلة بالشرف أو بسبب إشهار إفلاسه ولورد إليه اعتباره.
- ب- أن يكون حاصلاً على درجة البكالوريوس أو ما يعادلها من إحدى الجامعات المعترف بها،
ويستثنى من ذلك أصحاب الخبرة العملية التي لا تقل مدتها عن خمس عشرة سنة في
مجال ذي علاقة بأعمال التأمين.
- ج- أن يكون حاصلاً على شهادة في الوساطة أو التحكيم من أي من المعاهد المتخصصة في
مجال الوساطة أو التحكيم التي تعتمدها الهيئة بقرار يصدر عن المدير العام لهذه الغاية، أو
التحق بأي من البرامج التي تعتمدها أو تعقدتها الهيئة لهذه الغاية.
- د- أن يكون لديه خبرة عملية لا تقل مدتها عن خمس سنوات في مجال ذي علاقة بأعمال
التأمين أو القضاء أو القانون.

المادة (٥):

يقدم طلب الاعتماد وفقاً للأنموذج المعد لهذه الغاية متضمناً البيانات ومرفقاً بالأوراق الثبوتية
التالية:-

- أ- اسم طالب الاعتماد وجنسيته وعنوانه.
- ب- التخصص المطلوب الحصول على اعتماد فيه.
- ج- صورتان شخصيتان.
- د- شهادة عدم محكومية، أو ما يماثلها لطالب الاعتماد الأجنبي صادرة عن البلد الذي أقيم به
خلال السنوات الثلاث السابقة على تاريخ تقديم الطلب مصدقة من الجهات الرسمية حسب
الأصول.

هكذا من الأصول

- هـ- صورة عن جواز السفر أو البطاقة الشخصية.
- و- صورة مصدقة عن المؤهلات العلمية.
- ز- نسخة أصلية عن شهادات الخبرات العملية.
- ح- تصريح خطي بأن كامل البيانات والوثائق المقدمة وفقاً لأحكام هذه المادة صحيحة.
- ط- ما يثبت دفع رسم طلب منح الاعتماد المنصوص عليه في الفقرة (أ) من المادة (٩) من هذه التعليمات.
- ي- أي بيانات أو أوراق ثبوتية أو معلومات أخرى يطلبها المدير العام.

المادة (٦):

- أ- يبلغ المدير العام مقدم الطلب إما باستكمال الطلب لجميع البيانات والأوراق الثبوتية المقدمة وفقاً لأحكام المادة (٥) من هذه التعليمات أو بوجود نقص فيها وذلك خلال مدة لا تتجاوز خمسة أيام عمل من تاريخ تقديم الطلب.
- ب- في حال وجود نقص فعلى مقدم الطلب استكمال هذا النقص خلال مدة لا تتجاوز ثلاثين يوم عمل من تاريخ تبليغه بذلك، وبكس ذلك يعتبر الطلب ملغى.

المادة (٧):

- أ- يفصل في طلب الاعتماد المقدم وفقاً لأحكام المادة (٥) من هذه التعليمات بقرار من المدير العام خلال مدة لا تتجاوز سبعة أيام عمل من تاريخ تبليغ مقدم الطلب باستكمال طلبه لجميع البيانات والأوراق الثبوتية.
- ب- في حال الموافقة على الطلب المنصوص عليه في الفقرة (أ) من هذه المادة، يبلغ المدير العام مقدم الطلب بذلك وفقاً لأحكام القانون، ويتم تسجيله في السجل بعد قيامه بما يلي:-
- ١- التوقيع على الاتفاقية التي تعتمدها الهيئة لوسطاء أو محكمي نزاعات التأمين المعتمدين لديها والمسجلين في السجل.
- ٢- تقديم ما يثبت دفع رسم منح الاعتماد المنصوص عليه في الفقرة (ب) من المادة (٩) من هذه التعليمات.

المادة (٨):

على وسيط ومحكم نزاعات التأمين:-

- أ- تقديم طلب لتجديد اعتماده لدى الهيئة سنوياً وذلك قبل عشرين يوم عمل من تاريخ انتهاء مدة اعتماده، وبكس ذلك يعتبر اعتماده لدى الهيئة ملغى، على أن يقدم طلب تجديد الاعتماد وفقاً للأنموذج المعد لهذه الغاية مرفقاً به ما يلي:-
- ١- ما يثبت التحاقه بدورات متخصصة في الوساطة أو التحكيم أو مشاركته في مؤتمرات أو ندوات في الوساطة أو التحكيم لا تقل مدتها عن خمس عشرة ساعة ما لم يقرر المدير العام غير ذلك.
- ٢- تصريح خطي بأن كامل البيانات والوثائق المقدمة وفقاً لأحكام هذه الفقرة صحيحة.
- ٣- ما يثبت دفع رسم تجديد الاعتماد المنصوص عليه في الفقرة (ج) من المادة (٩) من هذه التعليمات.
- ب- تبليغ المدير العام بأي تغيير يطرأ على أي من البيانات والمعلومات التي تم اعتماده بمقتضاها فور حدوثها وتزويد الهيئة بصورة مستمرة بأي بيانات أو وثائق جديدة مرتبطة بمؤهلاته وخبراته.

المادة (٩):

تستوفي الهيئة من وسيط أو محكم نزاعات التأمين الرسوم التالية:-

- أ- مائة ديناراً أردنياً عن طلب منح الاعتماد لوسيط أو محكم نزاعات التأمين.
- ب- مائة وخمسون ديناراً أردنياً عن منح الاعتماد لوسيط أو محكم نزاعات التأمين.
- ج- خمسون ديناراً أردنياً عن تجديد اعتماد وسيط أو محكم نزاعات التأمين.

هكذا من الأعمال

المادة (١٠):

للمدير العام أن يلغي اعتماد وسيط أو محكم نزاعات التأمين إذا توافرت لديه معلومات تدل على أي مما يلي:-

- أ- أن وسيط أو محكم نزاعات التأمين خالف أحكام القانون أو التعليمات أو القرارات الصادرة عن الهيئة لهذه الغاية والمتعلقة بعمله كوسيط أو محكم نزاعات التأمين.
- ب- أن وسيط أو محكم نزاعات التأمين خالف أحكام الاتفاقية المبرمة بينه وبين الهيئة.
- ج- أن وسيط أو محكم نزاعات التأمين فقد أيًا من الشروط التي تم اعتماده بموجبها أو إذا تبين عدم صحة أي من البيانات أو الأوراق الثبوتية المقدمة منه.
- د- أن وسيط أو محكم نزاعات التأمين خالف قواعد السلوك الخاصة بعمله كوسيط أو محكم نزاعات التأمين الواردة في التعليمات والقرارات الصادرة عن الهيئة لهذه الغاية.

المادة (١١):

يصدر المدير العام القرارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذه التعليمات.

مجلس إدارة هيئة التأمين

تعليمات رقم (٨) لسنة ٢٠٠٥

تعليمات إجراءات الوساطة في نزاعات التأمين وأحكامها
صادرة عن مجلس إدارة هيئة التأمين بمقتضى أحكام الفقرة (أ) من المادة (٨٤) من
قانون تنظيم أعمال التأمين رقم (٣٣) لسنة ١٩٩٩ وتعديلاته

المادة (١):

تسمى هذه التعليمات (تعليمات إجراءات الوساطة في نزاعات التأمين وأحكامها لسنة ٢٠٠٥) ويعمل بها اعتباراً من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية.

المادة (٢):

- أ- يكون للكلمات والعبارات الواردة في هذه التعليمات المعاني المخصصة لها في المادة (٢) من قانون تنظيم أعمال التأمين رقم (٣٣) لسنة ١٩٩٩ وتعديلاته، وفي الفقرة (ب) من المادة (٢) من تعليمات اعتماد وسطاء ومحكمي نزاعات التأمين لدى هيئة التأمين النافذة المفعول، ما لم تدل القرينة على غير ذلك.
- ب- لغايات هذه التعليمات يقصد بـ "اتفاق الوساطة" اتفاق خطي على إحالة النزاع أو جزء منه الذي نشأ أو قد ينشأ بين طرفي هذا الاتفاق للوساطة.
- ج- لغايات هذه التعليمات تدل عبارة "وسيط نزاعات التأمين" حينما وردت في هذه التعليمات على الوسيط الواحد، أو لجنة الوساطة في حال اختيار أو تعيين أكثر من وسيط، وتدل كلمة "الطرفان" حينما وردت في هذه التعليمات على طرفي أو أطراف الوساطة، حسب مقتضى الحال.

المادة (٣):

- أ- تطبق أحكام هذه التعليمات على الوساطة في تسوية نزاعات التأمين في أي من الحالتين التاليتين:-
- ١- وجود اتفاق وساطة سابق بين الطرفين على إحالة النزاع الذي قد ينشأ بينهما إلى الوساطة وفقاً لإجراءات الوساطة وأحكامها التي تتمتعها الهيئة.

هكذا من الأصول

- ٢- اتفاق الطرفين على إحالة النزاع بعد نشوئه إلى الوساطة وفقاً لإجراءات الوساطة وأحكامها التي تعتمد عليها الهيئة.
- ب- تعتبر الإجراءات والأحكام الواردة في هذه التعليمات جزءاً لا يتجزأ من اتفاق الوساطة وينظر في تسوية النزاع وفقاً لأحكام هذه التعليمات والقرارات الصادرة بمقتضاها منذ تاريخ بدء الوساطة، وذلك ما لم يتفق الطرفين على تاريخ آخر يبلغ مديريّة الوساطة والتحكيم به خلال مدة لا تتجاوز يومي عمل من تاريخ الاتفاق عليه.

المادة (٤):

- ١- على الطرف الذي يرغب باللجوء إلى الوساطة وفقاً لأحكام هذه التعليمات أن يقدم طلباً بذلك إلى مديرية الوساطة والتحكيم وفقاً للأنموذج المعد لهذه الغاية متضمناً البيانات ومرفقاً بالوثائق التالية:-
- ١- اسمه وعنوانه وأسم وعنوان وكيله القانوني، إن وجد، شريطة أن يكون وكيله القانوني موكلاً بتوقيع التسوية في حال التوصل إليها.
- ٢- اسم الطرف الآخر وعنوانه.
- ٣- نسخة عن اتفاق الوساطة بين الطرفين، إن وجد، أو نسخة عن أنموذج اتفاق الوساطة المعد من قبل الهيئة موقعاً من قبل مقدم الطلب، في حال عدم وجود اتفاق وساطة سابق بين الطرفين، وذلك لغايات توقيعه من قبل الطرف الموجه إليه طلب الوساطة.
- ٤- بيان موجز عن طبيعة النزاع.
- ٥- ما يثبت دفع رسم التسجيل للهيئة والبالغ ثلاثون ديناراً أردنياً.
- ب- على مديرية الوساطة والتحكيم أن تبلغ خطياً الطرف الموجه إليه طلب الوساطة باستلامها لهذا الطلب وذلك خلال مدة لا تتجاوز خمسة أيام عمل من تاريخ استلامه، وأن تطلب منه في حال قبوله مسعى الوساطة أن يقدم خلال مدة لا تتجاوز سبعة أيام عمل من تاريخ التبليغ البيانات والوثائق التالية:-
- ١- بيان موجز عن وجهة نظره في النزاع.
- ٢- اسم وعنوان وكيله القانوني، إن وجد، شريطة أن يكون وكيله القانوني موكلاً بتوقيع التسوية في حال التوصل إليها.

- ٣- نسخة أنموذج اتفاق الوساطة المعد من قبل الهيئة موقعاً من قبله، إذا لم يوجد اتفاق وساطة سابق بين الطرفين.
- ج- في حال عدم قبول الطرف الموجه إليه طلب الوساطة لمسعى الوساطة يعاد إلى مقدم الطلب رسم التسجيل المنصوص عليه في البند (٥) من الفقرة (أ) من هذه المادة.
- د- في حال تقدم الطرفان معاً بطلب الوساطة إلى مديرية الوساطة والتحكيم تطبق أحكام الفقرتين (أ) و(ب) من هذه المادة، حسب مقتضى الحال.

المادة (٥):

في حال عدم وجود اتفاق وساطة سابق بين الطرفين، لا تتخذ مديرية الوساطة والتحكيم أي إجراء بعد إرسالها طلب الوساطة إلى الطرف الموجه إليه هذا الطلب إلا بعد تسلمها لأنموذج اتفاق الوساطة المعد من قبل الهيئة موقعاً عليه من قبل الطرفين المتضمن اتفاقهما على الوساطة.

المادة (٦):

- ١- لغايات هذه التعليمات، يكون تاريخ بدء الوساطة هو تاريخ تسلم مديرية الوساطة والتحكيم لطلب الوساطة المتضمن اتفاق وساطة سابق بين الطرفين، أو تاريخ استلامها لأنموذج اتفاق الوساطة المعد من قبل الهيئة موقعاً من قبل الطرفين، حسب مقتضى الحال.
- ب- على مديرية الوساطة والتحكيم إعلام الطرفين خطياً بتاريخ بدء الوساطة خلال مدة لا تتجاوز خمسة أيام عمل من ذلك التاريخ.

المادة (٧):

- ١- على الطرفين اختيار وسيط نزاعات التأمين من السجل وإعلام مديرية الوساطة والتحكيم باسمه خلال مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوم عمل من تاريخ إعلامهما بتاريخ بدء الوساطة.
- ب- إذا لم يتفق الطرفين على اختيار وسيط نزاعات التأمين وفقاً لأحكام الفقرة (أ) من هذه المادة، تقوم مديرية الوساطة والتحكيم بتعيين وسيط نزاعات التأمين من السجل وإعلام الطرفين باسمه فور تعيينه، ما لم يعترض أي من الطرفين على اختيار وسيط نزاعات التأمين أو استمراره في العمل بناء على أسباب مبررة ويتم استبداله في حال اقتناع الهيئة بذلك الأسباب.

هكذا من أجل

ج- إذا لم يتوافر في أي من وسطاء نزاعات التأمين المعتمدين لدى الهيئة التخصص المطلوب لتسوية النزاع، يجوز للطرفين الطلب من مديرية الوساطة والتحكيم، خلال مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوم عمل من تاريخ بدء الوساطة، الموافقة على اختيار أي شخص يجدانه مناسباً من خارج السجل شريطة أن لا تقل مؤهلاته وخبراته عن المؤهلات والخبرات التي تتطلبها الهيئة لاعتماد وسطاء نزاعات التأمين، على أن يتم تزويد مديرية الوساطة والتحكيم بسيرته الذاتية متضمنة مؤهلاته وخبراته.

المادة (٨):

- ١- على مديرية الوساطة والتحكيم أن ترسل لوسيط نزاعات التأمين الذي تم اختياره أو تعيينه وفقاً لأحكام هذه التعليمات ما يلي:-
 - ١- نسخة عن أنموذج الاتفاقية التي تلتزمها الهيئة لوسطاء نزاعات التأمين والتي تتضمن حقوق وسيط نزاعات التأمين والتزاماته، بما في ذلك الإفصاح لمديرية الوساطة والتحكيم والطرفين عن أي ظروف أو معلومات قد تثير شكوكاً حول حياديته واستقلاليته وتعهده بالإفصاح عن أي ظروف أو معلومات قد تطرأ خلال أي مرحلة من مراحل الوساطة والتي قد تثير مثل هذه الشكوك.
 - ٢- نسخة عن طلب الوساطة ومرفقاته.
- ب- على الشخص الذي يقبل اختياره أو تعيينه أن يعيد إلى مديرية الوساطة والتحكيم الاتفاقية الواردة في البند (١) من الفقرة (أ) من هذه المادة بعد توقيعها وذلك خلال مدة لا تتجاوز خمسة أيام عمل من تاريخ إرسالها له، وإلا اعتبر رافضاً لاختياره أو تعيينه.

المادة (٩):

- ١- يجوز عزل وسيط نزاعات التأمين بقرار من المدير العام بموجب طلب يقدمه أحد الطرفين إلى مديرية الوساطة والتحكيم، إذا تبين أن وسيط نزاعات التأمين لم يلتزم بواجباته أو لم يراع أحكام هذه التعليمات والقرارات الصادرة بمقتضاها.

ب- للطرفين الاتفاق على عزل وسيط نزاعات التأمين في أي مرحلة من مراحل الوساطة على أن يبلغا مديرية الوساطة والتحكيم بذلك خطياً.

المادة (١٠):

- أ- إذا توفي وسيط نزاعات التأمين أو تم عزله أو أصبح غير قادر على القيام بمهامه لأي سبب من الأسباب يعين وسيط نزاعات تأمين آخر وفقاً لأحكام المادة (٧) من هذه التعليمات.
- ب- على وسيط نزاعات التأمين الذي تم اختياره أو تعيينه وفقاً لأحكام الفقرة (أ) من هذه المادة الاتصال بالطرفين بالاتفاق والتنسيق مع مديرية الوساطة والتحكيم لتحديد كيفية السير في الإجراءات خلال مدة لا تتجاوز عشرة أيام عمل من تاريخ قبول اختياره أو تعيينه للوساطة في النزاع، حسب مقتضى الحال.

المادة (١١):

- على وسيط نزاعات التأمين الالتزام بقواعد السلوك التالية:-
 - أ- التقيد بأحكام القانون وهذه التعليمات والقرارات الصادرة بمقتضاها وبأحكام الاتفاقية المنصوص عليها في البند (١) من الفقرة (أ) من المادة (٨) من هذه التعليمات.
 - ب- أن يكون محايداً ومستقلاً ونزيهاً في تصرفاته وأعماله في جميع الأوقات.
 - ج- توفير الوقت الكافي للقيام بمهامه كوسيط نزاعات التأمين.
 - د- القيام بجميع المهام والمسؤوليات المسندة إليه بنفسه وعدم توكيلها لآخرين.
 - هـ- السعي إلى تسوية النزاع بين الطرفين بصورة ودية وبالطريقة التي يراها مناسبة دون أن يعارض أي ضغوط على الطرفين لقبول التسوية.
 - و- الامتناع عن تقديم الوعود للطرفين بتحقيق نتائج معينة من الوساطة.
 - ز- عدم تعليق استحقاقه لأتعابه على شرط وقوع التسوية بين الطرفين وعدم تحديد قيمة تلك الأتعاب على نسبة من اتفاق التسوية.
 - ح- عدم الاستفادة من المعلومات التي حصل عليها أثناء الوساطة لتحقيق أي فائدة له أو لغيره.

هكذا من الشَّهْل

المادة (١٢):

لغايات تسوية النزاع بين الطرفين، لوسيط نزاعات التأمين القيام بما يلي:-

- أ- تعيين موعد جلسة في أقرب وقت ممكن بعد قبوله للوساطة في النزاع وتبليغ مديرية الوساطة والتحكيم بذلك خلال مدة لا تتجاوز يوم عمل من تاريخ تعيين موعد الجلسة لغايات تبليغ الطرفين أو وكيليهما القانونيين، إن وجداء، بموعدها ومكان انعقادها سواء في مديرية الوساطة والتحكيم أو أي مكان آخر مناسب يتفق عليه الطرفين ووسيط نزاعات التأمين وله سماع شهادة الشهود واستلام تقارير الخبرة.
- ب- الاجتماع بالطرفين أو بوكيليهما القانونيين والتداول بينهما بموضوع النزاع وطلبتهما وله الاتصال أو الاجتماع بكل طرف على حده بقصد تقريب وجهات النظر بين الطرفين، على أن لا يقوم بكشف أي من المعلومات المقدمة من أي طرف في تلك الاجتماعات أو أثناء تلك الاتصالات للطرف الآخر إلا بموافقة الطرف الذي قدمها.
- ج- اتخاذ ما يراه مناسباً من إجراءات لتقريب وجهات النظر بقصد الوصول إلى تسوية النزاع.

المادة (١٣):

- أ- يقوم الطرفان بتقديم مذكرات بادعاءاتهما أو دفعوعهما إلى مديرية الوساطة والتحكيم مرفقاً بها الوثائق والبيانات التي يستندان إليها لغايات تزويد وسيط نزاعات التأمين بها وذلك قبل انعقاد جلسة الوساطة بعشرة أيام عمل على الأقل، وتلتزم مديرية الوساطة والتحكيم بعدم تسليم المذكرات والوثائق والبيانات المقدمة من أي طرف إلى الطرف الآخر دون موافقة مسبقة من مقدمها.
- ب- تقوم مديرية الوساطة والتحكيم بإرسال المذكرات والوثائق والبيانات الواردة في الفقرة (أ) من هذه المادة إلى وسيط نزاعات التأمين خلال مدة لا تتجاوز يومي عمل من تاريخ تسلمها لتلك المذكرات والوثائق والبيانات دون أن تحتفظ بأي نسخة عنها.
- ج- لوسيط نزاعات التأمين أن يقترح في أي وقت خلال إجراءات الوساطة أن يقدم أحد الطرفين أو كلاهما ما يعتبره وسيط نزاعات التأمين مفيداً من معلومات أو وثائق إضافية.

المادة (١٤):

يجوز أن يكون لأي طرف في أي وقت خلال إجراءات الوساطة وكيلاً قانونياً له في اجتماعاته مع وسيط نزاعات التأمين شريطة أن يبلغ مديرية الوساطة والتحكيم ووسيط نزاعات التأمين والطرف الآخر خطياً باسمه وعنوانه على أن يكون موثقاً بتوقيع اتفاق التسوية في حال التوصل إليه.

المادة (١٥):

يلتزم الطرفان أو وكيلاهما القانونيان بالتعامل مع وسيط نزاعات التأمين بحسن نية للسير في إجراءات الوساطة بأسرع وقت ممكن.

المادة (١٦):

- أ- على وسيط نزاعات التأمين الانتهاء من أعمال الوساطة خلال مدة لا تزيد على ستين يوم عمل من تاريخ قبول اختياره أو تعيينه وفقاً لأحكام الفقرة (ب) من المادة (٨) من هذه التعليمات.
- ب- على وسيط نزاعات التأمين لدى انتهاء إجراءات الوساطة وفقاً لأحكام الفقرة (أ) من المادة (١٧) من هذه التعليمات أن يرسل إشعاراً خطياً إلى مديرية الوساطة والتحكيم ونسخة عنه إلى الطرفين فور انتهاء الوساطة يبين فيه تاريخ انتهائها وما إذا ترتب عنها تسوية أم لا، وما إذا كانت التسوية لجميع المسائل الخاصة بالنزاع أو بجزء منها.

المادة (١٧):

- أ- تنتهي إجراءات الوساطة بأي من الحالات التالية:-
- ١- توقيع الطرفين على اتفاق تسوية لجميع المسائل الخاصة بالنزاع أو بجزء منها.
- ٢- قرار وسيط نزاعات التأمين بأنه من غير المرجح حسب تقديره أن تؤدي مواصلة الوساطة إلى تسوية النزاع.
- ٣- إشعار خطي بانتهاء الوساطة يوجه إلى مديرية الوساطة والتحكيم صادر عن أي من الطرفين في أي وقت وقبل التوقيع على أي اتفاق للتسوية.
- ٤- إذا تخلف أحد أو كلا الطرفين عن دفع حصته من أنصاف وسيط نزاعات التأمين بعد انتهاء المدة الواردة في الفقرة (ب) من المادة (١٩) من هذه التعليمات.

هذه من الأعمال

٥- اتفاق الطرفين على إحالة النزاع إلى التحكيم.

٦- إحالة النزاع إلى القضاء من قبل أحد الطرفين.

ب- على مديرية الوساطة والتحكيم تبليغ الطرفين ووسيط نزاعات التأمين بانتهاء الوساطة في أي من الحالات الواردة في البنود (٢-٦) من الفقرة (أ) من هذه المادة وذلك بموجب إشعار خطي يبين فيه تاريخ وأسباب انتهاء إجراءات الوساطة.

المادة (١٨):

ما لم يتفق الطرفان على غير ذلك:-

أ- يتحمل الطرف مقدم طلب سماع شهادة أو إجراء خبرة كافة النفقات والمصاريف المرتبطة بذلك المطلب.

ب- يتحمل الطرفان بالتساوي كافة النفقات والمصاريف المتعلقة بسماع شهادة أو بإجراء خبرة التي يقترحها وسيط نزاعات التأمين ووافق عليها الطرفان.

ج- يتحمل الطرف الذي يوافق على اقتراح وسيط نزاعات التأمين بسماع شهادة أو بإجراء خبرة كافة النفقات والمصاريف المرتبطة بها في حال عدم موافقة الطرف الآخر.

المادة (١٩):

أ- تحدد أتعاب وسيط نزاعات التأمين بموجب اتفاقية أتعاب تبرم بين الطرفين ووسيط نزاعات التأمين، بحيث يراعى عند تقدير الأتعاب المبلغ المتنازع عليه وموضوع النزاع وطبيعته وأي ظروف أخرى متصلة به، على أن يتم إيداع نسخة عن اتفاقية الأتعاب لدى مديرية الوساطة والتحكيم.

ب- لوسيط نزاعات التأمين إذا تخلف أحد الطرفين أو كلاهما عن أداء حصته من الأتعاب المقررة وفقاً لأحكام اتفاقية الأتعاب المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة، أن يطلب خلياً من مديرية الوساطة والتحكيم توجيه إشعار خطي لذلك الطرف بضرورة أداء حصته من الأتعاب خلال مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوم عمل من تاريخ تبليغه بهذا الإشعار.

ج- تستوفي الهيئة من وسيط نزاعات التأمين مبلغاً لا يتجاوز (٢٪) من الأتعاب المقررة له، ويتم تحديد هذا المبلغ وفقاً لقيمة النزاع وطبيعته والجهد المبذول من وسيط نزاعات التأمين في النظر في النزاع.

المادة (٢٠):

أ- يتم السير في إجراءات الوساطة بسرية ولا يجوز تسجيل أو تدوين أي من جلسات أو اجتماعات أو اتصالات وسيط نزاعات التأمين مع الطرفين أو مع وكيليهما القانونيين بأي شكل من الأشكال.

ب- لا يجوز لأي شخص يشترك في الوساطة بما في ذلك وسيط نزاعات التأمين والطرفين ووكيليهما القانونيين أو أي شخص آخر يحضر أي من جلسات أو اجتماعات الوساطة الاحتجاج بما يجري أو بما يتم من تنازلات من قبل الطرفين خلال إجراءات الوساطة أمام أي محكمة أو أي جهة كانت، ولا يجوز له أن ينتفع بالمعلومات المتعلقة بالوساطة أو الناتجة عنها أو أن يكشف عنها للغير، ما لم يتفق الطرفان ووسيط نزاعات التأمين على خلاف ذلك.

ج- على كل شخص من الأشخاص المنصوص عليهم في الفقرة (ب) من هذه المادة أن يوقع تعهداً يلتزم به بسرية إجراءات الوساطة قبل أن يشترك فيها.

المادة (٢١):

أ- تلتزم مديرية الوساطة والتحكيم بالمحافظة على سرية إشعار وسيط نزاعات التأمين الوارد في الفقرة (ب) من المادة (١٧) من هذه التعليمات، وأن لا تكشف عنه أو عن نتيجة الوساطة لأي شخص دون موافقة الطرفين على ذلك خطياً.

ب- على الرغم مما ورد في الفقرة (أ) من هذه المادة، للهيئة أن تنشر معلومات عن قضايا الوساطة في أي إحصائيات تنشرها، شريطة أن لا تفسح تلك المعلومات عن هوية الطرفين.

المادة (٢٢):

تنفيذاً لأحكام الفقرة (ج) من المادة (٨٤) من قانون تنظيم أعمال التأمين رقم (٣٣) لسنة ١٩٩٩ وتعديلاته، لا يجوز لأي جهة الطلب من وسيط نزاعات التأمين تقديم أي وثائق أو مذكرات أو بيانات قدمت إليه أو الإفصاح عن أقوال طرفي النزاع، إلا بموافقة من يحتج بها عليه.

هكذا من الشاهد

المادة (٢٣):

- ١- يتم تبليغ الإشعارات والمراسلات الواردة في هذه التعليمات بإحدى طرق التبليغ التالية:-
- ١- تسليمها مباشرة مقابل إيصال تسليم.
- ٢- البريد المسجل أو المستعجل أو الخاص.
- ٣- الفاكس أو البريد الإلكتروني.
- ب- بعد آخر محل إقامة أو عمل معروف للطرف عنواناً صحيحاً لتوجيه أي إشعار أو مراسلة إذا لم يوجه ذلك الطرف إشعاراً بتغيير العنوان، وذلك ما لم يتفق الطرفان خطياً على غير ذلك.
- ج- يعتبر التبليغ حاصلًا في أي من الحالات المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة اعتباراً من:-
- ١- عاشر يوم عمل من تاريخ الإيداع بالبريد المسجل.
- ٢- خامس يوم عمل من تاريخ الإيداع بالبريد المستعجل.
- ٣- ثاني يوم عمل من تاريخ الإرسال بالبريد الخاص أو بالفاكس أو بالبريد الإلكتروني.
- د- على الرغم مما ورد في هذه المادة، يجوز لمديرية الوساطة والتحكيم اعتماد التبليغ بواسطة الهاتف لتبليغ الطرفين من قبلها، على أن تقوم فوراً ودون تأخير بتثبيت إجراء التبليغ بواسطة الهاتف خطياً في سجلاتها ويعتبر التبليغ حاصلًا من تاريخ التثبيت.

المادة (٢٤):

بعد التبليغ وفقاً لأحكام هذه التعليمات حاصلًا إذا وجه للطرف أو لوكيله القانوني.

المادة (٢٥):

الوساطة والتحكيم من تلقا نفسها أو بناءً على طلب أحد الطرفين، عند الضرورة، زيادة المدد المنصوص عليها في الفقرة (ب) من المادة (٤) أو الفقرة (ب) من المادة (١٩).

المادة (٢٦):

يصدر المدير العام القرارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذه التعليمات.

مجلس إدارة هيئة التأمين

تعليمات رقم (٩) لسنة ٢٠٠٥

تعليمات إجراءات التحكيم في نزاعات التأمين وأحكامها
صادرة عن مجلس إدارة هيئة التأمين بمقتضى أحكام الفقرة (أ) من المادة (٨٤) من
قانون تنظيم أعمال التأمين رقم (٣٣) لسنة ١٩٩٩ وتعديلاته

المادة (١):

تسمى هذه التعليمات (تعليمات إجراءات التحكيم في نزاعات التأمين وأحكامها لسنة ٢٠٠٥) ويعمل بها اعتباراً من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية.

المادة (٢):

أ- يكون للكلمات والعبارات الواردة في هذه التعليمات المعاني المخصصة لها في المادة (٢) من قانون تنظيم أعمال التأمين رقم (٣٣) لسنة ١٩٩٩ وتعديلاته، وفي الفقرة (ب) من المادة (٢) من تعليمات اعتماد وسطاء ومحكمي نزاعات التأمين لدى هيئة التأمين النافذة المفعول، ما لم تدل القرينة على غير ذلك.

ب- لغايات هذه التعليمات يقصد بالكلمات والعبارات الواردة أدناه ما يلي:-

- المدعي : الطرف المبادر إلى التحكيم.
- المدعى عليه : الطرف الذي توجه إليه مبادرة التحكيم كما هو مسمى في طلب التحكيم.
- الطرفان : المدعي والمدعى عليه في نزاع يعرض للتحكيم وفقاً لأحكام هذه التعليمات والقرارات الصادرة بمقتضاها.
- هيئة التحكيم : الهيئة المشكلة من محكم نزاعات تأمين واحد أو ثلاثة محكمي نزاعات تأمين للفصل في النزاع المحال إلى التحكيم وفقاً لأحكام هذه التعليمات والقرارات الصادرة بمقتضاها.
- اتفاق التحكيم : الاتفاق الخطي بين الطرفين على إحالة النزاع أو جزء منه الذي نشأ أو قد ينشأ بينهما إلى التحكيم.
- ج- لغايات هذه التعليمات تدل كلمة (الطرفان) حيشما وردت في هذه التعليمات على طرفي أو أطراف التحكيم، حسب مقتضى الحال.

هكذا من أجل

المادة (٣):

- أ- تطبق أحكام هذه التعليمات للفصل في نزاعات التأمين بواسطة التحكيم في أي من الحالتين التاليتين:-
- ١- وجود اتفاق تحكيم سابق بين الطرفين على إحالة النزاع الذي قد ينشأ بينهما إلى التحكيم وفقاً لإجراءات التحكيم وأحكامها التي تنمدها هيئة التأمين.
- ٢- اتفاق الطرفين على إحالة النزاع بعد نشوئه إلى التحكيم وفقاً لإجراءات التحكيم وأحكامها التي تنمدها هيئة التأمين.
- ب- تعتبر الإجراءات والأحكام الواردة في هذه التعليمات جزءاً لا يتجزأ من اتفاق التحكيم ويفصل في النزاع وفقاً لأحكام هذه التعليمات والقرارات الصادرة بمقتضاها منذ تاريخ بدء التحكيم، ما لم يتفق الطرفان على تاريخ آخر يملأ مديرة الوساطة والتحكيم به خلال مدة لا تتجاوز يومي عمل من تاريخ الاتفاق عليه.
- ج- لا تخضع نزاعات التأمين التي تكون هيئة التأمين طرفاً فيها لإجراءات التحكيم وفقاً لأحكام هذه التعليمات.

المادة (٤):

- أ- على المدعي الذي يرغب باللجوء إلى التحكيم وفقاً لأحكام هذه التعليمات أن يقدم طلباً بذلك إلى مديرة الوساطة والتحكيم وفقاً للأنموذج المعد لهذه الغاية متضمناً البيانات ومرفقاً بالوثائق التالية:-
- ١- اسمه وعنوانه واسم وعنوان وكيله القانوني، إن وجد.
- ٢- اسم وعنوان المدعى عليه.
- ٣- نسخة عن اتفاق التحكيم، إن وجد، أو نسخة عن أنموذج اتفاق التحكيم المعد من قبل هيئة التأمين موقفاً من قبل مقدم الطلب في حال عدم وجود اتفاق تحكيم سابق بين الطرفين لغايات توقيعه من قبل المدعى عليه.
- ٤- عرض لموضوع الدعوى والمبلغ المطالب به وأي طلبات أخرى.
- ٥- عدد محكمي نزاعات التأمين الذي يرغب به وتحديد كيفية اختيارهم وفقاً لأحكام هذه التعليمات.

- ٦- ما يثبت دفع رسم التسجيل الوارد في الفقرة (أ) من المادة (٢٩) من هذه التعليمات.
- ب- للمدعي أن يرفق بطلب التحكيم لائحة الدعوى التي تعد وفقاً لأحكام المادة (١٩) من هذه التعليمات.
- ج- على مديرة الوساطة والتحكيم أن ترسل للمدعى عليه صورة عن طلب التحكيم ومرفقاته خلال مدة لا تتجاوز خمسة أيام عمل من تاريخ تسلمها لهذا الطلب.

المادة (٥):

- أ- على المدعى عليه أن يرسل إلى مديرة الوساطة والتحكيم خلال مدة لا تتجاوز عشرة أيام عمل من تاريخ تبليغه طلب التحكيم رداً خطياً على الطلب يتضمن رأيه في طلب التحكيم والمقترحات المقدمة من المدعي حول عدد محكمي نزاعات التأمين.
- ب- للمدعى عليه أن يرفق برده على طلب التحكيم لائحة جوابية تعد وفقاً لأحكام المادة (٢٠) من هذه التعليمات إذا كان المدعي قد أودع لائحة الدعوى مع طلب التحكيم.
- ج- على مديرة الوساطة والتحكيم أن ترسل إلى المدعي نسخاً عن الرد الذي قدمه المدعى عليه ومرفقاته خلال مدة لا تتجاوز خمسة أيام عمل من تاريخ تسلمها لذلك الرد ومرفقاته.

المادة (٦):

- في حال عدم وجود اتفاق تحكيم سابق بين الطرفين بإحالة النزاعات التأمينية التي قد تنشأ بينهما إلى التحكيم وفقاً لقواعد وإجراءات التحكيم المتبعة في هيئة التأمين تطبق الأحكام التالية:-
- أ- لا تقوم مديرة الوساطة والتحكيم بأي إجراء بعد إرسالها طلب التحكيم إلى المدعى عليه إلا بعد تسلمها لأنموذج اتفاق التحكيم المعد من قبل هيئة التأمين موقفاً عليه من قبل الطرفين والذي يتضمن اتفاقهما على التحكيم.
- ب- يعد طلب التحكيم مرفوضاً من قبل المدعى عليه إذا انقضت المدة المنصوص عليها في الفقرة (أ) من المادة (٥) من هذه التعليمات دون أن يوقع المدعى عليه على أنموذج اتفاق التحكيم المعد من قبل هيئة التأمين لهذه الغاية ودون تقديم رده بالشكل المنصوص عليه في تلك الفقرة ويعاد إلى مقدم طلب التحكيم رسم التسجيل المنصوص عليه في الفقرة (أ) من المادة (٢٩) من هذه التعليمات.

هكذا من أجل

المادة (٧):

- أ- لفايات هذه التعليمات، يكون تاريخ بدء التحكيم هو تاريخ تسليم مديرية الوساطة والتحكيم لطلب التحكيم المتضمن اتفاق تحكيم سابق بين الطرفين، أو تاريخ استلامها لأنموذج اتفاق التحكيم المعد من قبل هيئة التأمين موقفاً من قبل الطرفين.
- ب- على مديرية الوساطة والتحكيم إعلام الطرفين خطياً بتاريخ بدء التحكيم خلال مدة لا تتجاوز خمسة أيام عمل من ذلك التاريخ.

المادة (٨):

- أ- إذا اتفق الطرفان على أن ينظر النزاع من قبل محكمة نزاعات تأمين واحد، فعليهما اختياره من السجل وإعلام مديرية الوساطة والتحكيم بذلك خطياً خلال مدة لا تتجاوز يومي عمل من تاريخ اختياره، وإذا لم يتفقا على اختيار محكمة نزاعات التأمين خلال المدة المتفق عليها بينهما أو خلال مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوم عمل من تاريخ بدء التحكيم يقوم المدير العام بتعيين محكمة نزاعات التأمين من السجل.
- ب- إذا لم يتفق الطرفان على عدد محكمي نزاعات التأمين، تتكون هيئة التحكيم من محكمة نزاعات تأمين واحد يعين وفقاً لأحكام الفقرة (أ) من هذه المادة، إلا إذا قرر المدير العام تشكيل هيئة التحكيم من ثلاثة محكمي نزاعات تأمين نظراً لطبيعة وظروف النزاع.

المادة (٩):

- في حال تشكيل هيئة التحكيم من ثلاثة محكمي نزاعات تأمين باتفاق الطرفين أو وفقاً لأحكام الفقرة (ب) من المادة (٨) من هذه التعليمات تتبع الإجراءات التالية:-
- أ- يقوم كل طرف باختيار محكمة نزاعات تأمين عنه من السجل ويقوم المدير العام بتعيين محكمة نزاعات التأمين الثالث من السجل ما لم يكن الطرفان قد اتفقا على تخويل المحكمين المختارين من قبلهما باختيار محكمة نزاعات التأمين الثالث من السجل خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة أيام عمل من تاريخ اختيار محكمي نزاعات التأمين.
- ب- إذا لم يتمكن المحكمان المعينان من قبل الطرفين من الاتفاق على اختيار محكمة نزاعات التأمين الثالث خلال المدة الواردة في الفقرة (أ) من هذه المادة، يقوم المدير العام

بتعيين محكمة نزاعات التأمين الثالث من السجل ويتولى المحكم الثالث في جميع الأحوال رئاسة هيئة التحكيم.

- ج- إذا لم يقر أحد الطرفين بتعيين محكمة نزاعات التأمين وفقاً لأحكام الفقرة (أ) من هذه المادة، يقوم المدير العام بتعيين محكمة نزاعات التأمين بدلاً من ذلك الطرف من السجل.
- د- يعين محكمو نزاعات التأمين وفقاً لأحكام هذه المادة خلال المدة المتفق عليها بين الطرفين أو خلال مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوم عمل من تاريخ بدء التحكيم.

المادة (١٠):

مع مراعاة أحكام المادتين (٨) و(٩) من هذه التعليمات، يجوز للطرفين إذا لم يتوافر في أي من محكمي نزاعات التأمين المعتمدين لدى هيئة التأمين التخصص المطلوب للفصل في النزاع الطلب من مديرية الوساطة والتحكيم الموافقة على اختيار أي شخص يجداًه مناسباً من خارج السجل شريطة أن لا تقل مؤهلاته وخبراته عن المؤهلات والخبرات التي تتطلبها هيئة التأمين لاعتماد محكمي نزاعات التأمين وعلى أن يتم تزويد مديرية الوساطة والتحكيم بسيرته الذاتية متضمنة مؤهلاته وخبراته.

المادة (١١):

لا يجوز لأي من الطرفين أو وكيليهما القانونيين الاتصال بشكل منفرد مع أي شخص مرشح لمهمة دور محكم في النزاع بينهما إلا لمناقشته في مؤهلاته أو مدى تفرغه أو استقلاليته إزاء الطرفين وبعلم مديرية الوساطة والتحكيم.

المادة (١٢):

- أ- على مديرية الوساطة والتحكيم أن ترسل لمحكمة نزاعات التأمين الذي تم اختياره أو تعيينه وفقاً لأحكام هذه التعليمات ما يلي:-
- أ- نسخة عن أنموذج الاتفاقية التي تعتمدها هيئة التأمين لمحكمي نزاعات التأمين والمتضمنة حقوق محكمة نزاعات التأمين والتزاماته، بما في ذلك الإفصاح لمديرية الوساطة والتحكيم والطرفين عن أي ظروف أو معلومات قد تثير شكوكاً حول

هكذا من العمل

حياديته واستقلاليته وتعهده بالإفصاح عن أي ظروف أو معلومات قد تطرأ خلال أي مرحلة من مراحل التحكيم والتي قد تثير مثل هذه الشكوك.

٢- نسخة عن طلب التحكيم ومرفقاته ورد المدعى عليه ومرفقاته.

ب- على الشخص الذي يقبل اختياره أو تعيينه كمحكم نزاعات تأمين أن يعيد إلى مديرية الوساطة والتحكيم الاتفاقية الواردة في البند (١) من الفقرة (أ) من هذه المادة بعد توقيعها من قبله خلال مدة لا تتجاوز خمسة أيام عمل من تاريخ إرسالها إليه، وإلا اعتبر مستنكفاً عن أداء المهمة التي تم اختياره أو تعيينه للتحكيم فيها.

ج- تقوم مديرية الوساطة والتحكيم بتبليغ الطرفين بتشكيل هيئة التحكيم خلال مدة لا تتجاوز يومي عمل من تاريخ الانتهاء من تشكيلها وفقاً لأحكام هذه التعليمات.

المادة (١٣):

أ- لأي من الطرفين أن يطلب رد محكم نزاعات التأمين إذا توافرت ظروف تثير شكوكاً حول حياديته واستقلاليته.

ب- لا يجوز لأي طرف أن يطلب رد محكم نزاعات التأمين كان قد اختاره أو اشترك في اختياره إلا لسبب تبين له بعد اختياره.

المادة (١٤):

أ- على الطرف الذي يرغب برد محكم نزاعات التأمين أن يرسل طلباً خطياً بذلك إلى مديرية الوساطة والتحكيم ولهيئة التحكيم وللطرف الآخر يبين فيه أسباب طلبه وذلك خلال مدة لا تتجاوز سبعة أيام عمل من تاريخ تبليغه بتعيين محكم نزاعات التأمين أو من تاريخ علمه بالظروف التي تثير شكوكاً حول حيادية واستقلالية ذلك المحكم.

ب- في حال طلب أحد الطرفين رد محكم نزاعات التأمين يكون للطرف الآخر الحق في الرد على ذلك الطلب، على أن يرسل رده إلى مديرية الوساطة والتحكيم ولهيئة التحكيم وإلى الطرف الذي طلب رد محكم نزاعات التأمين وذلك خلال مدة لا تتجاوز سبعة أيام عمل من تاريخ تسلمه طلب الرد.

ج- في حال قبول الطرف الآخر لطلب رد محكم نزاعات التأمين أو في حال انسحاب محكم نزاعات التأمين من تلقاء نفسه يستعاض عنه بمحكم نزاعات تأمين آخر.

د- إذا لم يوافق الطرف الآخر على طلب رد محكم نزاعات التأمين أو في حال عدم انسحاب محكم نزاعات التأمين المطلوب رده من تلقاء نفسه يصدر المدير العام قراره في طلب الرد.

المادة (١٥):

أ- لمحكم نزاعات التأمين أن يطلب تنحيته من مهمته شريطة موافقة الطرفين على ذلك أو موافقة المدير العام على هذا الطلب.

ب- للطرفين الاتفاق على عزل محكم نزاعات التأمين من مهمته وعليهما إشعار مديرية الوساطة والتحكيم بذلك خلال مدة لا تتجاوز يومي عمل من تاريخ هذا الاتفاق.

ج- يجوز بقرار من المدير العام عزل محكم نزاعات التحكيم من مهمته بناء على طلب أحد الطرفين وذلك إذا تعذر على محكم نزاعات التأمين أداء مهمته أو لم يباشرها أو انقطع عن أدائها مما يؤدي إلى تأخير غير مبرر في إجراءات التحكيم، وفي هذه الحالة تناح للطرفين فرصة التعبير عن آرائهما في الموضوع وفقاً لأحكام المادة (١٤) من هذه التعليمات.

المادة (١٦):

إذا رد محكم نزاعات التأمين أو تنحى أو عزل أو توفي أو أصبح عاجزاً لأي سبب من الأسباب عن القيام بمهامه يعين محكم نزاعات تأمين آخر وفقاً لنفس الإجراءات التي عين بموجبها محكم نزاعات التأمين السابق.

المادة (١٧):

على محكم نزاعات التأمين الالتزام بقواعد السلوك التالية:-

أ- التقيد بأحكام القانون وهذه التعليمات والقرارات الصادرة بمقتضاها وبأحكام الاتفاقية الواردة في البند (١) من الفقرة (أ) من المادة (١٢) من هذه التعليمات.

ب- توفير الوقت الكافي للقيام بمهامه كمحكم نزاعات التأمين.

ج- أن يضمن مباشرة التحكيم بالسرعة المناسبة وذلك مع مراعاة أحكام المادة (٣٦) من هذه التعليمات.

هذه من الأعمال

- د- أن يكفل معاملة الطرفين على قدم المساواة ومنح كل طرف فرصة وافية لعرض طلباته ودفوعه.
- هـ- القيام بجميع المهام والمسؤوليات المسندة إليه بنفسه وعدم توكيلها لآخرين.
- و- أن يكون محايداً ومستقلاً ونزيهاً في تصرفاته وأعماله في جميع الأوقات.
- ز- تجنب الاتصال مع أحد الطرفين أو وكيلهما القانونيين بشأن أي موضوع يتعلق بالتحكيم في النزاع بينهما، وفي حال حدوث ذلك يتعين على محكم نزاعات التأمين التصريح للطرف الآخر وباقي أعضاء هيئة التحكيم بما تم في هذا الشأن.
- ح- عدم قبول الهدايا أو أي مزايا بطريق مباشر أو غير مباشر من أي طرف أو وكيله القانوني سواء قبل أو بعد الفصل في النزاع.
- ط- عدم الاستفادة من المعلومات التي حصل عليها أثناء إجراءات التحكيم لتحقيق أي فائدة له أو لغيره.
- ي- عدم الدخول في أي علاقة تجارية أو مهنية أو شخصية مع أي من الطرفين من شأنها أن تؤثر على حياديته.
- ك- البت في كامل طلبات الطرفين وعدم التعرض لأمور لم يطلبها الطرفان.
- ل- اتخاذ كافة الإجراءات الكفيلة لمنع المماطلة في إجراءات التحكيم.
- م- عدم الضغط على الطرفين أو وكيلهما القانونيين لحملهما على قبول تسوية.
- ن- عدم الإفصاح عن أي معلومات عن القرارات التي سيصدرها أو عن نتيجة حكم التحكيم قبل إصداره.
- س- أن يتفق مع الطرفين مقدماً على كافة الأمور المرتبطة باتعابه.

المادة (١٨):

لا يجوز لأي طرف أو وكيله القانوني أن يتصل من جانب واحد بأي محكم في مسألة تخص موضوع التحكيم.

المادة (١٩):

- أ- على المدعي أن يرسل لائحة مكتوبة بدعواه إلى المدعى عليه وإلى هيئة التحكيم خلال مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوم عمل من تاريخ تسلمه إشعاراً من مديرية الوساطة والتحكيم بتشكيل هيئة التحكيم، وذلك ما لم يكن المدعي قد قدم هذه اللائحة مع طلب التحكيم.
- ب- يجب أن تشمل لائحة الدعوى على شرح لوقائع الدعوى وتحديد للمسائل موضوع الدعوى وطلبات المدعي وكل أمر آخر يوجب اتفاق التحكيم ذكره في هذه اللائحة وترفق باللائحة الوثائق والبيانات المؤيدة لدعوى المدعي.

المادة (٢٠):

- أ- مع مراعاة أحكام الفقرة (ب) من المادة (٥) من هذه التعليمات، على المدعى عليه أن يرسل لائحة جوابية مكتوبة رداً على ما جاء في لائحة الدعوى إلى المدعي وإلى هيئة التحكيم خلال مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوم عمل بعد تسلمه لائحة الدعوى أو بعد تسلمه إشعاراً من مديرية الوساطة والتحكيم بتشكيل هيئة التحكيم، أيهما يحدث لاحقاً.
- ب- يجب أن تشمل اللائحة الجوابية على رد المدعى عليه على ما جاء في اللائحة المقدمة من المدعي مرفقة بالوثائق والبيانات المؤيدة للمدعى عليه، وله أن يضمّن اللائحة الجوابية أي طلبات عارضة متصلة بموضوع النزاع أو أن يتمسك بحق ناشئ عنه بقصد الدفع بالمقاصة وله الحق في القيام بذلك ولو في مرحلة لاحقة من الإجراءات إذا رأت هيئة التحكيم أن الظروف تبرر ذلك، ويكون على المدعي أن يرد على هذه الطلبات وفقاً لأحكام هذه التعليمات.

المادة (٢١):

- أ- إذا لم يقدم المدعي دون عذر مقبول لائحة بدعواه وفقاً لأحكام المادة (١٩) من هذه التعليمات، لهيئة التحكيم أن تقرر إنهاء إجراءات التحكيم ما لم يتفق الطرفان على غير ذلك.
- ب- إذا لم يقدم المدعى عليه لائحته الجوابية وفقاً لأحكام المادة (٢٠) من هذه التعليمات، تستمر هيئة التحكيم في إجراءات التحكيم دون أن يعتبر ذلك إقراراً من المدعى عليه بدعوى المدعي.

ج- إذا تخلف أحد الطرفين أو وكيله القانوني عن حضور أي من الجلسات أو عن تقديم ما طلب منه من وثائق، لهيئة التحكيم الاستمرار في إجراءات التحكيم وإصدار حكم التحكيم استناداً إلى الأدلة المتوافرة لديها.

المادة (٢٢):

لهيئة التحكيم بعد أن يتم تقديم الالتماس الجوابية من قبل المدعى عليه أن تعقد مع الطرفين أو وكيليهما القانونيين اجتماعاً تحضيرياً بغرض تنظيم الإجراءات اللاحقة وتلتزم بإعلام مديرية الوساطة والتحكيم بما تم الاتفاق عليه.

المادة (٢٣):

أ- ما لم يتفق الطرفان على غير ذلك، تقوم هيئة التحكيم بتحديد مواعيد لعقد الجلسات مرافعة لتمكين كل طرف من شرح موضوع الدعوى وعرض حججه وأدلتها وبياناته ما لم تقرر عدم الحاجة لعقد مثل هذه الجلسات وتباشر الإجراءات على أساس المذكرات والوثائق المكتوبة.

ب- في حال عقد الجلسات مرافعة تتولى هيئة التحكيم تبليغ مديرية الوساطة والتحكيم بذلك خلال مدة لا تتجاوز يوم عمل من تاريخ تحديد مواعيد عقد الجلسات وفقاً لأحكام الفقرة (أ) من هذه المادة، وتقوم مديرية الوساطة والتحكيم بتبليغ الطرفين أو وكيليهما القانونيين بتاريخ الجلسة ووقتها ومكانها قبل عشرة أيام عمل على الأقل من موعد انعقادها ما لم يتفق الطرفان على غير ذلك.

ج- تكون كل جلسات المرافعة سرية، ما لم يتفق الطرفان على غير ذلك.

د- تحدد هيئة التحكيم كيفية إعداد محاضر الجلسات.

المادة (٢٤):

أ- تبث هيئة التحكيم في قبول الدليل الذي يقدمه أي من الطرفين وصلته بالموضوع وماديته وقوته.

ب- لهيئة التحكيم بناء على طلب أحد الطرفين أو من تلقاء نفسها أن تطلب من أي من الطرفين في أي وقت أثناء التحكيم تقديم ما تراه ضرورياً أو مناسباً من الوثائق أو البيانات.

المادة (٢٥):

أ- لهيئة التحكيم قبل عقد أي جلسة أن تطلب من أي طرف أن يبين أسماء الشهود والخبراء الذين يرغب في استدعائهم وموضوع الشهادة أو الخبرة وارتباطها بموضوع النزاع.

ب- لهيئة التحكيم أن تقرر عدم الحاجة لحضور أي شاهد أو خبير أو أن ترفض حضوره لعدم الحاجة لسماع شهادته أو خبرته أو لانتفاء ارتباطها بموضوع النزاع.

ج- لكل من الطرفين مناقشة واستجواب أي شاهد أو خبير أثناء إدلائه بشهادته تحت مراقبة وإشراف هيئة التحكيم وهيئة التحكيم مناقشته في أي مرحلة أثناء سماع أقواله.

د- يجوز لهيئة التحكيم من تلقاء نفسها أو بناء على طلب أحد الطرفين أن تطلب تقديم شهادة الشهود أو الخبراء كتابة على شكل شهادة مشفوعة بالقسم أمام أي جهة متمدة في البلد الذي تم فيه تأدية تلك الشهادة حسب قانون ذلك البلد ولها أن تعلق قبول الشهادة بشرط حضور الشهود أو الخبراء للإدلاء بشهادات شفوية.

هـ- تبث هيئة التحكيم في وجوب خروج أي شاهد من جلسة التحكيم أثناء إجراءات التحكيم بما في ذلك خروجهم أثناء إدلاء شهود آخرين بشهاداتهم.

و- ما لم يوجد اتفاق بين الطرفين على غير ذلك، تراعى الأحكام التالية لحين صدور حكم التحكيم:-

١- يتحمل الطرف مقدم طلب سماع الشهادة أو إجراء الخبرة كافة النفقات والمصاريف المرتبطة بذلك الطلب.

٢- يتحمل الطرفان بالتساوي كافة النفقات والمصاريف المتعلقة بسماع الشهادة أو بإجراء الخبرة التي تقترحها هيئة التحكيم ويوافق عليها الطرفان.

٣- يتحمل الطرف الذي يوافق على اقتراح هيئة التحكيم بسماع شهادة أو بإجراء خبرة كافة النفقات والمصاريف المرتبطة بها في حال عدم موافقة الطرف الآخر.

المادة (٢٦):

أ- تعلن هيئة التحكيم اختتام الإجراءات عندما ترى أن الطرفين قد حظيا بفرصة مناسبة لتقديم البيانات الكتابية والشفوية.

ب- هيئة التحكيم أن تقرر من تلقاء نفسها أو بناء على طلب من أحد الطرفين إعادة فتح الإجراءات التي أعلن اختتامها في أي وقت قبل إصدار حكم التحكيم النهائي، إذا رأت ضرورة لذلك بسبب وجود ظروف استثنائية.

المادة (٢٧):

أ- على هيئة التحكيم نظر الدعوى وإعلان اختتام الإجراءات خلال مدة لا تزيد على عشرة أشهر من تاريخ تسليم اللائحة الجوابية أو تشكيل هيئة التحكيم، أيهما وقع لاحقاً، وعليها إصدار حكم التحكيم النهائي خلال الأشهر الثلاثة اللاحقة لاختتام الإجراءات.

ب- إذا لم يعلن اختتام الإجراءات خلال المدة المحددة في الفقرة (أ) من هذه المادة، فعلى هيئة التحكيم أن ترسل إلى مديرية الوساطة والتحكيم تقريراً عن وضع إجراءات التحكيم وتزود كل طرف بنسخة عنه، وعلى أن ترسل إلى مديرية الوساطة والتحكيم تقريراً إضافياً آخر بعد انقضاء مدة ثلاثة أشهر من تاريخ إرسال التقرير الأول مع نسخة لكل طرف، وذلك إذا لم تعلن اختتام الإجراءات.

ج- إذا لم يتم إصدار حكم التحكيم النهائي خلال ثلاثة أشهر بعد اختتام الإجراءات، ترسل هيئة التحكيم إلى مديرية الوساطة والتحكيم مذكرة خطية تشرح فيها أسباب التأخير وتزود كل طرف بنسخة عنها، وعلى أن ترسل إلى مديرية الوساطة والتحكيم مذكرة أخرى إضافية في نهاية كل فترة لاحقة مدتها شهر إلى أن يتم إصدار حكم التحكيم النهائي وتزود كل طرف بنسخة عنها.

المادة (٢٨):

أ- يوقع حكم التحكيم أو قرار إنهاء التحكيم من قبل محكم أو محكمي نزاعات التأمين وتبلغ هيئة التحكيم ذلك القرار لمديرية الوساطة والتحكيم.

ب- تقوم مديرية الوساطة والتحكيم بعد إصدار حكم التحكيم أو قرار إنهاء التحكيم بإرسال نسخة أصلية عن هذا الحكم أو القرار إلى كل طرف وإلى محكم أو محكمي نزاعات التأمين.

ج- تقوم مديرية الوساطة والتحكيم بتوفير نسخة مصدقة من حكم التحكيم لأي طرف يطلب الحصول عليه.

المادة (٢٩):

أ- يخضع طلب التحكيم لرسم تسجيل يدفع إلى هيئة التأمين مقداره خمسون ديناراً أردنياً.

ب- يخضع أي طلب يقدم من المدعى عليه وفقاً لأحكام الفقرة (ب) من المادة (٢٠) من هذه التعليمات لرسم يدفع له هيئة التأمين مقداره خمسون ديناراً أردنياً غير قابل للاسترداد.

ج- لا تتخذ مديرية الوساطة والتحكيم أي إجراء بناء على طلب التحكيم المقدم من المدعى إلى أن يتم دفع رسم التسجيل الوارد في الفقرة (أ) من هذه المادة ولا تتخذ هيئة التحكيم أي إجراء بناء على أي طلب يقدم من المدعى عليه إلى أن يتم دفع الرسم الوارد في الفقرة (ب) من هذه المادة.

د- إذا تخلف المدعي عن دفع رسم التسجيل الوارد في الفقرة (أ) من هذه المادة أو إذا تخلف المدعى عليه عن دفع الرسم الوارد في الفقرة (ب) من هذه المادة خلال عشرين يوم عمل من تاريخ توجيه إشعار خطي له من مديرية الوساطة والتحكيم بضرورة دفع الرسم، يعد طلبه ملغى حكماً.

المادة (٣٠):

أ- تحدد أتعاب المحكمين بموجب اتفاقية أتعاب تبرم بين الطرفين وهيئة التحكيم بحيث يراعى في تقدير هذه الأتعاب الوقت المقدر لمحكمي نزاعات التأمين من أجل مباشرة التحكيم والمبلغ المتنازع عليه وموضوع النزاع وطبيعته وأي ظروف أخرى متصلة بالنزاع، ويتم إيداع نسخة عن هذه الاتفاقية لدى مديرية الوساطة والتحكيم.

ب- تستوفي هيئة التأمين من محكم نزاعات التأمين مبلغاً لا يتجاوز (٣٪) من الأتعاب المقررة له ويتم تحديد هذا المبلغ وفقاً لقيمة النزاع وطبيعته والجهد المبذول من محكم نزاعات التأمين للفصل في النزاع.

المادة (٣١):

لمحكم نزاعات التأمين إذا تخلف أحد الطرفين أو كلاهما عن أداء حصته من الأتعاب المقررة وفقاً لأحكام اتفاقية الأتعاب المنصوص عليها في الفقرة (أ) من المادة (٣٠) من هذه التعليمات، أن يطلب خطياً من مديرية الوساطة والتحكيم توجيه إشعار خطي لذلك الطرف بضرورة أداء حصته من الأتعاب وفقاً للأحكام التالية:-

هكذا من أشعل

أ- إذا تخلف أحد الطرفين عن أداء حصته من الأتعاب خلال مدة لا تتجاوز ثلاثين يوم عمل من تاريخ تسلم الإشعار بضرورة أداء حصته من الأتعاب، تقوم مديرية الوساطة والتحكيم بإشعار الطرف الآخر خطياً بأن له الخيار بأن يؤدي حصة خصمه من الأتعاب المطلوبة خلال عشرين يوم عمل من تاريخ تسلمه للإشعار لغايات السير بإجراءات التحكيم وفي هذه الحالة يشتمل حكم التحكيم على إلزام الطرف المتخلف بتأدية كل ما دفعه عنه الطرف الآخر.

ب- إذا مضت المدة المنصوص عليه في الفقرة (أ) من هذه المادة ولم يتم أداء الأتعاب المطلوبة وضمن المدة المحددة في الإشعار، لمحكم نزاعات التأمين أن يصدر قراراً بوقف السير في إجراءات التحكيم إلى حين أداء أتعابه المطلوب بها على أن لا تتجاوز فترة وقف السير عن سنة واحدة.

ج- إذا مضت مدة سنة واحدة على قرار وقف السير في إجراءات التحكيم ولم يتم أي من الطرفين أو كلاهما بأداء الأتعاب المطلوبة يصدر المدير العام قراراً بإنهاء إجراءات التحكيم.

المادة (٣٢):

أ- تحدد في حكم التحكيم تكاليف التحكيم التي تشمل ما يلي:-

- ١- أتعاب هيئة التحكيم.
 - ٢- تكاليف الشهادة والخبرة.
 - ٣- مصروفات التنقل والاتصال وغيرها من المصروفات التي تحملها هيئة التحكيم في حدود المعقول.
 - ٤- المصروفات الأخرى الضرورية المرتبطة بالتحكيم.
- ب- لهيئة التحكيم أن تلزم أي من الطرفين في حكم التحكيم بتسديد كافة أو بعض تكاليف التحكيم التي تحملها الطرف الآخر خلال إجراءات التحكيم، شريطة مراعاة أي اتفاق بين الطرفين على خلاف ذلك والظروف المرتبطة بالنزاع ونتيجة التحكيم.

المادة (٣٣):

- أ- مع مراعاة أحكام التشريعات النافذة المفعول واتفاق الطرفين، تلتزم مديرية الوساطة والتحكيم ومحكم نزاعات التأمين بالمحافظة على سرية التحكيم وحكم التحكيم وسرية أي دليل خطي أو دليل آخر يكشف عنه أثناء التحكيم.
- ب- على الرغم مما هو وارد في الفقرة (أ) من هذه المادة لهيئة التأمين أن تنشر معلومات عن قضايا التحكيم في أي إحصائيات نشرها، شريطة أن لا تفصح تلك المعلومات عن هوية الطرفين.

المادة (٣٤):

أ- يتم تبليغ الإشعارات والمراسلات الواردة في هذه التعليمات بإحدى طرق التبليغ التالية:-

- ١- تسليمها مباشرة مقابل إيصال تسلم.
 - ٢- البريد المسجل أو المستعجل أو الخاص.
 - ٣- الفاكس أو البريد الإلكتروني.
- ب- يعد آخر محل إقامة أو عمل معروف للطرف في التحكيم عنواناً صحيحاً لتوجيه أي إشعار أو مراسلة إذا لم يوجه ذلك الطرف إشعاراً بتغيير العنوان، وذلك ما لم يتفق الطرفان خطياً على غير ذلك.
- ج- يعتبر التبليغ حاصلاً في أي من الحالات المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة اعتباراً من:-
- ١- عاشر يوم عمل من تاريخ الإيداع بالبريد المسجل.
 - ٢- خامس يوم عمل من تاريخ الإيداع بالبريد المستعجل.
 - ٣- ثاني يوم عمل من تاريخ الإرسال بالبريد الخاص أو بالفاكس أو بالبريد الإلكتروني.
- د- على الرغم مما ورد في هذه المادة يجوز لمديرية الوساطة والتحكيم اعتماد التبليغ بواسطة الهاتف لتبليغ الطرفين من قبلها على أن تقوم فوراً ودون تأخير بتثبيت إجراء التبليغ بواسطة الهاتف خطياً في سجلاتها ويعتبر التبليغ حاصلاً من تاريخ التثبيت.

هكذا من أهل

المادة (٣٥):

يعد التبليغ وفقاً لأحكام هذه التعليمات حاصلاً إذا وجه للطرف أو لوكيله القانوني.

المادة (٣٦):

- أ- يجوز للطرفين الاتفاق على إنقاص أو زيادة المدد المنصوص عليها في الفقرة (أ) من المادة (٥) أو الفقرة (أ) من المادة (١٩) أو الفقرة (أ) من المادة (٢٠) من هذه التعليمات.
- ب- لمديرية الوساطة والتحكيم من تلقاء نفسها أو بناءً على طلب أحد الطرفين، عند الضرورة، زيادة المدد المنصوص عليها في الفقرة (أ) من المادة (٥) أو الفقرة (د) من المادة (٢٩) أو الفقرة (أ) من المادة (٣١) من هذه التعليمات، ويكون للمحكم الذي يتولى رئاسة هيئة التحكيم زيادة تلك المدد من تلقاء نفسه عند الضرورة.

المادة (٣٧):

- أ- على الطرف الذي يقدم إلى مديرية الوساطة والتحكيم أي وثيقة أو مستند خطي أو إشعار تتطلبه أو تجيزه المواد (٦-١٧) من هذه التعليمات أن يرسل نسخة عنه إلى الطرف الآخر في الوقت ذاته، إلى أن تبينه مديرية الوساطة والتحكيم بتشكيل هيئة التحكيم.
- ب- يتعين إرسال كل وثيقة أو مستند خطي أو إشعار يقدم إلى مديرية الوساطة والتحكيم وفقاً لأحكام الفقرة (أ) من هذه المادة بعدد من النسخ يساوي العدد الضروري لتزويد كل محكم نزاعات التأمين ومديرية الوساطة والتحكيم بواحدة منها.
- ج- بعد أن تبلغ مديرية الوساطة والتحكيم الطرفين بتشكيل هيئة التحكيم على الطرف أن يقدم إلى هيئة التحكيم مباشرة أي بيانات كتابية أو مذكرات أو وثائق وأن يزود الطرف الآخر ومديرية الوساطة والتحكيم بنسخة منها في الوقت ذاته.
- د- على الطرف تزويد مديرية الوساطة والتحكيم بما يثبت إرساله لأي إشعار أو مذكرات أو وثائق وفقاً لأحكام الفقرتين (أ) و(ب) من هذه المادة إلى الطرف الآخر وإلى هيئة التحكيم.
- هـ- على هيئة التحكيم أن ترسل إلى مديرية الوساطة والتحكيم نسخة من كل قرار أو حكم تصدره خلال مده لا تتجاوز يومي عمل من تاريخ إصداره.

المادة (٣٨):

تطبق أحكام قانون التحكيم الأردني النافذ المفعول على الحالات التي لم يرد بشأنها نص في هذه التعليمات أو القرارات الصادرة بمقتضاها.

المادة (٣٩):

يصدر المدير العام القرارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذه التعليمات.

مجلس إدارة هيئة التأمين

هكذا من الأعمال

تعليمات رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٥

تعليمات معدلة لتعليمات بدل الخدمات رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٤
صادرة عن مجلس إدارة هيئة التأمين

المادة (١):

تسمى هذه التعليمات (تعليمات معدلة لتعليمات بدل الخدمات لسنة ٢٠٠٥) وتقرأ مع التعليمات رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٤ المشار إليها فيما يلي بالتعليمات الأصلية كتعليمات واحدة ويعمل بها اعتباراً من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية.

المادة (٢):

تعدل المادة (٤) من التعليمات الأصلية على النحو التالي:-
أولاً: بإضافة عبارة (أو وسيط إعادة التأمين) بعد كلمة (الوسيط) الواردة في البند (١) من الفقرة (أ) منها.

ثانياً: بإضافة البند (٤) إلى الفقرة (أ) منها بالنص التالي:-
٤- خمسمائة دينار عن شركة إدارة النفقات والخدمات التأمينية الطبية.

المادة (٣):

تعدل المادة (٥) من التعليمات الأصلية بإضافة عبارة (أو وسيط إعادة التأمين) بعد كلمة (الوسيط) الواردة فيها، وبإضافة عبارة (أو شركة إدارة النفقات والخدمات التأمينية الطبية) بعد عبارة (أو مسوي الخسائر) الواردة فيها.

مجلس إدارة هيئة التأمين

تعليمات إصدار الأوراق المالية وتسجيلها لسنة (٢٠٠٥)
صادرة بالاستناد لأحكام المادتين (١٢/ف) و (١٢٣/ب)
من قانون الأوراق المالية المؤقت رقم (٧٦) لسنة ٢٠٠٢
ويموجب قرار مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية رقم (٢٠٠٥/٤٤٦)

المادة (١):

تسمى هذه التعليمات (تعليمات إصدار الأوراق المالية وتسجيلها لسنة 2005) وتعتبر الملاحق المرفقة جزءاً منها ويعمل بهذه التعليمات اعتباراً من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية.

المادة (2):

يكون للكلمات والعبارات الواردة في هذه التعليمات المعاني المخصصة لها في قانون الأوراق المالية المؤقت رقم (76) لسنة 2002 ما لم تكل القرينة على غير ذلك.

المادة (3):

أ- على كل مصدر لأوراق مالية في المملكة أن يقدم إلى الهيئة طلباً لتسجيل تلك الأوراق لديها وفقاً لهذه التعليمات.
ب- للمجلس رفض تسجيل وإصدار أية أوراق مالية إذا تبين أن إصدارها قد يلحق الضرر بمالكي الأوراق المالية الخاصة بالمصدر أو بالمستثمرين بشكل عام.

المادة (4):

أ- للمصدر عرض بيع أوراقه المالية بعد تسجيلها لدى الهيئة من خلال:
1- العرض العام لبيع الأوراق المالية وهو العرض الموجه لأكثر من ثلاثين شخصاً.
2- العرض غير العام لبيع الأوراق المالية وهو العرض الموجه لثلاثين شخصاً أو أقل.
ب- على المصدر أن يقدم للهيئة جميع الوثائق المتعلقة بعملية الإصدار بما في ذلك الموافقات والقرارات اللازمة.

هكذا من الأصول

المادة (5)

أ- يتم العرض العام للأوراق المالية من خلال نشرة إصدار نافذة المفعول وذلك بإعلان توافق الهيئة على صيغته وعلى البيانات والمعلومات التي يتضمنها، وينشر الإعلان في صحيفتين يوميتين محليتين مرتين على الأقل، وذلك قبل مدة لا تقل عن سبعة أيام من التاريخ المحدد لبدء الاكتتاب أو البيع.

ب- لا يجوز لأي شخص أن يقوم بأي عرض عام إلا من خلال نشرة إصدار نافذة المفعول.

ج- لا يعتبر بيع الأوراق المالية، بموجب العرض العام، ملزماً للمشتري إلا إذا تسلم نسخة من نشرة الإصدار النافذة للمفعول.

د- على المصدر في حالة بيع الأوراق المالية عن طريق العرض غير العام الإعلان في صحيفتين يوميتين محليتين مرتين على الأقل عن البيانات والمعلومات المتعلقة بعملية الإصدار بما في ذلك قيمة الإصدار والجهات التي خصص لها ذلك الإصدار.

انمادة (6)

يشتمل العرض العام لبيع الأوراق المالية على ما يلي:

الإصدار العام: وهو قيام المصدر بعرض بيع إصداراته الجديدة من الأوراق المالية. ويشتمل ذلك على الإصدارات الأولية من الأسهم والسندات.

الطرح العام: وهو قيام المصدر بعرض بيع أوراقه المالية الناتجة عن غير الإصدار العام من خلال إتاحة هذه الأسهم للتداول في السوق ويشتمل ذلك على الأسهم الناتجة عن تحول الصفة القانونية للجهة المصدرة والأسهم الناتجة عن خصخصة مشاريع ومؤسسات القطاع العام.

المادة (7)

يتم الإصدار العام للأوراق المالية بأحد الأسلوبين التاليين:

أ- اكتتاب الجمهور بها من خلال البنوك وفقاً لما يلي:-

1- أن يتم الاكتتاب على نماذج الاكتتاب المرفقة بنشرة الإصدار.

2- على البنوك التي يجري الاكتتاب لديها تسليم المكتتب نسخة من نشرة الإصدار قبل قبول طلب الاكتتاب.

3- أن يتم الاكتتاب وفق السعر المبين في نشرة الإصدار والمحدد من قبل المصدر.

4- يكون الحد الأدنى لعند الأسهم في طلب الاكتتاب الواحد ما بين 100-500 سهماً مع مراعاة تثبيت ذلك في نشرة الإصدار.

5- على البنوك التي يجري الاكتتاب لديها التأكد من صحة عمليات الاكتتاب وأهلية المكتتب وفقاً للوثائق الرسمية.

ب- بيعها للجمهور وفق إجراءات التداول المعمول بها لدى السوق مع مراعاة ما يلي:

1- على الوسيط المشتري تسليم عميله نشرة الإصدار قبل قبول أمر الشراء.

2- لا يجوز للوسيط البائع بيع أوراق مالية تزيد على العدد المنوي إصداره وللمبني في نشرة الإصدار.

3- لا يجوز البدء بإجراءات البيع من خلال السوق إلا بعد استكمال إجراءات تسجيل الأوراق المالية لدى المركز وإجراءات إدراجها لدى السوق وفق التعليمات المعمول بها.

4- تعتبر نشرة الإصدار نافذة المفعول بديلاً عن المعلومات المطلوبة لأغراض إدراج الأوراق المالية وتستوفي البورصة متطلبات الإدراج الأخرى وفق الإجراءات المعمول بها.

المادة (8)

إذا كان الإصدار العام موجهاً إلى مساهمي الشركة فيكون حق الاكتتاب أو الشراء للمساهمين كما هم في نهاية اليوم الخامس عشر من تاريخ موافقة الهيئة على تسجيل الأوراق المالية المعنية.

المادة (9)

أ- على الشركة التي ترغب بزيادة رأسمالها عن طريق ضم الاحتياطات أو الأرباح المدورة المتراكمة أو علاوة الإصدار إلى رأس المال أو رسملة الديون أو أي جزء منها التقدم إلى الهيئة بطلب تسجيل الأوراق المالية المنوي إصدارها، مرفقاً به محضر اجتماع الهيئة العامة غير المعنية وموافقة وزير للصناعة والتجارة على قرار زيادة رأسمال الشركة، وذلك خلال مدة لا تتجاوز خمسة أيام عمل من تاريخ موافقة وزير للصناعة والتجارة.

هكذا من الأشهر

ب- توزع الأسهم المصدرة عن طريق ضم الاحتياطات أو الأرباح المدورة المتركمة أو علاوة الإصدار، على مستحقيها كل بنسبة مساهمته في رأس المال كما هم في نهاية اليوم الخامس عشر من تاريخ تسجيل الأوراق المالية المعنية لدى الهيئة.

ج- على مجلس إدارة المصدر في الحالات التي يتم فيها رسملة الديون أن يقدم تقريراً للهيئة يتضمن تفاصيل الديون المنوي رسملتها وآلية تقييمها وكيفية نشوء هذه الديون وأية معلومات أخرى تطلبها الهيئة على أن يتم توقيع هذا التقرير من قبل رئيس وغالبية أعضاء مجلس الإدارة ومدقق الحسابات ومدير الإصدار وأن يتم الإفصاح عن هذا التقرير للجمهور.

د- على الشركة الناتجة عن تحول صفتها القانونية إلى شركة مساهمة عامة التقدم للهيئة بطلب لتسجيل أوراقها المالية خلال ستة شهور من تاريخ انتهاء إجراءات التحول لدى وزارة الصناعة والتجارة وصدر الموافقة النهائية على ذلك.

المادة (10)

أ- على المصدر في حالة الإصدار العام إعلام الهيئة خطياً بعدد الأوراق المالية التي تم تغطيتها وقيمتها وفئات توزيعها والإعلان عن ذلك من خلال صحيفة يومية واحدة على الأقل حال الانتهاء من كافة إجراءات الاكتتاب في الأوراق المالية وتخصيصها أو بيع الأوراق المالية من خلال السوق حسب واقع الحال.

ب- إذا لم تتم تغطية كامل الأوراق المالية المعروضة خلال الفترات المحددة للاكتتاب أو البيع، تعتبر الأوراق المالية غير المغطاة مسجلة لدى الهيئة ويجوز للمصدر تغطية هذه الأوراق بعد الحصول على موافقة الهيئة على ذلك مع مراعاة تقديم نشرة إصدار معدلة إذا كانت التغطية ستتم من خلال العرض العام.

المادة (11)

يجب أن يتم إعداد نشرة الإصدار من مدير إصدار مرخص من قبل الهيئة ويكون مدير الإصدار مسؤولاً عن إعداد النشرة وفقاً لمتطلبات القانون وهذه التعليمات.

المادة (12)

أ- تصبح نشرة الإصدار نافذة المفعول بعد مضي ثلاثين يوماً على تاريخ تقديمها مكتملة إلى الهيئة، إلا إذا قرر المجلس وخلال هذه المدة نفاذ نشرة الإصدار أو رفضها والمجلس أن يحدد فترة تكون نشرة الإصدار نافذة خلالها.

ب- تقوم الهيئة بإشعار مدير الإصدار بملاحظات على نشرة الإصدار خلال أسبوعين من تاريخ استلامها للمراجعة من قبل الهيئة.

ج- لأغراض الفقرة (أ) من هذه المادة يعتبر تاريخ تقديم النشرة إلى الهيئة هو التاريخ الذي تستكمل فيه جميع البيانات والمعلومات والمرفقات المحددة بموجب القانون وهذه التعليمات.

المادة (13)

إذا تقدم المصدر بنشرة إصدار للهيئة خلال فترات الإفصاح عن التقارير الدورية والمنصوص عليها بالمادة (43) من قانون الأوراق المالية فيجب أن تتضمن النشرة التقرير الأخير الذي يسبق تاريخ تقديم النشرة.

المادة (14)

أ- على المصدر في حالة الإصدار العام تحديد فترة العرض العام وفترة الاكتتاب أو البيع في نشرة الإصدار حسب مقتضى الحال وتعتبر موافقة الهيئة على نشرة الإصدار بمثابة الموافقة على هذه الفترات.

ب- لا يجوز أن تقل فترة العرض العام عن عشرة أيام ولا تزيد على تسعين يوماً بأي حال من الأحوال وتكون فترة الاكتتاب أو البيع جزءاً من فترة العرض العام ويجب أن لا تبدأ هذه الفترات إلا بعد بدء فترة العرض العام بعشرة أيام على الأقل.

المادة (15)

لمجلس رفض نشرة الإصدار أو تعليق نفاذها إذا تبين له ما يلي:

أ- أن نشرة الإصدار أو أي من المعلومات المرفقة بها لا تتفق ومتطلبات القانون أو الأنظمة أو التعليمات أو القرارات الصادرة بمقتضاه أو لا تتفق مع متطلبات المصلحة العامة وحماية المستثمرين.

- 2- أن نشرة الإصدار أو أيا من المعلومات المرفقة بها تتضمن بيانات غير صحيحة أو غير دقيقة أو مضللة، أو أنها لا تتضمن معلومات جوهرية تمكن المستثمر من اتخاذ قراره الاستثماري أو إذا كانت تتضمن معلومات تم عرضها بصورة تجعل المعلومات الأخرى في النشرة غير صحيحة أو غير دقيقة أو مضللة.
- 3- إذا لم يتم دفع الرسوم المقررة على إنفاذ نشرة الإصدار.

المادة (16)

- أ- على المصدر إعلام الهيئة، خطياً أو إلكترونياً، بأي تغيير يطرأ على المعلومات الواردة في نشرة الإصدار حال حدوثه سواء تم إعلان نفاذ النشرة أم لم يتم.
- ب- إذا تبين للهيئة حدوث تغيير جوهري في البيانات الواردة في نشرة الإصدار أو استجبت معلومة جوهرية ولم يتم الإفصاح عنها في حينه فلمجلس لتخاذ الإجراءات التي يراها مناسبة بما في ذلك وقف أو إلغاء العرض العام.

المادة (17)

- أ- إذا حدث تغيير جوهري على البيانات الواردة في نشرة الإصدار أو استجبت أي معلومة جوهرية أثناء فترة العرض العام وقبل فترة الاكتتاب أو البيع فعلى المصدر إعلام الهيئة بهذا التغيير وإعداد "ملحق نشرة إصدار" توافق عليه الهيئة لإرفاقه بنشرة الإصدار قبل البدء بعملية الاكتتاب أو البيع.
- ب- يجب أن يتم الإعلان عن "ملحق نشرة الإصدار" بنفس الصحف التي تم فيها الإعلان عن العرض العام وقبل البدء بالاكتتاب أو البيع.
- ج- إذا حدث التغيير الجوهري أو استجبت المعلومة الجوهرية أثناء فترة الاكتتاب العام فعلى المصدر تعليق الاكتتاب العام فوراً وإعلام الهيئة بذلك على أن يستأنف الاكتتاب العام بعد استكمال المصدر للإجراءات المحددة بالفقرتين (أ) و (ب) من هذه.

المادة (18)

على المصدر إعلام الهيئة خطياً حال إطفاء أية أوراق مالية مصدرة أو أي تخفيض في عددها أو أي تحويل طرأ عليها من نوع إلى آخر أو من فئة إلى أخرى.

المادة (19)

على المصدر دون إبطاء الإعلان عن القرارات ذات العلاقة بعملية إصدار الأوراق المالية بما في تلك قرارات مجلس الإدارة وقرارات الهيئة العامة وقرارات الجهات الرسمية ذات العلاقة، ونشر الإعلان في صحيفتين محليتين يوميتين، وإيداع نسخة من هذه القرارات لدى الهيئة وذلك فور تخطاها.

المادة (20)

على كل شخص غير أردني يرغب بعرض أوراق مالية عرضاً عاماً داخل المملكة وأي شخص أردني يرغب بعرض أوراق مالية خارج المملكة للحصول على موافقة الهيئة على ذلك.

المادة (21)

تفنى تعليمات إصدار الأوراق المالية وتسجيلها رقم (2) لسنة 1997.

المكتوب باسم الساتر

رئيس هيئة الأوراق المالية

هكذا من الأهل

ملحق رقم (1)

متطلبات تسجيل الأوراق المالية

نشرة إصدار اسهم

إيضاحات عامة

يستخدم هذا النموذج لأغراض تقديم طلب تسجيل الأوراق المالية بموجب قانون الأوراق المالية رقم (76) لسنة 2002 ولا يجوز استخدام أي نموذج آخر لهذه الغاية .

يتوجب على أي شخص قبل القيام بالعرض العام اعداد نشرة اصدار وتقديمها الى هيئة الأوراق المالية بحيث تتضمن النشرة المعلومات والبيانات التفصيلية المطلوبة، والهيئة ان تطلب اي معلومات تساعد المستثمر على اتخاذ قراره بشأن الاستثمار في الأوراق المالية المنوي اصدارها .

ان الغاية من نشرة الاصدار هي اطلاق المستثمرين، وعليه يجب ان تقدم المعلومات المطلوبة بشكل واضح ودقيق ومفهوم دون ان تحتوي على معلومات غير ذات صلة او غير ملائمة، مع مراعاة عدم تكرار المعلومات في اكثر من مكان في النشرة ما لم يطلب ذلك صراحة، ولذا وجدت ضرورة لذلك فيكتفى بالاشارة الى مكان ذكر المعلومات السابقة دون تفصيل .

ان المواضيع والمواد المذكورة في هذا النموذج لم ترد على سبيل الحصر انما يتوجب على المصدر تضمين نشرة الاصدار كافة المعلومات الهامة والضرورية .

لا تتحمل هيئة الأوراق المالية مسؤولية جدوى الاستثمار في الاسهم المعروضة او مسؤولية صحة المعلومات الواردة في هذا النموذج .

يجوز للمصدر أن يعد نشرة ترويجية بشرط أن تستند وتتوافق مع المعلومات والبيانات الواردة في نشرة الاصدار بعد موافقة الهيئة على النشرة .

يجب طباعة نشرة الإصدار بخط موحد على أن لا يقل حجم الخط عن (12) وان يتم ترقيم جميع الصفحات.

جميع المرفقات بنشرة الإصدار مثل: تقرير مدقق الحسابات، إقرار مجلس الإدارة، شهادة المستشار القانوني

...الخ يجب أن تكون أصلية أو مصدقة صورة طبق الأصل ومطبوعة على ورق مروس خاص بالجهة

مصدرة الكتاب ومؤرخة.

يجب اعداد نشرة الإصدار وفقاً للترتيب الوارد في هذا النموذج وتكون جميع العناوين الرئيسية او الفرعية بخط غامق.

يجب على المصدر تزويد الهيئة بنشرة الإصدار مكتملة وفقاً للنموذج المخصص لإيداع نشرة الاصدار.

صفحة الغلاف

تضم صفحة غلاف نشرة الاصدار المعلومات التالية :

نشرة اصدار اسهم وفقاً لقانون الاوراق المالية رقم (76) لسنة 2002

شركة /المساهمة العامة المحدودة .

وعنوانها /

المسجلة لدى وزارة الصناعة والتجارة تحت رقم () تاريخ . //

عدد الاسهم المعروضة..... سهم وقيمتها الاسمية دينار اردني .

للقيمة الاسمية للسهم دينار اردني

رقم الايداع لدى هيئة الاوراق المالية وتاريخه . //

تاريخ نفاذ النشرة // بموجب قرار الهيئة

: المستشار المالي

: مدير الإصدار

: متعهد التغطية

هكذا من الأشهر

بيان هام

ينطوي تحت هذا البند النص الحرفي الآتي الذي يجب وضعه داخل مستطيل على الجهة الداخلية من صفحة الغلاف للأهمية يرجى قراءته بتمعن من قبل كافة المستثمرين

أن الهدف الرئيسي من اعداد هذه النشرة هو تقديم جميع المعلومات التي تساعد المستثمرين على اتخاذ القرار المناسب بشأن الاستثمار في الاسهم المعروضة .
تتحمل الشركة كامل المسؤولية فيما يتعلق بالمعلومات الواردة في هذه النشرة وتؤكد عدم وجود معلومات أخرى يؤدي حذفها الى جعل المعلومات مضللة .
على كل مستثمر ان يتفحص ويدرس بعناية ودقة نشرة الاصدار هذه ليقرر فيما اذا كان من المناسب ان يستثمر في هذه الاسهم ، اخذا بعين الاعتبار كل الحقائق المبينة في ضوء اوضاعه الخاصة .
لا تتحمل هيئة الاوراق المالية اي مسؤولية لعدم تضمين نشرة الاصدار اي معلومات او بيانات ضرورية وهامة او تضمينها معلومات او بيانات غير صحيحة او غير دقيقة وانما يكون ذلك من مسؤولية الجهة التي تعدها .

المعلومات الواجب تضمينها في نشرة اصدار الاسهم

اولاً: معلومات عن الاسهم المعروضة

ويتضمن هذا البند المعلومات التالية :

1- أ- بند في أعلى الصفحة يبين حرفياً للنص التالي:- (نشرة اصدار اسهم).

ب- اسم الشركة، ورأسها (رأس المال المصرح به، ورأس المال المكتتب به، ورأس المال المدفوع).

2- أ- نوع الاسهم، القيمة الاسمية للسهم، عدد الاسهم المعروضة، وسعرها والقيمة الاجمالية لها، وفي حال وجود اسهم عتيق مقابل اصول فيتعين توضيح الهدف العام من هذه العملية والاساس الذي اعتمد عليه في تقييم هذه الاصول مع تقديم كافة المعلومات المتعلقة بمسألة التقييم .

ب- نوع وخصائص الاسهم المصدرة والمكتتب بها من قبل، بالإضافة لنوع وقيمة وخصائص اي ادوات مالية أخرى تم اصدارها والاكتتاب بها .

ج- عدد وقيمة وخصائص الاوراق المالية الاخرى التي ستصدرها الشركة بوقت متزامن مع هذا الاصدار مع بيان سبب ذلك .

د- تاريخ لاجتماع الهيئة العامة و تاريخ ورقم قرار مجلس الادارة بالموافقة على اصدار الاسهم المعروضة من خلال نشرة الاصدار .

هـ- موافقة الجهات الرسمية.

ثانياً: شروط واجراءات الاكتتاب

ينطوي تحت هذا البند الشروط والاجراءات الخاصة بالاكتتاب والطريقة التي يتبعها المستثمرون في انجاز اكتتاباتهم من حيث :

1- اسلوب عرض الاسهم .

2- تقديم طلبات الاكتتاب .

3- مكان الاكتتاب، ومدة (تاريخ بداية ونهاية الاكتتاب).

4- قبول او رفض طلب الاكتتاب .

5- الشروط التي يخضع لها قبول الاكتتاب .

6- اسلوب وتاريخ اعادة الاموال الفائضة في حالة التخصيص او رفض الطلب .

7- الاجراءات المتبعة في حالة عدم كفاية الطلب على الاكتتاب بالاسهم المعروضة .

8- كيفية الحصول على نسخ من نشرة الاصدار، والمتطلبات المتعلقة بتعبئة طلب الاكتتاب .

9- اي شروط او اجراءات تفصيلية تتعلق بالاكتتاب بالاسهم المعروضة بالإضافة لاي معلومات اضافية تتطلبها القوانين والانظمة المعمول بها .

10- تحديد الحد الأدنى للاكتتاب بالاسهم.

11- تحديد النسبة المخصصة لمساهمي الشركة.

12- تحديد النسبة المخصصة للمساهم الاستراتيجي (ان وجد) .

13- تحديد تاريخ مشاركة الأسهم بالارباح.

هذا ويرفق مع طلب الاكتتاب

نسخة من نشرة الاصدار والنظام الاساسي للشركة تعطى لكل مكتب على ان يتضمن طلب الاكتتاب النص التالي:-

هكذا من الأعمال

طلب إكتتاب لشراء اسهم في شركة.....

التاريخ: 0000/ /

السادة شركة.....

رقم الإكتتاب	براسة	بذلك فرع
--------------	-------	----------

أنا / نحن (الاسم الكامل والبيانات الشخصية للمكتتب) :

شخص (مستفيد)	الجنسية	الاسم الأول	اسم الأب	اسم الجد	اسم العائلة
<input type="checkbox"/> شخص طبيعي (فرد)					
<input type="checkbox"/> شخص طبيعي (فرد)		تاريخ الميلاد	الجنس	الجنسية	اسم الأم
		<input type="checkbox"/> ذكر <input type="checkbox"/> أنثى			

الوثائق المطلوبة : يوضع إشارة "x" داخل المربع المناسب :

نوع	<input type="checkbox"/> بطاقة شخصية <input type="checkbox"/> دفتر عائلة <input type="checkbox"/> جواز سفر	رقم الوثيقة	مسافرة في (مكان التصور)	بتاريخ (تاريخ التصور)
الوثيقة	<input type="checkbox"/> شهادة تسجيل <input type="checkbox"/> أخرى.....			

رقم	رقم العمل (إن وجد)	رقم هوية له صلاحية ليدفع الأجرة شهرياً

الموطن / مكان الإقامة الدائم داخل المملكة :

البلد	المنطقة	الرمز البريدي	الدولة

هاتف فاكس	هاتف خلوي	فاكس	بريد إلكتروني

أرغب/ أرغب بالكتتاب لشراء العدد التالي من الأسهم المعروضة للبيع :

طريقة الدفع:	<input type="checkbox"/> (توضع إشارة x) في المربع المناسب)
<input type="checkbox"/> نقداً	<input type="checkbox"/> قيداً على حسابي رقم ()
<input type="checkbox"/> بموجب شيك مدير رقم ()	

أنا / نحن (الاسم الكامل والبيانات الشخصية للمكتتب) :

عدد الأسهم	سعر السهم الواحد	القيمة الإجمالية

أنا / نحن (الاسم الكامل والبيانات الشخصية للمكتتب) :

رقم	رقم العمل (إن وجد)	رقم هوية له صلاحية ليدفع الأجرة شهرياً

الموطن / مكان الإقامة الدائم داخل المملكة :

البلد	المنطقة	الرمز البريدي	الدولة

هاتف فاكس	هاتف خلوي	فاكس	بريد إلكتروني

أرغب/ أرغب بالكتتاب لشراء العدد التالي من الأسهم المعروضة للبيع :

طريقة الدفع:	<input type="checkbox"/> (توضع إشارة x) في المربع المناسب)
<input type="checkbox"/> نقداً	<input type="checkbox"/> قيداً على حسابي رقم ()
<input type="checkbox"/> بموجب شيك مدير رقم ()	

أنا / نحن (الاسم الكامل والبيانات الشخصية للمكتتب) :

عدد الأسهم	سعر السهم الواحد	القيمة الإجمالية

أنا / نحن (الاسم الكامل والبيانات الشخصية للمكتتب) :

رقم	رقم العمل (إن وجد)	رقم هوية له صلاحية ليدفع الأجرة شهرياً

الموطن / مكان الإقامة الدائم داخل المملكة :

البلد	المنطقة	الرمز البريدي	الدولة

هاتف فاكس	هاتف خلوي	فاكس	بريد إلكتروني

اسم المكتتب : توقيع المكتتب / المفوض عن المكتتب

اسم المفوض عن المكتتب : _____

بموجب: ☐ وكالة _____ التاريخ: 2005/ /

ملاحظة: صيغة المفرد إنما وردت في هذا الطلب تشمل صيغة المثني وصيغة الجمع والمثنى بالمتن.

لاستكمال مستلزم الطلب

أنا / نحن (الاسم الكامل والبيانات الشخصية للمكتتب) :

أنا / نحن (الاسم الكامل والبيانات الشخصية للمكتتب) :

أنا / نحن (الاسم الكامل والبيانات الشخصية للمكتتب) :

أنا / نحن (الاسم الكامل والبيانات الشخصية للمكتتب) :

أنا / نحن (الاسم الكامل والبيانات الشخصية للمكتتب) :

أنا / نحن (الاسم الكامل والبيانات الشخصية للمكتتب) :

أنا / نحن (الاسم الكامل والبيانات الشخصية للمكتتب) :

أنا / نحن (الاسم الكامل والبيانات الشخصية للمكتتب) :

أنا / نحن (الاسم الكامل والبيانات الشخصية للمكتتب) :

أنا / نحن (الاسم الكامل والبيانات الشخصية للمكتتب) :

أنا / نحن (الاسم الكامل والبيانات الشخصية للمكتتب) :

أنا / نحن (الاسم الكامل والبيانات الشخصية للمكتتب) :

أنا / نحن (الاسم الكامل والبيانات الشخصية للمكتتب) :

أنا / نحن (الاسم الكامل والبيانات الشخصية للمكتتب) :

أنا / نحن (الاسم الكامل والبيانات الشخصية للمكتتب) :

أنا / نحن (الاسم الكامل والبيانات الشخصية للمكتتب) :

أنا / نحن (الاسم الكامل والبيانات الشخصية للمكتتب) :

أنا / نحن (الاسم الكامل والبيانات الشخصية للمكتتب) :

أنا / نحن (الاسم الكامل والبيانات الشخصية للمكتتب) :

أنا / نحن (الاسم الكامل والبيانات الشخصية للمكتتب) :

أنا / نحن (الاسم الكامل والبيانات الشخصية للمكتتب) :

أنا / نحن (الاسم الكامل والبيانات الشخصية للمكتتب) :

أنا / نحن (الاسم الكامل والبيانات الشخصية للمكتتب) :

أنا / نحن (الاسم الكامل والبيانات الشخصية للمكتتب) :

أنا / نحن (الاسم الكامل والبيانات الشخصية للمكتتب) :

أنا / نحن (الاسم الكامل والبيانات الشخصية للمكتتب) :

أنا / نحن (الاسم الكامل والبيانات الشخصية للمكتتب) :

أنا / نحن (الاسم الكامل والبيانات الشخصية للمكتتب) :

أنا / نحن (الاسم الكامل والبيانات الشخصية للمكتتب) :

أنا / نحن (الاسم الكامل والبيانات الشخصية للمكتتب) :

أنا / نحن (الاسم الكامل والبيانات الشخصية للمكتتب) :

أنا / نحن (الاسم الكامل والبيانات الشخصية للمكتتب) :

أنا / نحن (الاسم الكامل والبيانات الشخصية للمكتتب) :

أنا / نحن (الاسم الكامل والبيانات الشخصية للمكتتب) :

أنا / نحن (الاسم الكامل والبيانات الشخصية للمكتتب) :

أنا / نحن (الاسم الكامل والبيانات الشخصية للمكتتب) :

أنا / نحن (الاسم الكامل والبيانات الشخصية للمكتتب) :

أنا / نحن (الاسم الكامل والبيانات الشخصية للمكتتب) :

أنا / نحن (الاسم الكامل والبيانات الشخصية للمكتتب) :

أنا / نحن (الاسم الكامل والبيانات الشخصية للمكتتب) :

أنا / نحن (الاسم الكامل والبيانات الشخصية للمكتتب) :

أنا / نحن (الاسم الكامل والبيانات الشخصية للمكتتب) :

سائساً: وصف الشركة بين ما يلي:-

- 1- لمحة عن الشركة تتضمن :
 - أ- بيان المنتجات والخدمات الرئيسية وأسواقها المتوقعة .
 - ب- وصف مصادر وتواجد المواد الخام الرئيسية .
 - ج- وصفاً لأهمية ومدة وتأثير الامتيازات او براءات الاختراع او العلامات التجارية وأي حقوق تجارية أخرى وبين اي أحداث متوقعة ذات علاقة بالمواضيع المذكورة .
- 2- درجة اعتماد الشركة المصدرة على مزودين و/أو عملاء رئيسيين ، محلياً وخارجياً، في حالة كون ذلك يشكل (20%) فأكثر من إجمالي المشتريات و/أو المبيعات .
- 3- بيان وضع الشركة التنافسي وتوضيح الحجم التقديري لنشاط الشركة قياساً بمناقضيتها ، وبين مدى تمتع منتجات الشركة بالحماية وأساليبها عند توفر ذلك .
- 4- بيان مدى تمتع الشركة بمزايا قانون تشجيع الاستثمار .
- 5- اذا كانت الشركة ذات طبيعة استخرارية معينة، فإن ذلك يتطلب منها تقديم بيانات إضافية متعلقة بطبيعتها مثل ذلك : نوع وكمية الاحتياطات التقديرية المتاحة للشركة لاستخراجها ومكان توليدها .
- 6- علاقة الشركة المصدرة بالشركات (الام او الحليفة او الشقيقة) ان وجدت .
- 7- بياناً موجزاً عن الاعتبارات البيئية الداخلة في مجال اعمال الشركة .
- 8- شرحاً وافياً للمخاطر التي قد تنجم عن الاستثمار في الأوراق المعروضة .
- 9- في حالة كون الشركة شركة تأمين يجب ان تعد حساباتها على اساس فروع لتأمين مع بيان المعلومات لهذه الفروع او الاقسام بموجب البيانات المبينة في هذا الفصل .
- 10- اذا كانت الشركة قد تحولت من شكل قانوني الى اخر يجب تقديم بيان موجز عن طبيعة نشاط الشركة السابقة لآخر ثلاث سنوات مع بيان اي اعتراضات على التحول .
- 11- بيان الجدوى الاقتصادية للمشروع واسم الجهة التي اعنتها ، على ان تشمل كافة المعلومات وبرامج العمل لدى الشركة بشكل يمكن المستثمر من اتخاذ قراره حول مستقبل الشركة كما ويجب توضيح الفرضيات التي بنيت عليها خطط الشركة المستقبلية بالإضافة الى توضيح المعلومات التالية :
 - أ- تقييم تطور عمل الشركة المستقبلي للسنوات الخمس القادمة ، بما فيه تقييم لاي توسعات كبيرة او انماط أخرى من المشاريع .
 - ب- بيان حجم المبيعات المتوقعة في السوق المحلي والسوق الخارجي .
 - ج- بيان فيما اذا كان للنشاط موسميًا سواء كان ذلك كلياً أم جزئياً .
 - د- التدفق النقدي للسنوات الخمس القادمة .
 - هـ- فترة استرداد رأس المال مصوبة منذ البدء بالانتاج .
 - و- معدل العائد الداخلي .

هكذا من الأعمال

12- وصف الشركة والشركات التابعة لها وأعمالها بين ما يلي:

- 1- النشاطات الرئيسية سواء الاقتصادية او المتعلقة بعمل الشركة ، وأثرها على الانتاج والعمالة والمبيعات وغيرها بالنسبة للشركة المصدرة .
- 2- أ- لمحة تاريخية مختصرة تتضمن وصفاً عن :
 - 1- تطوير اعمال الشركة تغطي فترة الخمس سنوات الاخيرة او منذ تأسيس الشركة، ايها اقل .
 - 2- اي فترة تقع بين نهاية السنة المالية وتاريخ اعداد للنشرة .
 - 3- اي سنوات مالية أخرى اذا كان لخفاء هذه البيانات من شأنه ان يؤدي الى تضليل مستخدم للنشرة .
 - 4- اي تغييرات او أحداث جرت لدى الشركة وأثرت عليها من حيث طبيعتها او انواع منتجاتها والمصاريف الرئيسية التي تم إنفاقها ولوجه ذلك الاتفاق او اعادة تنظيم للشركة، او بيع او اعادة شراء اصول هامة وفتح او اغلاق اي جزء من مصانعها او نوع من انواع انتاجها او خدماتها .
 - 5- كلمة الامور للمبيدة ادناه او اي امور أخرى تهم للمستثمر، على ان يعرض الوصف من خلال البنود التالية:
- أ- بيان المنتجات والخدمات الرئيسية واسواقها .
- ب- وصف مصادر وتواجد المواد الخام الرئيسية .
- ج- وصف لأهمية ومدة وتأثير الامتيازات او براءات الاختراع او العلامات التجارية واي حقوق تجارية أخرى، وبين اي تغييرات جرت عليها خلال السنوات الماضية او اي أحداث متوقعة ذات علاقة بالمواضيع المذكورة .
- د - بيان اي قضايا محكوم بها لصالح الشركة او عليها او ما زالت منظورة لدى القضاء خلال السنوات الخمس السابقة .
- هـ- تقييم تطور عمل الشركة المستقبلي للسنوات الخمس القادمة ، بما فيه تقييم لاي توسعات كبيرة واي ابتكارات او انماط أخرى من المشاريع .
- و - بيان اي قضايا محكوم بها لصالح الشركة او عليها او ما زالت منظورة لدى القضاء خلال السنوات الخمس السابقة
- ز- بيان فيما اذا كان هناك قضايا مالية معلقة او منظورة أمام المحاكم على الشركة او الشركات التابعة لها ، او إذا كانت الشركة طرف فيها .
- ح- أية مطالبات أو حجوزات من قبل ضريبة المبيعات او ضريبة الدخل او أية جهة أخرى أو أية رهونات على أصول الشركة .

3- أ- بيان حجم المبيعات في السوق المحلي والسوق الخارجي إضافة لبيان أي إيرادات أخرى، ويوضح ضمن هذا البلد.

1- حجم المبيعات الكلية للمشروع وتكلفتها ومصاريف ضريبة الدخل ومصاريف القوائد.

2- الأرباح قبل العمليات غير العادية.

3- الأثر الناتج عن تغيير السياسات المحاسبية المتبعة.

4- صافي الربح (الخسارة) والأرباح الإجمالية المتأتية من النشاط الخارجي مقارنة مع الأرباح المتأتية من المبيعات والنشاط الداخلي.

5- وصف موجز للموجودات الثابتة موزعة حسب ما هو مملوك منها أو مؤجر أو مستأجر أو غير ذلك.

6- بيان أي استثمارات غير الاستثمارات في الموجودات الثابتة وذلك عندما تشكل في مجموعها 10% من مجموع موجودات الشركة فأكثر.

7- بيان المشاريع المستقبلية والدراسات التي أجريت حولها (إن وجدت) مع بيان الفرضيات التي تستند إليها هذه الدراسات، كما ويجب بيان أي عقبات أو صعوبات يمكن التكهّن بها فيما يتعلق بأعمال الشركة ونشاطها.

8- إذا كانت طبيعة نشاط الشركة تتطلب أن تكون دورتها الانتاجية أكثر من سنة فيجب تقديم بيانات مالية لأخر 12 شهراً السابقة لأحدث ميزانية.

سابعاً: حركة سعر السهم وتغيره:

يبين أعلى ولدى سعر لتداول هذا السهم خلال الأعوام الثلاثة السابقة، مقسماً إلى فترات ربع سنوية للمدنيين الأولين، وإلى فترات شهرية للعام الأخير.

ثامناً: مصادر تمويل الشركة:

(شركات حديثة للتأسيس)

يبين عدد ونسبة مساهمة المؤسسين والمكتسبين وأي مصادر أخرى.

(شركات قائمة)

تستثنى البنوك والشركات المالية من متطلبات هذا البلد.

يبين بموجب قائمة جميع الديون المترتبة على الشركة سواء كانت قصيرة الأجل أم طويلة الأجل، وهدف ذلك كله:

1- إعطاء المستثمر الفرصة لمعرفة علاقة الاسهم المتوي اصدارها ومدى تأثيرها على اوضاع الشركة المالية.

2- سهولة تحديد نسبة مصادر التمويل الداخلية إلى نسبة مصادر التمويل الخارجية (نسبة حقوق المساهمين إلى حقوق الدائنين).

يجب بيان المعلومات الآتية الذكر وفق النموذج المبين تالياً:

مصادر تمويل الشركة

البيان	للقائمة كما هي بتاريخ //		القيمة في حالة تغطية جميع الاسهم المطروحة (بعد الاصدار)
	المبلغ	النسبة	النسبة
ديون قصيرة الأجل (مقسمة إلى فئاتها وبيان نوعها والقوائد المستحقة عليها)			
المجموع (1)			
ديون طويلة الأجل (مقسمة إلى فئاتها المختلفة وبيان نوعها والقوائد المستحقة عليها)			
المجموع (2)			
حقوق المساهمين (رأس المال المدفوع مفصلاً باسم عادية، اسهم ممتازة، إضافة للاحتياطات الإيجابية والاختيارية والأرباح المدورة وعلاوات الاصدار)			
مجموع حقوق المساهمين ()			
المجموع للعام ... (3+2+1)			
نسبة حقوق المساهمين إلى حقوق الدائنين			

تاسعاً: البيانات المالية والقوائم المالية (شركات قائمة)

1- التقارير المالية السنوية:

2- يبين البيانات المالية السنوية لأخر ثلاث سنوات المتعلقة بـ:

أ- المركز المالي للشركة.

ب- بيان الأرباح والخسائر.

ج- قائمة التدفق النقدي.

يجب أن تكون هذه البيانات المالية معدة وفق الأصول المحاسبية المعتمدة من الهيئة ومدمجة بالإيضاحات، ومصنفة من قبل منققي حسابات الشركة.

2- البيانات المالية المرحلية للمراجعة (معدلة):

البيانات المالية المرحلية مرجعة من قبل منقق حساباتها والتي تغطي الفترة من نهاية السنة المالية السابقة وحتى نهاية الربع الأخير الذي يسبق تاريخ طلب الإنراج.

هكذا من الأصول

3- البيانات المالية المجمعة للشركات التابعة:

وهي بيانات مالية مجمعة للشركات التابعة سواء البيانات السنوية أو المرحلية إن وجدت وفي حالة عدم توفر مال هذه البيانات، يتم اعداد جداول تعكس الوضع المالي للشركات التابعة أو الشركات التي تحتفظ فيها الشركة بالمصروف باستثمارات تزيد عن (10%) من الموجودات.

4- البيانات المالية الإضافية:

تبين أي واقعة هامة ورئيسة حدثت في الفترة الواقعة بين آخر ميزانية معدة وتاريخ الإصدار ولها أثر على البيانات المالية.

5- حقوق المساهمين:

جداول تظهر البيانات المتعلقة بحقوق المساهمين للشركة المصدرة، وذلك للسنوات الثلاث الأخيرة أو منذ تأسيس الشركة أيهما أقل، بحيث توضح هذه البيانات التغيرات في حسابات رأس المال والاحتياطيات والأرباح أو الخسائر المدورة.

6- أرباح الشركة:

وضع جداول احصائية تتضمن:

أ- أرباح الشركة (صافي الأرباح قبل وبعد الضرائب) ، إضافة لسجل الأرباح الموزعة لآخر ثلاث سنوات أو منذ تأسيس الشركة أيهما أقل .

ب- نسبة الأرباح الموزعة إلى رأس المال المدفوع للشركة.

ج- العائد على السهم.

د- العائد على رأس المال وطريقة احتسابه إذا كان رأس مال الشركة يتضمن سهم ممتازة فيجب توضيح لمبة توزيع الأرباح للسهم الواحد.

7- خلاصة موجزة لأمم القواعد المحاسبية الملزم بها من قبل الشركة المصدرة.

عشر: إدارة الشركة

(شركات حديثة التأسيس)

يبين ملخص لأمم واجبات ومسؤوليات مجلس الإدارة المنصوص عليها في النظام الأساسي للشركة مع الإصاح عن المزايا والمخصصات التي ستلحق لأعضاء مجلس الإدارة.

(شركات قائمة)

يبين التالي:

1- أسماء أعضاء مجلس الإدارة وأسماء ورؤب اشخاص الإدارة العليا ذوي السلطة التنفيذية.

2- سيرت ومؤهلات أعضاء مجلس الإدارة واشخاص الإدارة العليا ذوي السلطة التنفيذية وجسمياتهم وحقوقهم المستفزة للمبلغ والمراسلات.

3- مساهمات أعضاء مجلس الإدارة وإقربائهم والإدارة العليا (الزوج والزوجة والأولاد القصر) في الشركة المصدرة، وكذلك مساهمات أي شركة مسيطر عليها من أي منهم.

4- الإصاح عن المزايا والمكافآت التي حصل عليها أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا.

5- للمراكز الوظيفية لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا في الشركات التابعة (إن وجدت) .

6- أسماء أعضاء مجلس الإدارة أو ممثلهم للمساهمين في شركات أخرى تعمل بنفس مجال الشركة التي يشترك في عضوية مجلس إدارتها.

7- الإصاح عن أي عتود أو مصالح نفذت مع شركات مملوكة من قبل أي من أعضاء مجلس الإدارة إذا كان لهم مصلحة في تلك الشركات خلال السنوات الثلاث الأخيرة، وذلك إذا كانت قيمة مجموع المقود المنفذة مع هذه الشركات تزيد على عشرة آلاف دينار في السنة الواحدة.

8- الإصاح عن أسماء أعضاء مجلس الإدارة أو الإدارة العليا الذين كانوا أعضاء في مجالس إدارات شركات أخرى أو في الإدارات العليا ، مع الإشارة للشركات التي تم تصفيتيها أو تمثرت خلال العشر سنوات الأخيرة وأسباب ذلك.

لحد عشر: عدد المؤسسين وتوزيع ملكية السهم الشركة

(شركات حديثة)

يبين أسماء مؤسسي الشركة وجسمياتهم وعدد وقية الاسهم المغطاة من قبل كل منهم .

(شركات قائمة)

يبين التالي:

1- عدد المساهمين وجسمياتهم وتوزيع ملكية الاسهم.

2- أسماء المساهمين الذين يملك كل منهم 5% من سهم الشركة فأكثر، وعدد ونسبة الاسهم التي يمتلكها كل منهم.

لأغراض: الغاية من تحويل صفة الشركة

يوضع ملخص للدراسة الاقتصادية والمالية لتحويل الشركة إلى مساهمة عامة وأسباب و مبررات هذا التحويل، وتصورات إدارة الشركة لمستقبل الشركة بعد التحويل (تقديم تصور عمل الشركة المستقبلي للسنوات الخمس القادمة ، بما فيه تقديم لأي توسعات كبيرة وأي ابتكارات أو أنماط أخرى من المشاريع).

لأغراض: نتائج عملية إعادة التقييم

يجب أن تتضمن النشرة (التقرير) ملخص إعادة التقييم ببيان مقارن لوضع الشركة المالي قبل عملية التقييم وبعد عملية التقييم وذلك بهدف إعطاء المستثمر فرصة للتعرف على وضع الشركة قبل التحويل وبعد عملية إعادة التقييم.

ويجب بيان المعلومات الآتية الذكر وفق النموذج المبين تالياً:

الموجودات				
البيان	قبل التقييم	بعد التقييم	قيمة التغير	نسبة التغير
الموجودات المتداولة	كما هي في / /	كما هي في		
مفصلة				
المجموع (1)				
الموجودات الثابتة				
مفصلة				
المجموع (2)				
المجموع (2+1)				
البيان	قبل التقييم	بعد التقييم	قيمة التغير	نسبة التغير
مطلوبات متداولة مفصلة	كما هي في / /	كما هي في		
وبيان نوع الفاقدة المستحقة عليها				
المجموع (1)				
مطلوبات متداولة طويلة الاجل				
وبيان نوع الفاقدة المستحقة عليها				
المجموع (2)				
حقوق المساهمين				
(راس المال المدفوع)				
مفصلا احتياطات إجبارية				
احتياطات اختيارية				
أرباح مدورة				
المجموع (3)				
المجموع (3+2+1)				

هكذا من الأشهر

التوقيع

نحن الموقعين أدناه نقر بمسئوليتنا الكاملة عن صحة ودقة واكتمال المعلومات الواردة في هذه النشرة ونؤكد عدم وجود أية بيانات أو معلومات أخرى قد يؤدي حذفها إلى جعل المعلومات مضللة أو قد يؤدي حذفها إلى التأثير على قرار المستثمر بشراء أو عدم شراء الأوراق المالية المطروحة أو قد يؤثر في أسلوب تمعير المستثمر للأوراق المالية المطروحة.

ونؤكد التزامنا بتزويد المستثمر المحتمل بهذه النشرة قبل قبول اكتتابه في الأوراق المالية المطروحة وتزويد هيئة الأوراق المالية بأية بيانات أو معلومات قد تنشأ بعد تقديم هذه النشرة إلى هيئة الأوراق المالية أو بعد إنفاذ مجلس المفوضين لها.

المدير المالي
الاسم
التوقيع
أعضاء مجلس الإدارة / الاسم والتوقيع
(أو المؤسسون أو الشركاء)

المدير العام
(أو المدير التنفيذي)
الاسم
التوقيع
رئيس مجلس الإدارة
(أو رئيس هيئة المديرين)
الاسم
التوقيع

شهادة مدقق الحسابات

نر بصفتنا مدققي حسابات الشركة بأن البيانات المالية السنوية و / أو نصف السنوية المرفقة بهذه النشرة قد تم تدقيقها (مراجعتها) من قبلنا وفق معايير التدقيق المعتمدة من قبل هيئة الأوراق المالية وأن لا علم لنا بأية معلومات من شأنها التأثير على صحة ودقة واكتمال المعلومات الواردة في هذه النشرة.

الاسم
الختم والتوقيع

الموضوع : طرح أو تسجيل أسهم

إن العرض لشركة للمساهمة العامة المحدودة متفق مع أحكام قانون الشركات وتكون هيئة الأوراق المالية وللنظام الأساسي للشركة، وأن كافة الإجراءات التي اتخذت تتفق وللقانون.

لا يوجد مطالبات قضائية للشركة أو عليها منظورة أمام المحاكم.

المستشار القانوني

مدير الإصدار

نقر بصفتنا مدير إصدار الأوراق المالية المطروحة ضمن هذه النشرة بأننا قمنا بإعداد نشرة الإصدار استناداً إلى المعلومات التي تم تزويدنا بها من قبل المصدر وأن لا علم لنا بأية معلومات أخرى من شأنها التأثير على صحة ودقة وإكتمال المعلومات الواردة في هذه النشرة.

الاسم

للتوقيع

مرفقة

يجب تقديم المرفقات التالية مع نشرة الإصدار دون الحاجة إلى تضمينها في النشرة :

- 1- صيغة الإعلان المقترح والمتعلق بالعرض والذي يتضمن المعلومات التالية :
 - أ- اسم الشركة وتاريخ تسجيلها .
 - ب- شروط وأحكام الاكتتاب .
 - ج- خلاصة عن الشروط المتعلقة بالعرض .
 - د- مكان الاكتتاب ومنته .
 - هـ- غايات الشركة .
 - و- للغاية من العرض وكيفية استغلال حصيلته .
 - ز- يوضع النص التالي ، وبشكل بارز وملحوظ ، في أعلى صيغة الإعلان :-

يعبر هذا الإعلان دعوة للعرض العام وإن عناصر هذا العرض تكتمل بنشرة الإصدار التي يتوجب على كل مستثمر مطالعتها وفهمها بعمق ، ويتم في ضوء هذه النشرة تقديم المستثمر لطلب الاكتتاب وفقاً للنماذج المعدة لهذه الغاية والموضوعة تحت تصرف الجمهور لدى البنوك والشركات المالية الواردة أعلاه .

ونمت الموافقة عليها من قبل الهيئة بتاريخ // . بموجب هذا بالإضافة إلى أن الإعلان يجب أن يتضمن أي معلومات ومتطلبات هامة تقتضيها القوانين المرعية .

- 2- نموذج طلب الاكتتاب .
- 4- كافة القرارات والوثائق الرسمية التي تبين الموافقة على الإصدارات المتعلقة بالاسهم .
- 5- قائمة بأسماء الشركات التي تمتلك الشركة المصدرة ما يزيد على (5%) من رأسمالها، وبيان النسبة للملكة للشركة المصدرة .
- 6- المصاريف الناتجة عن إصدار الأوراق المالية .

7- يتم موجز عن أسماء ومساهمات معدي النشرة (إن وجدت) في الشركة أو الشركات التابعة لها سواء أكانوا بقي صالها، أم مستشارين قانو نيين، أم محاسبين لدى الشركة المصدرة .

8- نكر اسم/ اسماء اي شخص/ اشخاص قامت الشركة باصدار اسهم لصالحه/ لصالحهم او تنوي ذلك بسعر مثقل عن السعر المتوقع في نشرة الإصدار خلال اخر سنة مع بيان سبب ذلك .

9- صورة مصدقة عن موافقة الجهات الرسمية .

10- قرار من الشركة بعدم وجود أية اعتراضات على تحويل صفة للشركة .

11- صورة عن اعلانات تحويل صفة للشركة .

12- البيانات المالية السنوية مرفقة بالإيضاحات وتقرير مدقق الحسابات .

13- إذا كان هناك إعادة تقييم لموجودات الشركة ومطلوباتها يجب إرفاق ما يلي :-

أ- شهادة مراقب الشركات باعتماد الارصدة الاقتحائية لحقوق المساهمين بعد اعادة التقييم .

ب- تقرير لجنة إعادة تقييم موجودات ومطلوبات الشركة .

ج- البيانات المالية قبل التقييم والبيانات الاقتحائية بعد اعادة التقييم .

14- أي اتفاقية أو اتفاقيات تم إبرامها مع مدير الإصدار

15- رأي القانوني المتعلق بقانونية الإصدار

16- عقد تأسيس المصدر إذا كان شركة مساهمة عامة أو شركة مساهمة خاصة ونسخة من نظامها

الاسمي وأي مستندات لها علاقة بهذه الشركات.

17- المستندات التي بموجبها تم تأسيس الشركة المصدرة أو الإعلان عنها إذا كان المصدر شركة ذات مسؤولية محدودة.

18- عقد للشركة أو عقد التأسيس وأي وثيقة أخرى تتعلق بتنظيمها إذا كان المصدر شركة أو شكلاً آخر ونسخة من اتفاقيات الاسمية الرسمية التي تؤثر في أسعار الاسهم أو الاسناد أو أدوات الدين التي سيتم عرضها.

19- جميع العقود التي تحتوي على معلومات جوهرية ولا يشترط الإفصاح عن مضمون أي جزء من أي من تلك العقود إذا رأت الهيئة أن الإفصاح عن هذا الجزء قد يؤدي إلى إضعاف قيمة العقد ولها غير ضرورية لحماية المستثمرين.

20- الاتفاقيات المعقودة بين المصدر ووكيل الدفع والحافظ الأمين للأوراق المالية محل العرض.

21- أية معلومات أو بيانات تطلبها الهيئة.

22- طلب تسجيل الأوراق المالية وتنفيذ نشرة الإصدار.

هكذا من الأشهر

إعلان عرض عام

تعلن شركة المساهمة العامة المحدودة المسجلة لدى وزارة الصناعة والتجارة
تحت رقم (....) بتاريخ .../.../....

عن موافقة مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية بقراره رقم (..../....) المتخذ في جلسته المنعقدة
بتاريخ // على تسجيل (....) سهم لزيادة رأسمال الشركة من () سهم إلى () سهم وذلك عن طريق
العرض العام وفقاً لما يلي:-

1. حق الاكتتاب هو خاص للمساهمين المسجلين بسجلات الشركة كما هو بتاريخ // / وهو اليوم العاشر من
موافقة هيئة الأوراق المالية على تسجيل أسهم الزيادة ونسبة% من الأسهم التي يمتلكها المساهم بذلك التاريخ،
وتغطي الأسهم غير المكتتب بها بعد انتهاء العرض العام وفق ما يقرره مجلس إدارة الشركة وبعد موافقة
هيئة الأوراق المالية.
2. عدد الأسهم المعروضة () سهم منها:-
▪ (....) سهم لمساهمي الشركة ونسبة (....%) من الأسهم التي يمتلكها المساهم في رأس المال.
▪ (....) سهم للعرض العام ويحد أدنى (....) سهم .
3. قيمتها الاسمية () دينار (وقيمتها الإجمالية () دينار) .
4. سعر السهم سيكون () دينار وهي تمثل القيمة الاسمية للسهم البالغة دينار ولحد يضاف إليها علاوة إصدار
بمقدار () أردني.
5. يتم تسديد قيمة الأسهم المعروضة كاملة عند تقديم الطلب لدى إدارة فروع البنك.
6. يرجى من السادة المساهمين المقيمين خارج البلاد تعبئة الطلب المرسل لهم بالبريد وإعادته مع كامل القيمة بشيك
مصدق أو بحوالة مالية.
7. يبدأ العرض اعتباراً من صباح يوم للموافق // / وينتهي بنهاية يوم للموافق // / .
8. سوف تشارك الأسهم المعروضة بالآرياح اعتباراً من تاريخ/..../.... .
9. الغاية من عرض الأسهم
10. أهم الغايات الرئيسية للشركة.....
11. أسماء أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا وملكياتهم للأسهم.
12. أسماء المساهمين الذين يملكون 5% من أسهم الشركة فأكثر.

رئيس مجلس الإدارة

للاستفسار يرجى الاتصال مع السيد هاتف

هكذا من الأشهر

ملحق رقم (2)

متطلبات تسجيل الأوراق المالية

نشرة اصدار اسناد قرض

إيضاحات عامة

يستخدم هذا النموذج لأغراض تقديم طلب تسجيل الأوراق المالية بموجب قانون الأوراق
المالية رقم (76) لسنة 2002 ، ولا يجوز استخدام اي نموذج آخر لهذه الغاية.
يتوجب على أي شخص قبل القيام بالعرض العام اعداد نشرة إصدار وتقديمها الى هيئة
الأوراق المالية بحيث تتضمن النشرة المعلومات والبيانات التفصيلية المطلوبة، وللهيئة ان
تطلب اي معلومات تساعد المستثمر على اتخاذ قراره بشأن الاستثمار في الأوراق المالية
المبني عرضها.

ان الغاية من نشرة الإصدار هي اطلاع المستثمرين ، وعليه يجب ان تقدم المعلومات
المطلوبة بشكل واضح ودقيق ومفهوم دون ان تحتوي على معلومات غير ذات صلة او
غير ملائمة ، مع مراعاة عدم تكرار المعلومات في أكثر من مكان في النشرة ما لم يطلب
نك صراحة ، واذا وجدت ضرورة لذلك فيكتفى بالإشارة الى مكان ذكر المعلومات السابقة
دون تفصيل .

ان المواضيع والمواد المذكورة في النشرة لم ترد على سبيل الحصر انما يتوجب على
المصدر تضمين نشرة الإصدار كافة المعلومات الهامة والضرورية .

لا تتحمل هيئة الأوراق المالية مسؤولية جدوى الاستثمار في الاسناد المعروضة او
مسؤولية صحة المعلومات الواردة في هذه النشرة .

يجوز المصدر أن بعد نشرة ترويجية بشرط أن تستند وتتوافق مع المعلومات والبيانات الواردة في
نشرة الإصدار بعد موافقة الهيئة على النشرة .

يجب طباعة نشرة الإصدار بخط موحد على أن لا يقل حجم الخط عن (12) وإن يتم ترقيم جميع الصفحات.

جميع المرفقات بنشرة الإصدار مثل: تقرير مدقق الحسابات، إقرار مجلس الإدارة، شهادة المستشار القانوني... إلخ يجب أن تكون أصلية أو مصدقة صورة طبق الأصل ومطبوعة على ورق مروس خاص بالجهة مصدرة الكتاب ومؤرخة.

يجب إعداد نشرة الإصدار وفقاً للترتيب الوارد في هذا النموذج وتكون جميع العناوين الرئيسية أو الفرعية بخط غامق.

يجب على المصدر تزويد الهيئة بنشرة الإصدار مكتملة وفقاً للنموذج المخصص لإيداع نشرة الإصدار.

صفحة الغلاف

تضم صفحة غلاف نشرة الإصدار المعلومات التالية
نشرة إصدار اسناد قرض وفقاً لقانون الأوراق المالية رقم (76) لسنة 2002
شركة...../المساهمة العامة المحدودة

وعنوانها.....

المسجلة لدى وزارة الصناعة والتجارة تحت رقم () تاريخ / . /

نوع الاسناد المعروضة ، عددها ، فئاتها ، قيمتها الاسمية والاجمالية ، تاريخ اطلاقها واستحقاقها ، سعر الفائدة وتاريخ دفعها ، سعر التحويل ، سعر السند الاسمي والبيعي ، والجهة الكافلة (إن وجدت) .

مدير الاصدار :

متعهد التغطية :

الحافظ الامين :

وكيل الدفـع.

رقم الايداع لدى هيئة الأوراق المالية وتاريخه. //

تاريخ نفاذ النشرة / / بموجب قرار الهيئة

بيان هام

ينطوي تحت هذا البند النص الحرفي الآتي الذي يجب وضعه داخل مستطيل على الجهة الداخلية من صفحة الغلاف.

بيان هام

للاهمية يرجى قراءته بتمعن من قبل كافة المستثمرين

أن الهدف الرئيسي من اعداد هذه النشرة هو تقديم جميع المعلومات التي تساعد المستثمرين على اتخاذ القرار المناسب بشأن الاستثمار في الاسناد المعروضة.

تتحمل الشركة كامل المسؤولية فيما يتعلق بالمعلومات الواردة في هذه النشرة وتؤكد عدم وجود معلومات اخرى يؤدي حذفها الى جعل المعلومات مضللة.

على كل مستثمر ان يتفحص ويدرس بعناية ودقة نشرة الاصدار هذه ليقرر فيما اذا كان من المناسب ان يستثمر في هذه الاسناد ، اخذا بعين الاعتبار كل الحقائق المبينة في ضوء اوضاعه الخاصة.

لا تتحمل هيئة الاوراق المالية اي مسؤولية لعدم تضمين نشرة الاصدار اي معلومات او بيانات ضرورية وهامة او تضمينها معلومات او بيانات غير صحيحة او غير دقيقة وانما يكون ذلك من مسؤولية الجهة التي تعدها.

هذه من الأصول

المعلومات الواجب تضمينها في نشرة اصدار اسناد القرض

أولاً : وصف كامل للاسناد المعروضة

يتضمن هذا البند المعلومات التالية:

1- الاجراءات التي اتبعت للموافقة على هذا العرض وشرح الخطوات والاجراءات التي تم اتخاذها للموافقة على اصدار الاسناد.

2- سعر الفائدة وتاريخ استحقاقها ، تاريخ اطفاء واستحقاق السند ، ملكيته ، تداوله. يبين في هذا المجال سعر الفائدة ومواعيد استحقاقها وإستحقاق وإطفاء أسناد القرض ، كما وتبين الاجراءات التي يتم بموجبها تحويل وانتقال الملكية والمكان الذي سيتم التداول فيه.

3- التحويل:

في حالة كون اسناد القرض قابلة للتحويل الى اسهم ، يبين جميع القواعد والشروط والاجراءات التي تتبع لتحويل الاسناد الى اسهم بالاضافة الى توضيح حقوق حاملي هذا الاسناد في الفوائد التي تستحق عليها وتاريخ مشاركة الاسهم في ارباح الشركة.

4- ترتيب حقوق حملة الاسناد بالنسبة لبقية الدائنين.

يبين حقوق حملة الاسناد بالنسبة لبقية حملة الاوراق المالية الاخرى الصادرة عن نفس الشركة او التي ستصدر فيما بعد ، وكذلك توضيح حقوق حملة الاسناد بالنسبة لبقية الدائنين الاخرين ، كما ويجب بيان حقوق العاملين في الشركة بالنسبة لحملة الاسناد وبيان الاجراءات القانونية التي يجب اتباعها من قبل حملة الاسناد لتحصيل حقوقهم في حالات الاخلال بشروط الاصدار او عند تصفية الشركة.

5- الضمانات:

يجب بيان فيما اذا كانت الاسناد مضمونه ام لا ، ونوع الضمان (ان وجد).

6- التعهدات المتخذة لحماية حاملي الاسناد:

يبين كافة التعهدات التي تلتزم بها الشركة لحماية حقوق حملة الاسناد ، ومثال ذلك ، عدم بيعها لاي ممتلكات وعدم ارتباط الشركة بمزيد من الالتزامات او التعهد بعدم توزيع ارباح على المساهمين الا ضمن شروط معينة وفي حالة عدم وجود اي من تلك التعهدات فانه من الواجب ايضاح تلك الحقيقة.

7- اطفاء السند واستهلاكه وتسديده:

توضح الاجراءات التي ستتبعها الشركة لغايات اطفاء او الاستهلاك او التسديد.

8- مدة تقادم حقوق حملة الاسناد:

يجب بيان مدة التقادم المنصوص عليها في القوانين النافذة ، وبيان انه بانقضاء تلك المدة لا تقبل مطالبات اصحاب الحقوق من حاملي الاسناد تجاه الشركة.

9- حقوق حاملي الاسناد في حالة الاخلال بشروط العرض:

تذكر للحالات التي تشكل اخلال بشروط العرض ، وكذلك بيان فيما اذا كان يتوجب على الشركة ان تقدم الى حاملي الاسناد تقارير دورية او ادلة تظهر عدم وجود اي اخلال بالتزام الشركة بالشروط الاصلية.

10- سجلات ملكية الاسناد:

يبين السجل الخاص باسماء حاملي الاسناد واسماء الشركات المسؤولة عن مسك سجلات التحويل (الحافظ الامين) - ان وجدت - ، ووكلاء تسديد الفوائد او قيمة الاسناد (وكيل الدفع).

11- حالات استبدال الاسناد:

يبين حقوق حملة الاسناد في استبدالها عند فقدانها او تلفها او تشويهها والاجراءات الواجب اتباعها عند عملية الاستبدال.

هكذا من الأصول

12- حق حاملي الاسناد في حماية مصالحهم:

يبين حق حاملي الاسناد بموجب قانون الشركات وتعديلاته.

13- بيان الحافظ الامين لحفظ حقوق حاملي الاسناد:

اذا كان قد تم تعيين ما يسمى بالحافظ الامين ، او اي شخص آخر يقوم مقامه ليتأكد من قيام الشركات بكافة تعهداتها والتزاماتها ، يتم ذكر اسمه وعنوانه وواجباته ، وأي معلومات هامة متعلقة به ، اما اذا كان لا يوجد حافظ امين فلا بد من تبيان ما لذلك من اثر على حقوق حملة الاسناد.

14- مدير الاصدار:

يوضح دور مدير الاصدار الرئيسي واي مدير فرعي في عملية طرح هذه الاسناد للاكتتاب ، بالإضافة لأي معلومات اضافية اخرى.

15- متعهد التغطية:

يوضح الاجراءات التي ستتبع في حالة عدم تغطية الاكتتاب بشكل كامل من قبل المستثمرين ودور متعهد التغطية بالإضافة للعمولات او الخصومات التي حصل عليها.

16- الاشعارات والبيانات المتوجب ارسالها لحاملي الاسناد:

تحدد طريقة ارسال الاشعارات الى مالكي الاسناد وعدد المرات التي ترسل فيها تلك الاشعارات ، وفيما اذا كانت الشركة مصدرة الاسناد ستزود حاملي الاسناد بالتقارير المالية التي ترسلها عادة الى مساهميها.

17- الضرائب:

توضح الضرائب المترتبة على الاردنيين او سواهم نتيجة الاستثمار في اسناد القرض (ان وجدت).

ثانياً: شروط واجراءات الاكتتاب

1- اسلوب طرح الاسناد.

2- تقديم طلبات الاكتتاب.

3- مكان الاكتتاب ، ومدة (تاريخ بداية ونهاية الاكتتاب).

4- قبول او رفض طلب الاكتتاب.

5- الشروط التي يخضع لها قبول الاكتتاب.

6- اسلوب وتاريخ اعادة الاموال الفائضة في حالة للتخصيص او رفض الطلب.

7- الاجراءات المتبعة في حالة عدم كفاية الطلب على الاكتتاب بالاسناد المعروضة.

8- كيفية الحصول على نسخ من نشرة الاصدار ، والمتطلبات المتعلقة بتعبئة طلب الاكتتاب.

9- اي شروط او اجراءات تفصيلية تتعلق بالاكتتاب بالاسناد المعروضة، بالإضافة لأي

معلومات اضافية تتطلبها القوانين والانظمة المعمول بها.

10- تحديد الحد الأدنى للاكتتاب الواحد باسناد القرض.

يرافق مع طلب الاكتتاب نسخة من نشرة الاصدار تعطى لكل مكتب على ان يتضمن طلب الاكتتاب النص التالي:

طلب إكتتاب لشراء سندات في شركة.....

التاريخ: / 0000

رسم إكتتاب	رأسية	بلك	لرغ
شخص إعتباري (مؤسسات)			
لأ / نحن (الإسم الكامل والبيانات الشخصية للمكتب) :			

هكذا من الأشهر

الاسم الأول	اسم الأب	اسم الجد	اسم العائلة
تاريخ الميلاد	الجنس	الجنسية	اسم الأم
<input type="checkbox"/> ذكر <input type="checkbox"/> أنثى			

☐ شخص طبيعي (الرد)

• الوثائق الثبوتية : يوضع إشارة "X" داخل المربع المناسب : ☐

نوع	رقم الوثيقة	صادرة في (مكان صدور)	بتاريخ (تاريخ صدور)
<input type="checkbox"/> بطاقة شخصية <input type="checkbox"/> بัตร عائلة <input type="checkbox"/> جواز سفر			
<input type="checkbox"/> شهادة تسجيل <input type="checkbox"/> أخرى.....			

رقم قرضي

رقم المركز (إن وجد)	رقم التعريف لدى مركز إيداع الأوراق المالية

• العنوان / مكان الإقامة الدائم داخل المملكة :

ص.ب	المدينة	الرمز البريدي	الدولة

مكتب إرضي	مكتب غازي	فكس	بريد إلكتروني

أرضي / ترغب بالاشتراك لبراءة تعدد التلقي من الأصل المعروضة للبيع : *

عدد	سعر السلة الواحد	قيمة الإجمالية
الأسناد	لكن	دينار أردني
	لكن	دينار أردني

☐ نعم ☐ لا ☐ يبدأ على حسابي رقم () ☐ لدي البنك المقدم له هذا الطلب.

أرجو ☐ بموجب ذكرك مدير رقم () ☐ ممنوع على بنك

• طريقة الدفع : ☐ (توضع إشارة (x) في المربع المناسب).

• أقر بأن جميع المعلومات الواردة أعلاه صحيحة كاملة وأوافق على إكتتابي في الشركة أعلاه، هذا وأقر بأنني تسلمت

نسخة من نشرة الإصدار والنظام الأساسي، وقد تطلعت على كافة محتوياتها ودرستها بعناية وافهمت مضمونها، وبأنني على ذلك تم إكتتابي بالإسناد المذكورة، علماً بأنني لا أتناول عن حقى بمطالبة الشركة والرجوع عليها بكل صقل

واشتر بأنهم من جراء إتسالة معلومات غير صحيحة أو غير كافية في نشرة الإصدار أو نتيجة حذف معلومات قد تؤثر على قبولي بالاشتراك في حال إتسالتها إلى الشركة.

تؤثر على قبولي بالاشتراك في حال إتسالتها إلى الشركة.

• هذا وأقر بأنه يحق لكم رفض هذا الطلب في حال عدم تمتعكم من تحصيل قيمة الإكتتاب لأي سبب كان.

• إن الطلب مستوفي للشروط أعلاه والموقع أصولاً بشكل إيجابياً ملازماً للمكتب لا يحق الرجوع عنه.

بم المكتب : توقيع المكتب / المفوض عن

بم المفوض عن المكتب :

موضوع : ☐ وثيقة التاريخ : 0000/ /

ملاحظة: صورة المفرد أينما وردت في هذا الطلب تشمل صورة الشئ وصورة الجمع والمكس والمكس.

لاستعمال مستلم الطلب

تصلقي على توقيع المكتب على هذا الطلب، كما ونصادق على مطابقة المعلومات والبيانات التي وردت في هذا الطلب كما هي مدونة في الوثائق التالية للمرفق طيه نسخ مصورة عنها:

(1) الوثائق الثبوتية المعتمدة لإثبات شخصية المكتب والمؤشر عليها بإشارة (x) في هذا الطلب.

(2) نسخة من سند القبض الخاص بدفع قيمة الإكتتاب بالأسهم المذكورة بموجب هذا الطلب.

(3) ختم وتوقيع البنك مستلم الطلب

التاريخ : 0000/ /

ثالثاً: الغاية من الإصدار : كيفية استغلال حصصه

يوضح التالي :-

1- صافي المبلغ المتوقع من عملية العرض.

2- الاغراض الأساسية التي ستستخدم فيها هذه الأموال.

3- المبلغ التقريبي الذي سيستخدم لكل غرض من هذه الاغراض والمبالغ الزائدة عن مخصصات هذه الاغراض (إن وجدت).

4- إذا كان هناك نقص في حصيلة العرض فيجب ترتيب أولويات استخدام الأموال للمصلحة.

5- إذا كان هناك أي مصدر آخر لتمويل أي غرض من الاغراض التي ترغب الشركة بتحقيقها فيجب بيان هذا المصدر وقيمة التمويل والوقت الذي سيتم به الحصول عليه من ذلك المصدر.

هكذا من أجل

رابعاً: وصف الشركة والشركات التابعة لها وأعمالها

يبين التالي:

- 1- النشاطات الرئيسية سواء الاقتصادية أو المتعلقة بعمل الشركة ، واثراً على الإنتاج والعمالة والمبيعات وغيرها بالنسبة للشركة المصدرة.
- 2- أ. لمحة تاريخية مختصرة تتضمن وصفاً عن:
 - 1- تطور أعمال الشركة تغطي فترة الثلاث سنوات الأخيرة أو منذ تأسيس الشركة ، أيهما أقل.
 - 2- أي فترة تقع بين نهاية السنة المالية وتاريخ اعداد النشرة.
 - 3- أي سنوات مالية أخرى إذا كان اخفاء هذه البيانات من شأنه ان يؤدي لتضليل مستخدم النشرة.
 - 4- أي تغيرات أو أحداث جرت لدى الشركة واثرت عليها من حيث طبيعتها أو انواع منتجاتها والمصاريف الرئيسية التي تم انفاقها وأوجه ذلك الاتفاق أو اعادة تنظيم الشركة ، أو بيع أو اعادة شراء اصول هامة وفتح أو اغلاق أي جزء من مصانعها أو نوع من انواع إنتاجها أو خدماتها.
 - 5- كافة الأمور المبينة ادناه أو أي أمور أخرى تهم المستثمر ، على ان يعرض الوصف من خلال البنود التالية :

أ - بيان المنتجات والخدمات الرئيسية واسواقها.

ب- وصف مصادر وتواجد المواد الخام الرئيسية.

ج- وصف لاهمية ومدة وتأثير الامتيازات أو براءات الاختراع أو العلامات التجارية وأي حقوق تجارية أخرى ، وبيان أي تغييرات جرت عليها خلال السنوات الماضية أو أي أحداث متوقعة ذات علاقة بالمواضيع المذكورة.

د- بيان أي قضايا محكوم بها لصالح الشركة أو عليها أو مازالت منظورة لدى القضاء خلال السنوات الخمس السابقة.

ب. تقييم تطور عمل الشركة المستقبلي للسنوات الخمس القادمة ، بما فيه تقييم لأي توسعات كبيرة وأي ابتكارات أو انماط أخرى من المشاريع.

3- أ- بيان مالي:

- 1- حجم المبيعات في السوق المحلي والسوق الخارجي.
- 2- أي إيرادات أخرى.
- 3- حجم المبيعات الكلية للمشروع وتكلفتها ومصاريف ضريبة الدخل ومصاريف القوائد .
- 4- الأرباح قبل العمليات غير العادية ، والاثار الناتج عن تغيير السياسات المحاسبية المتبعة ، وصافي الربح (الخسارة) والأرباح الاجمالية المتأتية من النشاط الخارجي مقارنة مع الأرباح المتأتية من السبيعات والنشاطات الداخلية.
- 3- ب- :

لذا كان النشاط موسمياً سواء اكان ذلك جزئياً أم كلياً .

4- بيان سياسة البيع لدى الشركة وفيما اذا كان لهذه السياسة اثر فعال على نشاط الشركة، ومثال ذلك البيع بالتقسيط أو التزامها بتزويد السوق المحلي بما يحتاجه من انتاجها.

5- درجة اعتماد الشركة المصدرة على مزودين و/أو عملاء رئيسيين ، محلياً وخارجياً ، في حالة كون ذلك يشكل (20%) فأكثر من اجمالي المشتريات و/أو المبيعات على التوالي.

6- وصف موجز للموجودات الثابتة موزعة حسب ماهو مملوك منها أو مؤجر أو مستأجر أو غير ذلك.

7- بيان أي استثمارات ، غير الاستثمارات في الموجودات الثابتة ، وذلك عندما تشكل في مجموعها (10%) من مجموع موجودات الشركة فأكثر.

8- بيان المشاريع المستقبلية والدراسات التي اجريت حولها (ان وجدت) مع بيان الفرضيات التي تستند اليها هذه الدراسات ، كما ويجب بيان أي عقبات أو صعوبات يمكن التكهّن بها فيما يتعلق بأعمال الشركة ونشاطها.

هكذا من الأشهر

- 9- بيان وضع الشركة التنافسي وتوضيح الحجم التقديري لنشاط الشركة قياساً بمنافسيها ، وبيان مدى تمتع منتجات الشركة بالحماية واسلوبها حال توفر ذلك.
- 10- بيان مدى تمتع الشركة بمزايا قانون تشجيع الاستثمار.
- 11-

أ- إذا كانت الشركة ذات طبيعة استخرارية تعدينية ، فإن ذلك يتطلب منها تقديم بيانات إضافية متعلقة بطبيعتها ، مثال ذلك : نوع وكمية الاحتياطات التقديرية المتاحة للشركة لاستخراجها ومكان تواجدها.

ب- وفي حال كون الشركة شركة تأمين تقوم بأعداد حساباتها على أساس فروع التأمين مع بيان المعلومات لهذه الفروع أو الأقسام.

- 12- إذا كانت طبيعة نشاط الشركة تتطلب أن تكون دورتها الانتاجية أكثر من سنة فيجب تقديم بيانات مالية لآخر 2: شهر السابفة لأحدث ميزانية.
- 13- علاقة الشركة المصدرة بالشركات التابعة أو الأم أو الحليفة أو الشقيقة (إن وجدت).
- 14- بيان موجز عن الاعتبارات البيئية الداخلة في مجال اعمال الشركة.
- 15- شرح واف للمخاطر التي قد تنجم عن الاستثمار في الأوراق المعروضة.
- 16- أ- بيان فيما إذا كان هناك قضايا مالية معلقة أو منظورة أمام المحاكم على الشركة أو الشركات التابعة لها أو إذا كانت الشركة طرفاً فيها.
- ب- أية مطالبات أو حجوزات من قبل ضريبة المبيعات أو ضريبة الدخل أو أية جهة أخرى أو أية رهونات على أصول الشركة.

خامساً: مصادر تمويل الشركة (تستثنى البنوك والشركات المالية من متطلبات هذا البند):

يبين بموجب قائمة جميع الديون المترتبة على الشركة سواء أكانت قصيرة الأجل أم طويلة الأجل ، وبيان الأوراق المالية التي أصدرتها الشركة أو الشركات التابعة لها

وهدف ذلك كله:

- 1- اعطاء المستثمر الفرصة لمعرفة علاقة الاسناد المنوي اصدارها ومدى تأثيرها على اوضاع الشركة المالية.
- 2- تحديد نسبة مصادر التمويل الداخلية الى نسبة مصادر التمويل الخارجية (نسبة حقوق المساهمين الى حقوق الدائنين).

نشرة لصدار اسناد قرض

يجب بيان المعلومات الالفة الذكر وفق النموذج التالي:

مصادر تمويل الشركة

البيان	القيمة كما هي بتاريخ / / ... (بعد الاصدار)		القيمة في حالة تغطية جميع الاسناد المعروضة (بعد الاصدار)	
	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة
ديون قصيرة الاجل (مقسمة الى فئاتها وبيان نوعها والقوائد المستحقة عليها)				
المجموع (1)				
ديون طويلة الاجل (مقسمة الى فئاتها المختلفة وبيان نوعها والقوائد المستحقة عليها)				
المجموع (2)				
حقوق المساهمين (رأس المال المدفوع مفضلاً اسهم				

هكذا من الأصول

عادية ، أسهم ممتازة ، إضافة للاحتياطات الاجبارية والاختيارية والارباح المدورة وعلاوات الاصدار).				
مجموع حقوق المساهمين (3)....				
المجموع العام (1+2+3)				
نسبة حقوق المساهمين الى حقوق الدائنين				

سادسا: البيانات والقوائم المالية:

النقاير المالية السنوية:

يبين البيانات المالية السنوية لآخر ثلاث سنوات المتعلقة بـ:

أ - المركز المالي للشركة.

ب- بيان الارباح والخسائر.

ج - قائمة التدفق النقدي.

يجب ان تكون هذه البيانات المالية معدة وفق الاصول المحاسبية المعتمدة من الهيئة ومدمعة بالايضاحات، ومصدقة من قبل مدققي حسابات الشركة.

2- البيانات المالية المرحلية المراجعة.

وهي البيانات المالية المرحلية مراجعة من قبل مدقق حساباتها والتي تغطي للفترة من نهاية السنة المالية السابقة وحتى نهاية الربع الأخير الذي يسبق تاريخ طلب الإدراج.

3- البيانات المالية المجمعة للشركات التابعة:

وهي بيانات مالية مجمعة للشركات التابعة سواء البيانات السنوية او المرحلية ان وجدت وفي حالة عدم توفر مثل هذه البيانات، يتم اعداد جداول تعكس الوضع المالي للشركات التابعة او الشركات

التي تحتفظ فيها الشركة المصدرة باستثمارات تزيد عن (10%) من الموجودات.

4- البيانات المالية الاضافية:

تبين اي ولقة هامة ورئيسة حدثت في الفترة الواقعة بين آخر ميزانية معدة وتاريخ الاصدار ولها اثر على البيانات المالية.

5- حقوق المساهمين:

جدول تظهر البيانات المتعلقة بحقوق المساهمين للشركة المصدرة، وذلك للسنوات الثلاث الاخيرة او منذ تأسس الشركة أيهما اقل، بحيث توضح هذه البيانات التغيرات في حسابات رأس المال والاحتياطات والارباح او الخسائر المدورة.

سابعا: خدمة الدين القائم من قبل الشركة بما في ذلك تسديد التزاماتها:

تبين الامور التالية:

1- مجموع الفوائد السنوية المترتبة على القروض.

2- بيان فيما اذا كانت الشركة لم تف بتعهداتها والتزاماتها وبيان الاسباب التي ادت الى ذلك.

ثامنا: ادارة الشركة

يبين التالي:

1- اسماء اعضاء مجلس الادارة واسماء ورتب الادارة العليا ذوي السلطة التنفيذية.

2- خبرات ومؤهلات كل شخص منهم وجنسياتهم وعناوينهم المختارة للتبليغ والمراسلات.

3- مساهمات اعضاء مجلس الادارة والقربائهم (الزوج والزوجة والاولاد) والادارة العليا في الشركة المصدرة وكذلك مساهمات اي شركات مسيطر عليها من اي منهم.

4- للمزايا والمكافآت التي حصل عليها اعضاء مجلس الادارة والادارة العليا.

5- للمراكز الوظيفية لاعضاء مجلس الادارة والادارة العليا في الشركات التابعة (ان وجدت).

6- اسماء اعضاء مجالس الادارة او ممثلهم المساهمين في شركات اخرى تعمل بنفس مجال الشركة التي يشترك في عضوية مجلس ادارتها.

7- اي عقود او مصالح نفذت مع شركات مملوكة من قبل اي من اعضاء مجلس الادارة

هكذا من الأعمال

إذا كان لهم مصلحة في تلك الشركات خلال السنوات الثلاث الأخيرة ، وذلك إذا كانت قيمة مجموع العقود المنفذة مع هذه الشركات تزيد على عشرة آلاف دينار في السنة الواحدة.

8- أسماء أعضاء مجلس الإدارة أو الإدارة العليا الذين كانوا أعضاء في مجالس إدارات شركات أخرى أو في الإدارات العليا ، مع الإشارة للشركات التي تم تصفيتها أو تعثرت خلال العشر سنوات الأخيرة وأسباب ذلك.

تاسعا: عدد المساهمين وتوزيع ملكية اسهم الشركة

يبين التالي:

- 1- عدد المساهمين وجنسياتهم وتوزيع ملكية الاسهم (معدلة).
- 2- أسماء المساهمين الذين يملك كل منهم (5%) من اسهم الشركة فأكثر ، وعدد ونسبة الاسهم التي يمتلكها كل منهم.

عاشرا: محامو/ مستشارو الشركة القانونيين

يبين معلومات عن محامي الشركة / مستشاريها القانونيين

التوقيع

نحن الموقعين أدناه نقر بمسئوليتنا الكاملة عن صحة ودقة واكتمال المعلومات الواردة في هذه النشرة ونؤكد عدم وجود أية بيانات أو معلومات أخرى قد يؤدي حذفها إلى جعل المعلومات مضللة أو قد يؤدي حذفها إلى التأثير على قرار المستثمر بشراء أو عدم شراء الأوراق المالية المطروحة أو قد يؤثر في أسلوب تسعير المستثمر للأوراق المالية المعروضة.

ونؤكد التزامنا بتزويد المستثمر المحتمل بهذه النشرة قبل قبول اكتتابه في الأوراق المالية المطروحة وتزويد هيئة الأوراق المالية بأية بيانات أو معلومات قد تنشأ بعد تقديم هذه النشرة إلى هيئة الأوراق المالية أو بعد إقفاذ مجلس المفوضين لها.

المدير المالي

الاسم

التوقيع

المدير العام
(أو المدير التنفيذي)
الاسم
التوقيع

رئيس مجلس الإدارة
(أو رئيس هيئة المديرين)
الاسم
التوقيع

أعضاء مجلس الإدارة / الاسم والتوقيع

(أو المؤسسون أو الشركاء)

شهادة مدقق الحسابات

نقر بصفتنا مدققي حسابات الشركة بأن البيانات المالية السنوية و / أو نصف السنوية المرفقة بهذه النشرة قد تم تدقيقها (مراجعتها) من قبلنا وفق معايير التدقيق المعتمدة من قبل هيئة الأوراق المالية وأن لا علم لنا بأية معلومات من شأنها التأثير على صحة ودقة واكتمال المعلومات الواردة في هذه النشرة.

الاسم

الختم والتوقيع

شهادة المستشار القانوني حول عرض أوراق مالية

الموضوع : عرض عام لاسناد قرض

إن العرض العام لاسناد القرض لشركة متفق مع أحكام قانون الشركات وقانون هيئة الأوراق المالية والنظام الأساسي للشركة، وأن كافة الإجراءات التي اتخذت تتفق والقانون.

لا يوجد مطالبات قضائية للشركة أو عليها منظورة أمام المحاكم.

المستشار القانوني

مدير الإصدار

نقر بصفتنا مدير إصدار الأوراق المالية المطروحة ضمن هذه النشرة بأننا قمنا بإعداد نشرة الإصدار إستناداً إلى المعلومات التي تم تزويدنا بها من قبل المصدر وأن لا علم لنا بأية معلومات أخرى من شأنها التأثير على صحة ودقة وإكمال المعلومات الواردة في هذه النشرة.

الاسم

التوقيع

المرفقات

يجب تقديم المرفقات التالية مع نشرة الإصدار ودون الحاجة إلى تضمينها للنشرة:

1- صيغة الاعلان المتعلقة بالعرض والتي تتضمن المعلومات التالية:

- أ- اسم الشركة وتاريخ تسجيلها.
 - ب- نوع الاسناد المعروضة ويتضمن ذلك مبلغ العرض ، وسعر السند ، ومعدل الفائدة.
 - ج- خلاصة عن الشروط المتعلقة بالعرض.
 - د - الضمانات والجهة الضامنة (إن وجدت).
 - هـ- مدير الإصدار ، متعهد التغطية ، الحافظ الأمين ، ووكيل الدفع.
 - و - مكان الاكتتاب ومدته.
 - ز - الغاية من العرض وكيفية استغلال حصيلته.
 - ح - يوضع للنص التالي ، وبشكل بارز وملحوظ ، في أسفل صيغة الاعلان:
- يعتبر هذا الاعلان دعوة الى عرض اسناد قرض وان عناصر هذا العرض تكتمل بنشرة الإصدار التي يتوجب على كل مستثمر مطالعتها وتفهمها بعمق ، ويتم في ضوء هذه النشرة تقديم المستثمر لطلب الاكتتاب وفقاً للنماذج المعدة لهذه الغاية والموضوعة تحت تصرف الجمهور لدى البنوك والشركات المالية الواردة اعلاه.
- وتمت الموافقة عليه من قبل الهيئة _____
- بتاريخ // بموجب هذا بالاضافة الى ان الاعلان يجب ان يتضمن اي معلومات ومتطلبات هامة تقتضيها القوانين المرعية.

هكذا من الأهل

- 2- نموذج طلب الاكتتاب.
- 3- كافة القرارات والوثائق الرسمية التي تبين للموافقة على الاصدارات المتعلقة بالاسناد
- 4- قائمة باسماء الشركات التي تمتلك فيها الشركة المصدرة ما يزيد على (5%) من رأسمالها ، وبيان النسبة للملكة للشركة المصدرة.
- 5- المصاريف الناتجة عن اصدار الاوراق المالية.
- 6- تقديم موجز عن اسماء ومساهمات معدي النشرة (ان وجدت) في الشركة او الشركات التابعة لها سواء اكانوا مدققي حسابات ، ام مستشارين قانونيين ، ام محاسبين لدى الشركة المصدرة.
- 7- صورة مصدقة عن نسخ الامتيازات والترخيص الممنوحة للشركة وبيان التعديلات التي اجريت عليها.
- 8- شرح كامل وبيان الاجراءات والخطوات التي تم اتخاذها من قبل الشركة بشأن فحص وتقييم الشركة من اجل توفير كافة الايضاحات والمعلومات المطلوبة في نشرة الاصدار.
- 9- ارفاق تقرير مدققي الحسابات القانونيين بحيث يبين بان اصدار الاسناد يتفق مع الحد المطلوب للاستدانة وانه لايزيد عن طاقة الشركة ومكانياتها المالية.
- 10- أي اتفاقية او اتفاقيات تم ابرامها مع مدير الاصدار
- 11- الرأي القانوني المتعلق بقانونية الاصدار
- 12- عقد تأسيس المصدر اذا كان شركة مساهمة عامة او شركة مساهمة خاصة ونسخة من نظامها الاساسي واي مستندات لها علاقة بهذه الشركات.
- 13- المستندات التي بموجبها تم تأسيس الشركة المصدرة او الاعلان عنها اذا كان المصدر شركة ذات مسؤولية محدودة.
- 14- عقد الشراكة او عقد للتأسيس واي وثيقة اخرى تتعلق بتنظيمها اذا كان المصدر شركة او شكلا اخر ونسخة من الاتفاقيات الاساسية الرسمية التي تؤثر في اسعار الاسهم او الاسناد او ادوات الدين التي عرضت او التي سيتم عرضها.

هكذا من الأصول

- 15- جميع العقود التي تحتوي على معلومات جوهرية ولا يشترط الاصحاح عن مضمون أي جزء من أي من تلك العقود اذا رأت الهيئة ان الاصحاح عن هذا الجزء قد يؤدي الى اضعاف قيمة العقد ولها غير ضرورية لحماية للمستثمرين.
- 16- الاتفاقيات المعقودة بين المصدر ووكيل الدفع والحافظ الامين للاوراق المالية محل العرض.
- 17- اية معلومات او بيانات تطلبها الهيئة.
- 18- طلب تسجيل الاوراق المالية وانفاذ نشرة الاصدار.

إعلان عرض عام

تعن شركة المساهمة العامة المحدودة

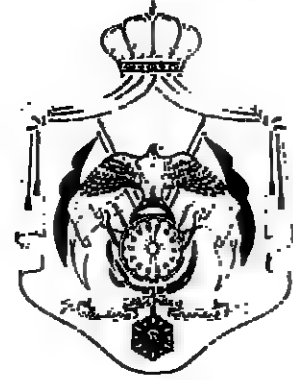
المسجلة لدى وزارة الصناعة والتجارة تحت رقم (...) بتاريخ .../.../....

عن موافقة مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية بقراره رقم (.../....) المتخذ في

جلسته المنعقدة بتاريخ / / على تسجيل اسناد قرض عددها (....) سند بقيمة

إجمالية مقدارها (.....) دينار وفقاً لما يلي:-

1. نوع الاسناد:-
2. عدد الاسناد:-
3. فئة الاسناد:-
4. قيمتها الاسمية والإجمالية:-
5. سعر السند الاسمي والبيعي:-
6. سعر الفائدة:-
7. تاريخ دفع الفائدة:-
8. تاريخ الإصدار:-
9. تاريخ الاستحقاق:-
10. تاريخ الإطفاء (إن وجد تاريخ قبل تاريخ الاستحقاق):-
11. يتم تسديد قيمة الاسناد المعروضة كاملة عند تقديم الطلب لدى إدارة فروع البنك .
12. يبدأ العرض اعتباراً من صباح يوم للموافق / / وينتهي بنهاية يوم الموافق / / .
13. الغاية من عرض الاسناد
14. مدير الإصدار، متعهد بالتغطية، وكيل الدفع والتسجيل والحافظ الأمين
15. أهم الغايات الرئيسية للشركة
16. أسماء أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا وملكياتهم للأسمهم.
17. أسماء المساهمين الذين يملكون 5% من أسهم الشركة فأكثر.
18. أي شروط أخرى تراها الشركة المصدرة ضرورية ووفق شروط الإصدار الواردة في النشرة.



الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية

تصدر عن رئاسة الوزراء/ مديرية الجريدة الرسمية

الموقع على شبكة الانترنت : www.Pm.gov.jo

فهرس العدد ٤٧٢٦*** الصادر بتاريخ ٢٠٠٥/١١/١

القسم الثاني

رقم الصفحة	المحتويات
٤٦٤٣	* الأسماء
٤٦٤٣	* التمثيل الدبلوماسي
٤٦٤٤	* الموظفون
٤٦٤٧	* الجنسية الأردنية
٤٦٤٨	* الاستملاك
٤٦٥٤	* الشؤون البلدية
٤٧٠٣	* المواصلة القياسية
٤٧٠٧	* البنك المركزي الأردني
٤٧٠٨	* الإعلاات
٤٧٢٠	* المطالبات
٤٧٥٢	* المحاكم

هكذا من الأصول

الأوسمة

- ١- صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (١٤٧١) تاريخ ٢٠٠٥/٩/٢٠ المتضمن الموافقة على منح المذكورين تالياً وسام التربية الممتاز:-
- السادة بنك الاعمار الاماني
 - السادة الوكالة اليابانية للتعاون الدولي
 - السادة الوكالة الامريكية للامعاء الدولي
 - السادة المركز الثقافي البريطاني
 - معالي السيد خالد الغزاوي
 - عطوفة الاستاذ الدكتور اتور البطيخي
- وذلك بالاستناد لاحكام المادة الثالثة من نظام وسام التربية رقم (٩) لسنة ١٩٦٦ وتعديلاته.

* * * * *

التمثيل الدبلوماسي

- ١- صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (١٣٧٧) تاريخ ٢٠٠٥/٩/١٣ المتضمن الموافقة على تعيين معالي السفير من ملاك وزارة الخارجية السيد هاشم الشبول ليكون سفيراً فوق العادة ومفوضاً للمملكة الأردنية الهاشمية لدى الجمهورية العربية السورية.
- * * * * *
- ٢- صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (١٢٥٦) تاريخ ٢٠٠٥/٨/٣٠ المتضمن الموافقة على تعيين سعادة السفير من ملاك وزارة الخارجية السيد محمد المنفي القرعان ليكون سفيراً فوق العادة ومفوضاً للمملكة الأردنية الهاشمية لدى الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى.
- * * * * *
- ٤- وافقت حكومة المملكة الأردنية الهاشمية على قرار حكومة جمهورية بنغلادش الشعبية ترشيح سعادة السفير السيد غلام محمد ليكون سفيراً فوق العادة ومفوضاً لها لدى البلاط الملكي الهاشمي.

هكذا من أهل

الموظفون

• تشكيلات/تقاعد

أ - صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (١٢٦٧) تاريخ ٢٠٠٥/٨/٣٠ المتضمن الموافقة على تعيين عطوفة الأستاذ الدكتور "محمد خير" احمد ابو قديس اميناً عاماً لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي بموجب عقد وبراءة شهري مقداره (١٥٠٠) ألف وخمسمائة دينار شاملاً كافة العلاوات المقررة اعتباراً من تاريخ مباشرته العمل.

* * * * *

ب - صدرت الإرادة الملكية السامية بتفريع السيد حسين عبدالعزيز سليمان العفشيات من موظفي الديوان الملكي الهاشمي الى ادنى مربوط الدرجة الرابعة من الفئة الثانية اعتباراً من تاريخ ٢٠٠٥/١٠/١.

* * * * *

ج - ١ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٥/١٠/٤ الموافقة على احالة عطوفة مدير عام هيئة تنظيم قطاع الكهرباء المهندس السيد رشاد ابو راس على التقاعد اعتباراً من ٢٠٠٥/١٠/١٥.

* * * * *

٢ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٥/١٠/١١ الموافقة على احالة للموظفين المذكورة اسمائهم تالياً على التقاعد بناء على طلبهم اعتباراً من التاريخ المبين لزام اسم كل منهم:-

وزارة التنمية الاجتماعية

السيدة ليمان عبدالوحي العامر النصور	٢٠٠٥/١١/١
السيدة شهنار مشرف رضوان القرعان	٢٠٠٥/١٠/١٣
وزارة المالية/مؤسسة المناطق الحرة	
السيد يوسف عابد فالح الوخيان	٢٠٠٥/١٠/١٦
وزارة الزراعة	
السيدة مارية محمد حسين الرشيد	٢٠٠٥/١١/١٦

* * * * *

٣ - بناء على تنسيب معالي وزير الصحة وحيث تبين بأن الموظفة من ملاك وزارة الصحة السيدة عبير محمود مزيد حسين الروسان لم تكمل بتاريخ ٢٠٠٥/٨/١ المدة المقررة من خدمتها الحكومية الخاضعة للتقاعد اعاد مجلس الوزراء النظر بقراره رقم (٩٤٦) تاريخ ٢٠٠٥/٧/٢٦ المتضمن الموافقة على احالة المذكورة اعلاه على التقاعد بناء على طلبها اعتباراً من ٢٠٠٥/٨/١، وقرر المجلس في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٥/١٠/١١ الموافقة عل سحب اسم المذكورة من قراره المشار اليه اعلاه وابقائها على راس عملها.

١ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٥/١٠/٤ الموافقة على احالة الموظفين المذكورة اسمائهم تالياً على التقاعد بناء على طلبهم اعتباراً من التاريخ المبين لزام اسم كل منهم:-

وزارة الاوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية

السيدة وميض عثمان راتب الشاعر	٢٠٠٥/١١/١
وزارة الشؤون البلدية	
السيد طائيل علي الخلف المومني	٢٠٠٥/١٠/٦
وزارة الصحة	
السيدة نهاد جميل سرور عويس	٢٠٠٥/١٠/٥
السيدة سمير علي احمد حسونه	٢٠٠٥/١٠/٥
السيدة صيته محمود فالح العوامله	٢٠٠٥/١٠/٥
السيدة فداء خضر مصطفى جمعه	٢٠٠٥/١٠/٥
السيدة هنا عبدالعزيز احمد سليمان	٢٠٠٥/١٠/٥
السيدة نجاح محمد احمد الاقطش	٢٠٠٥/١٠/٥
السيدة يسرى مرزوق حمدان الشعرات	٢٠٠٥/١٠/٥
السيدة سميره مذهب علي فرح	٢٠٠٥/١٠/٥
السيدة حنان خليل محمود صبيح	٢٠٠٥/١٠/٥
السيدة ايمان "احمد فرج" رشيد مسلم	٢٠٠٥/١٠/٥
السيد عنان علي خليل عطيه	٢٠٠٥/١٠/٨
وزارة الداخلية	
السيد عبدالكريم سلمان عوده مطرود	٢٠٠٥/١٠/٦
المجلس الاعلى للشباب	
الانسة خلود فوزي خليف كريشان	٢٠٠٥/١٠/٥

* * * * *

٢ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٥/١٠/١١ الموافقة على احالة الموظف من ملاك وزارة الزراعة السيد محمد ابراهيم محمد ابو جوده على التقاعد اعتباراً من ٢٠٠٥/١٠/٢٠.

* * * * *

استبعاد:-

• قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٥/١٠/٤ الموافقة على احالة الموظفة من ملاك سلطة الطيران المدني السيدة سناء غالب عبدالرزاق الحصن على الاستبعاد اعتباراً من ٢٠٠٥/١٠/٨ ولحين اكتمالها المدة المقررة من خدمتها الحكومية الخاضعة للتقاعد محسوبة من تاريخ احالتها على الاستبعاد.

هكذا من الأشهر

• تمديد وإنهاء خدمات:-

١ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٥/١٠/٤ بالاستناد لاحكام المادة (١٠) من قانون مؤسسة الاذاعة والتلفزيون الاردنية رقم (٣٥) لسنة ٢٠٠٠ وتعديلاته - الموافقة على انتهاء خدمات عطوفة مدير عام مؤسسة الاذاعة والتلفزيون الدكتور محمد نجيب الصرايرة اعتباراً من ٢٠٠٥/٩/١٥ وعدم تجديد عقده.

* * * * *

٢ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٥/١٠/١١ الموافقة على انتهاء انتداب عطوفة المستشار من ملاك رئاسة الوزراء السيد ابراهيم الحمد الدويري للعمل لدى وزارة المالية اعتباراً من ٢٠٠٥/١٠/١٢.

* * * * *

٣ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٥/١٠/١١ الموافقة على تمديد خدمة عطوفة المحافظ من ملاك وزارة الداخلية السيد احمد عديريه الكايد العساف للفترة من ٢٠٠٥/٩/٢١ ولغاية ٢٠٠٥/١٠/١١ بعد بلوغه من الستين واحالته على التقاعد اعتباراً من ٢٠٠٥/١٠/١٢.

* * * * *

٤ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٥/١٠/١١ الموافقة على انتهاء خدمة الموظف من ملاك وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات السيد محمد منذر عبدالحميد قرمش اعتباراً من ٢٠٠٥/١١/٢٢.

* * * * *

٥ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٥/١٠/١١ الموافقة على تمديد خدمة الموظف من ملاك وزارة الصناعة والتجارة السيد فتحي ابراهيم يوسف جوينات لمدة سنة اعتباراً من ٢٠٠٥/١٠/١ بعد بلوغه من الستين.

* * * * *

٦ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٥/١٠/١١ الموافقة على تمديد خدمة سماعة المفتي العام للمملكة الشيخ سعيد عبدالحفيظ اسعد حجاوي لمدة سنة اعتباراً من ٢٠٠٥/١/١ بعد بلوغه من الستين.

الجنسية الأردنية

١ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٥/١٠/٤ بالاستناد لاحكام المادة (١٢) من قانون الجنسية الاردنية رقم (٦) لسنة ١٩٥٤ وتعديلاته الموافقة على منح المواطن السوري السيد محمد ثامر النوري المهيد الجنسية الاردنية.

* * * * *

٢ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٥/١٠/٤ بالاستناد لاحكام المادة (٤) من قانون الجنسية الاردنية رقم (٦) لسنة ١٩٥٤ وتعديلاته الموافقة على منح المواطن المصري السيد حسن مديولي حسن محمد الجنسية الاردنية.

* * * * *

٣ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٥/١٠/٤ بالاستناد لاحكام المادة (١٧/ب) من قانون الجنسية الاردنية رقم (٦) لسنة ١٩٥٤ وتعديلاته الموافقة على اعادة الجنسية الاردنية للسيد سليمان ابراهيم درويش ابو سمعان وذلك لرغبته بالعودة الى المملكة والاستقرار فيها.

* * * * *

٤ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٥/١٠/١١ بالاستناد لاحكام المادة (١٧/ب) من قانون الجنسية الاردنية رقم (٦) لسنة ١٩٥٤ - وتعديلاته الموافقة على اعادة الجنسية الاردنية للمذكورين تالياً وذلك لرغبتهما بالعودة الى المملكة والاستقرار فيها:-

١ - السيد احمد خلدون سليم احمد النابلسي

٢ - السيد ذياب سليمان مصطفى خليل

* * * * *

٥ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٥/١٠/١١ بالاستناد لاحكام المادتين (١٥، ١٦) من قانون الجنسية الأردنية رقم (٦) لسنة ١٩٥٤ وتعديلاته - السماح للمذكورات تالياً بالتخلي عن الجنسية الأردنية للتجنس بالجنسية المبينة ازاء اسم كل واحدة منهن:-

الجنسيةالاسم

١ . السيدة منال عقله خالد الطيبيين

٢ . السيدة كوليت حسين محمد حمد الله

٣ . السيدة رفعة فرحان غصان بلي خالد

٤ . السيدة دينا يوسف يعقوب سكاك

هكذا من الأشهر

الاستملاك

١ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٥/١٠/٤ بالاستناد لاحكام المادتين (٤/ج، ١٧/ب) من قانون الاستملاك رقم (١٢) لسنة ١٩٨٧ وتعديلاته - الموافقة على قرار لجنة الاستملاك والاملاك في امانة عمان الكبرى رقم (٣٩٠) تاريخ ٢٠٠٥/٧/٢٧ المتضمن الموافقة على استملاك وحيازة مساحات من قطع الاراضي المبينة ارقامها وارقام واسماء لحواضها واسماء مالكيها بالجدول الموضح بالقرار اعلاه مع ماعليها من منشآت الموصوفة في اعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الرأي عدد (١٢٧٥٣) والدستور عدد (١٣٦٨٣) تاريخ ٢٠٠٥/٨/٢١ استملاكاً مطلقاً لاغراض امالة عمان الكبرى لغايات ساحات وحدائق ومباني عامة حيازة فورية دون التقيد بالاجراءات المنصوص عليها في قانون الاستملاك على يتولى مدير الاراضي والمساحة بواسطة من ينتخبهم لجراء الكشف الحسي على العقارات المقرر حيازتها لاثبات اوصافها بصورة دقيقة ومفصلة للاستئناس بهذا الكشف عند تقدير قيمة التعويض.

* * * * *

٢ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٥/١٠/٤ بالاستناد لاحكام المادة (٤/ج) من قانون الاستملاك رقم (١٢) لسنة ١٩٨٧ وتعديلاته - الموافقة على استملاك ما مساحته (٧) دونمات و (٦٨٧ر٧٥) م من عدة قطع اراضي من الحوض رقم (٥) وما مساحته (٨٨) دونما و (٠٣٢ر٤٢) م من عدة قطع اراضي من الحوض رقم (٣) وما مساحته (٢٩) دونما و (٠٢٨ر٤٧) م من عدة قطع اراضي من الحوض رقم (٢) وجميعها من اراضي للصريح وما مساحته (٤٨) دونما و (٨٧٩ر٥٥) م من عدة قطع اراضي من الحوض رقم (١٩) وما مساحته (٤٣) دونما و (٥٧٣ر٩٧) م من عدة قطع اراضي من الحوض رقم (١٨) وما مساحته (٤٢) دونما و (٧٥٧ر٨٤) م من عدة قطع اراضي من الحوض رقم (١٧) وما مساحته (٣٤) دونما و (٤٠٧ر٣٢) م من عدة قطع اراضي من الحوض رقم (٥) وما مساحته (٣٧) دونما و (٩١٠ر٠٨) م من عدة قطع اراضي من الحوض رقم (٤) وما مساحته (٣٦) دونما و (٥٨٢ر٠١٠) م من عدة قطع اراضي من الحوض رقم (٧) وما مساحته (٨٣) دونما و (٥٨٨ر٨٧) م من عدة قطع اراضي من الحوض رقم (٦) وما مساحته (٠٠٢ر٤١) م من قطعة الارض رقم (١٨) من الحوض رقم (٩) وما مساحته (١) دونم واحد و (٠٩٨) م من قطعة الارض رقم (٢) من الحوض رقم (٢) وما مساحته (٣٨) دونما و (٧٦٠ر٣٢) م من عدة قطع اراضي من الحوض رقم (٣) وما مساحته (٤٠) دونما و (٢٤١ر٢١) م من عدة قطع اراضي من الحوض رقم (١) وجميعها من اراضي حواره وما مساحته (٢٩) دونما و (١٤٧ر٠٣) م من عدة قطع اراضي من الحوض رقم (٩) وما مساحته (١٠٤) دونمات و (٥٨ر٨١) م من عدة قطع اراضي من الحوض

رقم (٦) وما مساحته (١٥١) دونما و (٨٥٧ر٢٧) م من عدة قطع اراضي من الحوض رقم (٣) وما مساحته (٤٤) دونما و (٥٣٤ر٧٠) م من عدة قطع اراضي من الحوض رقم (٤) وجميعها من اراضي سأل وما مساحته (٥٨) دونما و (١٠٢ر٨٠) م من عدة قطع اراضي من الحوض رقم (١٦) من اراضي المغير وما مساحته (٤٧) دونما و (٨٢٠ر٦٣) م من عدة قطع اراضي من الحوض رقم (١١) ما مساحته (٤٦) دونما و (٥٨٢ر٠٧٤) م من عدة قطع اراضي من الحوض رقم (٣) ، وما مساحته (٢٠١) دونم و (٥٩٦ر١٠) م من عدة قطع اراضي من الحوض رقم (٢) ، وما مساحته (٥) دونمات و (٣٥٤ر٨٧) م من عدة قطع اراضي من الحوض رقم (٩) ، وما مساحته (١٢) دونما و (٧٥٧ر٠٧٥) م من عدة قطع الارض رقم (٤) من الحوض رقم (٧) ، وما مساحته (٥٧) دونما و (٣٨٩ر٧٠) م من قطعة الارض رقم (٦) من الحوض رقم (٨) وجميعها من اراضي مرو ، وما مساحته (٨٠) دونما و (٩٧٢ر٠٩٠) م من عدة قطع اراضي من الحوض رقم (٨) ، وما مساحته (٦٥) دونما و (٣٠٨ر٠٦) م من عدة قطع اراضي من الحوض رقم (٩) ، وما مساحته (٢٢) دونما و (٩٣٥ر٩٢) م من عدة قطع اراضي من الحوض رقم (١٢) ، وما مساحته (٤١) دونما و (٥٥١ر٣٢) م من عدة قطع اراضي من الحوض رقم (١٣) وجميعها من اراضي حريما ، وما مساحته (١٧١) دونما و (٧٠٣ر١٩) م من عدة قطع اراضي من الحوض رقم (٢) من اراضي بيت راس ، وما مساحته (٩) دونمات و (١٥٦ر٦٦) م من عدة قطع اراضي من الحوض رقم (٢) ، وما مساحته (١٩٩) دونما و (٣٦٠ر١٥) م من عدة قطع اراضي من الحوض رقم (٧) ، وما مساحته (٨٥) دونما و (٩٠٢ر٢٤) م من عدة قطع اراضي من الحوض رقم (٨) وجميعها من اراضي كفر جازيز ، وما مساحته (١٢٧) دونما و (٧٥٠ر٨٦) م من عدة قطع اراضي من الحوض رقم (١) ، وما مساحته (١١٧) دونما و (٣٨٢ر١٤) م من عدة قطع اراضي من الحوض رقم (٧) ، وما مساحته (٦٨) دونما و (٧٣٤ر٩٨) م من عدة قطع اراضي من الحوض رقم (٩) وجميعها من اراضي تقبل ، وما مساحته (١٠١) دونما و (٥١١ر٩٨) م من عدة قطع اراضي من الحوض رقم (٨) ، وما مساحته (٤٥) دونما و (٧٥٩ر٩٥) م من عدة قطع اراضي من الحوض رقم (٥) وجميعها من اراضي سوم ، وما مساحته (٣٢) دونما و (٧٥٠ر٦٤) م من عدة قطع اراضي من الحوض رقم (٤) من اراضي زهر الموصوفة في اعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الرأي عدد (١٢٧٢٠) والسنيل عدد (٣٩٠) تاريخ ٢٠٠٥/٧/١٩ وفي جريدتي الرأي عدد (١٢٧٢٦) والاحتياط عدد (٨٦) تاريخ ٢٠٠٥/٧/٢٥ استملاكاً مطلقاً لاغراض وزارة الاشغال العامة والاسكان لغايات طريق اربد الدائري / الجزء الثاني مشروعا لتلغى لعام بالمعنى المقصود في قانون الاستملاك.

هكذا من اهل

٢ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٥/١٠/١١ بالاستناد لاحكام المادة (٤/ج) من قانون الاستملاك رقم (١٢) لسنة ١٩٨٧ وتعديلاته الموافقة على استملاك ما مساحته (١٧) دونماً و (٣٨ر١١٣) م^٢ من عدة قطع اراضي من الحوض رقم (٣) وما مساحته (٧٢٧ر٣٩) م^٢ من عدة قطع اراضي من الحوض رقم (٤) وجميعها من اراضي كفر للماء وما مساحته (٣) دونمات و (٢٣٢ر٩٧) م^٢ من قطعة الارض رقم (٦٠) من الحوض رقم (١) من اراضي جديتا وما مساحته (١٥) دونماً و (٤٧ر٣٨) م^٢ من عدة قطع اراضي من الحوض رقم (٣) وما مساحته (٢٥) دونماً و (٦٩١ر٣٩) م^٢ من عدة قطع اراضي من الحوض رقم (٢) وجميعها من اراضي عرجان الموصوفة في اعلان الاستملاك المنشور في جريدتي السراي عدد (١٢٧٥٤) والدستور عدد (١٣٦٨٤) تاريخ ٢٠٠٥/٨/٢٢ و اعلان تنويه الاستملاك المنشور في جريدتي الراي عدد (١٢٧٦٩) والدستور عدد (١٣٦٩٩) تاريخ ٢٠٠٥/٩/٦ استملاكاً مطلقاً لاغراض وزارة الاشغال العامة والاسكان لغايات طريق برقش / كفر ركب / مثلث جديتا مشروعا للنفع العام بالمعنى المقصود في قانون الاستملاك.

* * * * *

٤ - اعاد مجلس الوزراء النظر بالبند (١) من قراره رقم (١٣٥٨) تاريخ ٢٠٠٥/٩/١٣ وقرر المجلس في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٥/١٠/١١ بالاستناد لاحكام المادتين (٤/ج ، ١٧/أ) من قانون الاستملاك رقم (١٢) لسنة ١٩٨٧ وتعديلاته الموافقة على استملاك وحيازة ما مساحته دونم واحد و (٤٩) م^٢ من قطعة الارض رقم (٥٣) من الحوض رقم (٤) من اراضي كفر اسد الموصوفة في اعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الراي عدد (١٢٧٤٢) والديار عدد (٤١٦) تاريخ ٢٠٠٥/٨/١٠ استملاكاً مطلقاً لاغراض وزارة المياه والري / سلطة المياه لغايات حرم بئر ماء حيازة فورية دون التقيد بالاجراءات المنصوص عليها في قانون الاستملاك على ان يتولى مدير الاراضي والمساحة بواسطة من ينتخبهم اجراء الكشف الحسي على العقارات المقرر حيازتها لاثبات اوصافها بصورة دقيقة ومفصلة للاستئناس بهذا الكشف عند تقدير قيمة التعويض.

* * * * *

٥ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٥/١٠/٤ بالاستناد لاحكام المادة (٤/ج) من قانون الاستملاك رقم (١٢) لسنة ١٩٨٧ وتعديلاته - الموافقة على استملاك ما مساحته (٤) دونمات و (١٩٠) م^٢ من عدة قطع اراضي من الحوض رقم (١٥) من اراضي صخره الموصوفة في اعلان الاستملاك المنشور في جريدتي السراي عدد (١٢٧٤٣) والعرب اليوم عدد (٢٩٨٩) تاريخ ٢٠٠٥/٨/١١ استملاكاً مطلقاً لاغراض وزارة الاشغال العامة والاسكان لغايات طريق صخره / كفر خل مشروعا للنفع العام بالمعنى المقصود في قانون الاستملاك.

١- قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٥/١٠/١١ بالاستناد لاحكام المادتين (٤/ج ، ١٧/أ) من قانون الاستملاك رقم (١٢) لسنة ١٩٨٧ وتعديلاته الموافقة على استملاك وحيازة قطع الاراضي المبينة اوصافها تالياً استملاكاً مطلقاً حيازة فورية دون التقيد بالاجراءات المنصوص عليها في قانون الاستملاك:-

أولاً:- ١ - ما مساحته (٣٤) م^٢ من قطعة الارض رقم (١٠٩٥) من الحوض رقم (٨) من اراضي عطل الرصيفة الموصوفة في اعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الديار عدد (٤٣٣) والراي عدد (١٢٧٦٢) تاريخ ٢٠٠٥/٨/٣٠ لاغراض وزارة المياه والري / سلطة المياه لغايات حرم خط للصرف الصحي.

٢ - ما مساحته (٣٦ر٤) م^٢ من قطعة الارض رقم (٤٠) وما مساحته (١) دونم واحد و (٢٥٩ر٤١) م^٢ من قطعة الارض رقم (٣٩) وما مساحته (١) دونم واحد و (٣٠٩ر٨) م^٢ من قطعة الارض رقم (١٧) وما مساحته (٤) دونمات و (٩٦٥) م^٢ من قطعة الارض رقم (١) وجميعها من الحوض رقم (٨) وما مساحته (٩) دونمات و (٣٧٦) م^٢ من قطعة الارض رقم (٥) من الحوض رقم (٦) وجميعها من اراضي حواره الموصوفة في اعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الدستور عدد (١٣٦٨٥) والعرب اليوم عدد (٣٠٠١) تاريخ ٢٠٠٥/٨/٢٣ لاغراض وزارة المياه والري / سلطة المياه لغايات انشاء خزان كاسر للضغط وخط ناقل للمياه العادمة وحرم محطة تنقية للشلاله.

٣ - كامل مساحة قطعة الارض رقم (٢) من الحوض رقم (٢٠) من اراضي الشوبك البالغة (٢٦٦) دونماً و (٦) م^٢ الموصوفة في اعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الدستور عدد (١٣٦٩١) والعرب اليوم عدد (٣٠٠٧) تاريخ ٢٠٠٥/٨/٢٩ لاغراض وزارة المياه والري / سلطة المياه لغايات حرم محطة صرف صحي.

ثانياً:- يتولى مدير الاراضي والمساحة بواسطة من ينتخبهم اجراء الكشف الحسي على العقارات المقرر حيازتها لاثبات اوصافها بصورة دقيقة ومفصلة للاستئناس بهذا الكشف عند تقدير قيمة التعويض.

* * * * *

٧- قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٥/١٠/١١ بالاستناد لاحكام المادة (١٩/أ) من قانون الاستملاك رقم (١٢) لسنة ١٩٨٧ وتعديلاته - الموافقة على التخلي عن استملاك ما مساحته (٨٦) م^٢ من قطعة الارض رقم (٢٩) من الحوض رقم (١٥) من اراضي مادبا لعدم حاجة سلطة المياه اليها.

هكذا من الأصول

٨- قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٥/١٠/١١ بالاستناد لأحكام المادتين (٤/ج، ١٧/أ) من قانون الاستملاك رقم (١٢) لسنة ١٩٨٧ وتعديلاته الموافقة على استملاك وحيازة مساحته (٢) دونماً و (١٦٧) م^٢ من قطعة الأرض رقم (٦٦) من الحوض رقم (٥) من اراضي مرور الموصوفة في اعلان الاستملاك المنشور في جريدتي العرب اليوم عدد (٣٠٠٧) والدستور عدد (١٣٦٩١) تاريخ ٢٠٠٥/٨/٢٩ استملاكاً مطلقاً لأغراض وزارة المياه والري /سلطة المياه لغايات محطة رفع صرف صحي حيازة فورية دون التقيد بالاجراءات المنصوص عليها في قانون الاستملاك على ان يتولى مدير الاراضي والمساحة بواسطة من ينتخبهم اجراء الكشف الحسي على العقارات المقرر حيازتها لاثبات اوصالها بصورة دقيقة ومفصلة للاستئناس بهذا الكشف عند تقدير قيمة التعويض.

* * * *

٩- قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٥/١٠/٤ بالاستناد لأحكام المادتين (٤/ج، ١٧/أ) من قانون الاستملاك رقم (١٢) لسنة ١٩٨٧ وتعديلاته الموافقة على استملاك وحيازة مساحته (٤٣) دونماً و (٨٥٧) م^٢ من قطعة الأرض رقم (٢) من الحوض رقم (١٩) من اراضي الكنه الموصوفة في اعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الراي عدد (١٢٧٥٥) والديار عدد (٤٢٧) تاريخ ٢٠٠٥/٨/٢٣ استملاكاً مطلقاً لأغراض وزارة المياه والري /سلطة المياه لغايات محطة تنقية صرف صحي حيازة فورية دون التقيد بالاجراءات المنصوص عليها في قانون الاستملاك على ان يتولى مدير الاراضي والمساحة بواسطة من ينتخبهم اجراء الكشف الحسي على العقارات المقرر حيازتها لاثبات اوصالها بصورة دقيقة ومفصلة للاستئناس بهذا الكشف عند تقدير قيمة التعويض.

* * * *

١٠- قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٥/١٠/١١ بالاستناد لأحكام المادتين (٤/ج، ١٧/أ) من قانون الاستملاك رقم (١٢) لسنة ١٩٨٧ وتعديلاته الموافقة على:-

أولاً:- ١- قرار لجنة الاستملاك والاملاك في امانة عمان الكبرى رقم (٤٤٠) تاريخ ٢٠٠٥/٨/٢٩ المتضمن الموافقة على استملاك وحيازة قطع الاراضي المبينة ارقامها ورقام واسماء احواضها واسماء مالكيها في الجدول الموضح بالقرار المشار اليه اعلاه مع ما عليها من منشآت وحيازة المساحات المستملكة سابقاً من قطع الاراضي المبينة ارقامها ورقام عليها من منشآت الموصوفة في اعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الدستور عدد (١٣٧٠٤) والعرب اليوم عدد (٣٠٢٠) تاريخ ٢٠٠٥/٩/١١ استملاكاً مطلقاً لأغراض امانة عمان الكبرى لغايات دمجها في سعة الشارع العام حيازة فورية دون التقيد بالاجراءات المنصوص عليها في قانون الاستملاك.

٢- قرار لجنة الاستملاك والاملاك في امانة عمان الكبرى رقم (٤٣٩) تاريخ ٢٠٠٥/٨/٢٩ المتضمن الموافقة على حيازة المساحة المستملكة سابقاً من قطعة الأرض رقم (١٤٧) من الحوض رقم (٣٣) المدينة حي (٣١) المهاجرين الشرقي البالغة (٦٣) م^٢ تقريباً مع ما عليها من منشآت لأغراض امانة عمان الكبرى لغايات دمجها في سعة الشارع العام واستملاك وحيازة المساحة المتبقية من قطعة الأرض المشار اليها اعلاه البالغة (٣٦٤) م^٢ تقريباً مع ما عليها من منشآت الموصوفة جميعها في اعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الراي عدد (١٢٧٧٤) والدستور عدد (١٣٧٠٤) تاريخ ٢٠٠٥/٩/١١ لأغراض امانة عمان الكبرى لغايات ساحات وحدائق ومباني عامة ومواقف سيارات حيازة فورية دون التقيد بالاجراءات المنصوص عليها في قانون الاستملاك.

٣- قرار لجنة الاستملاك والاملاك في امانة عمان الكبرى رقم (٤٣٨) تاريخ ٢٠٠٥/٨/٢٩ المتضمن الموافقة على تجديد استملاك وحيازة ساحات قطع الاراضي المبينة ارقامها ورقام واسماء احواضها واسماء مالكيها في الجدول الموضح بالقرار المشار اليه اعلاه والمستملكة (حق انتفاع وتصرف) الموصوفة في اعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الراي عدد (١٢٧٧٤) والغد عدد (٤٠٧) تاريخ ٢٠٠٥/٩/١١ استملاكاً مطلقاً لأغراض امانة عمان الكبرى لغايات اقامة مجمع للسيارات والباصات المؤقت عليها لمدة ستة اشهر اعتباراً من تاريخ ٢٠٠٥/٦/١٦ حيازة فورية دون التقيد بالاجراءات المنصوص عليها في قانون الاستملاك.

٤- قرار لجنة الاستملاك والاملاك في امانة عمان الكبرى رقم (٤٤٤) تاريخ ٢٠٠٥/٨/٢٩ المتضمن الموافقة على استملاك وحيازة ما مساحته (٢٨) م^٢ تقريباً من قطعة الأرض رقم (٧٧٣) من الحوض رقم (١) ابو القعفور الموصوفة في اعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الراي عدد (١٢٧٧٤) والدستور عدد (١٣٧٠٤) تاريخ ٢٠٠٥/٩/١١ استملاكاً مطلقاً لأغراض امانة عمان الكبرى (حق ارتفاق) بعرض (١) متر لغايات تمرير خط لتصريف مياه الامطار حيازة فورية دون التقيد بالاجراءات المنصوص عليها في قانون الاستملاك.

ثانياً:- يتولى مدير الاراضي والمساحة بواسطة من ينتخبهم اجراء الكشف الحسي على العقارات المقرر حيازتها لاثبات اوصالها بصورة دقيقة ومفصلة للاستئناس بهذا الكشف عند تقدير قيمة التعويض.

هكذا من الأشهر

الشؤون البلدية

إعلانات

صادرة عن وزير الشؤون البلدية / السيد توفيق محمود كريشان

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢٣٦) تاريخ ٢٠٠٤/٣/٧ الموافقة على مخطط تعديلات تنظيمية (تخفيض شارع من (١٤) متر إلى (١٢) متر وإلغاء جزء من شارع وتخفيض سعة جزء آخر إلى (٦) متر) ضمن الحوض رقم (٢٠) بصة الريحان.

وذلك في بلدية عجلون الكبرى / لواء قصبة عجلون وحسب المخطط التعديلي رقم (٦١) تاريخ ٢٠٠٥/٩/٨ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١/٤١٣) تاريخ ٢٠٠٥/٥/١٦ الموافقة على مخطط أحداث طريق ضمن القطعة رقم (٣٣٩) حوض رقم (٦) تل حجاج وخشفه في منطقة الصبيحي .

وذلك في بلدية العارضة الجديدة / لواء قصبة السلط وحسب المخطط التعديلي رقم (١) تاريخ ٢٠٠٥/٥/٢٩ ووضعه موضع تنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١/٥١٨) تاريخ ٢٠٠٥/٦/٧ الموافقة على مخطط أحداث طريق سعة ٤ متر ضمن القطعة رقم (٥) حوض رقم (٤٦) في منطقة فقوع

وذلك في بلدية عبدالله بن رولاحه/لواء فقوع وحسب المخطط التعديلي رقم (٢٢) تاريخ ٢٠٠٥/٨/٨ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢/٦٦٤) تاريخ ٢٠٠٥/٧/٢٥ الموافقة على مخطط تخفيض سعة منحنيات ضمن القطع ذوات الأرقام (٥٤٩، ٥٤٥) حوض رقم (١٥) في منطقة النزهة .

في بلدية اربد الكبرى / لواء قصبة اربد وذلك حسب المخطط التعديلي رقم (٣٧) تاريخ ٢٠٠٥/٨/٤ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢/٦٨٦) تاريخ ٢٠٠٥/٧/٣١ الموافقة على مخطط أحداث طريق سعة (٦ م) ضمن القطعة رقم (٢٧) حوض رقم (٢) من أراضي الفيصلية .

في بلدية لواء الموقر / لواء الموقر وذلك حسب المخطط التعديلي رقم (١٠) تاريخ ٢٠٠٥/٨/٧ ووضعه موضع التنفيذ

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢/٦٩٦) تاريخ ٢٠٠٥/٨/١ الموافقة على مخطط تغيير صفه استعمال من زراعي الى سكن (ج) ضمن الحوض رقم (٢٩) من أراضي البويضة ضمن تنظيم قريه الصهاه

وذلك في بلدية رحاب الجديد/لواء قصبة المفرق وحسب المخطط التعديلي رقم (٤) تاريخ ٢٠٠٥/٨/٨ ووضعه موضع التنفيذ .

هكذا من الأشهر

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٧٠٨) تاريخ ٢٠٠٥/٨/٤ الموافقة على مخطط احداث شارع ضمن الحوض رقم (٢) التربه من اراضي الفيضليه وذلك في بلدية لواء الموقر /لواء الموقر وحسب المخطط التعديلي رقم (٢) تاريخ ٢٠٠٥/٨/١٥ ووضعه موضع التنفيذ.

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢/٧١٦) تاريخ ٢٠٠٥/٨/١٧ الموافقة على مخطط إضافة تنظيم بأحكام سكن (ج) وتطبيق أحكام سكن (د) لفضلة القطعة رقم (٤٢) ضمن الحوض رقم (١٧) عيكل من أراضي صخرة.

في بلدية الجنيد /لواء قصبة عجلون وذلك حسب المخطط التعديلي رقم (٢٥) تاريخ ٢٠٠٥/٨/٢٢ ووضعه موضع التنفيذ

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٧٤٥) تاريخ ٢٠٠٥/٨/٢٥ الموافقة على مخطط تعديل شارع واحداث اخر ضمن الاحواض ذوات الارقام (٢) قعيس من اراضي ام القطين و (١٩) الكوم من اراضي المكيفته في بلدية ام القطين والمكيفته /لواء البادية الشماليه وذلك حسب المخطط المعد لهذه الغاية واعلانه للاعتراض لمدة شهر اعتبارا من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية .

يجوز لذوي العلاقه الاطلاع على التعديلات المبينه على السخبط المذكور في مكاتب اللجنة اللوائيه المشتركة للواء البادية الشماليه ومكاتب بلدية ام القطين والمكيفته وتقديم اعتراضاتهم الى امين سر مجلس التنظيم الاعلى باليد او البريد المسجل خلال مدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢/٧٥٥) تاريخ ٢٠٠٥/٨/٢٩ الموافقة على مخطط تخفيض سعة منحني ضمن القطعة رقم (١٩٩٢) حوض رقم (١٤) في منطقة البارحة .

وذلك في بلدية اربد الكبرى / لواء قصبة اربد وذلك حسب المخطط التعديلي المعد لهذه الغاية ووضعه موضع التنفيذ

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٣/٧٥٥) تاريخ ٢٠٠٥/٨/٢٩ الموافقة على مخطط تخفيض سعة منحني ضمن القطعة رقم (٦٤) حوض رقم (١٠) البلد في منطقة البارحة .

وذلك في بلدية اربد الكبرى / لواء قصبة اربد وذلك حسب المخطط التعديلي المعد لهذه الغاية ووضعه موضع التنفيذ

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢/٧٥٨) تاريخ ٢٠٠٥/٨/٢٩ الموافقة على مخطط احداث طريق سعة ٦ متر ضمن الحوض رقم (٢٢) من اراضي منطقة الطره وذلك في بلدية سهل حوران /لواء الرمثا وحسب المخطط التعديلي رقم (٤٦) تاريخ ٢٠٠٥/٩/٧ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٧٦٠) تاريخ ٢٠٠٥/٨/٢٩ الموافقة على مخطط تعديل مسار طريق ضمن الحوض رقم (٤) كرم الشيخ من أراضي تبنة .

في بلدية دير أبي سعيد الجديدة /لواء الكوره وذلك حسب المخطط التعديلي رقم (٤) تاريخ ٢٠٠٥/٧/١٧ ووضعه موضع التنفيذ

هكذا من المأهول

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١/٧٦٢) تاريخ ٢٠٠٥/٨/٣١ الموافقة على مخطط تعديل مسار شارع ضمن الحوض رقم (١٣) وادي القرية من أراضي عين جنا وعدم الموافقة على اعتماد الطريق .

في بلدية عجلون الكبرى / لواء قصبة عجلون وذلك حسب المخطط التعديلي رقم (٢٩) تاريخ ٢٠٠٥/٩/٦ ووضع موضع التنفيذ

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٦/٧٦٢) تاريخ ٢٠٠٥/٨/٣١ الموافقة على مخطط تخفيض سعة شارع من (٤م) إلى (١٢م) ضمن الحوض رقم (٢٠) بصمة ربحان من أراضي عين جنا .

في بلدية عجلون الكبرى / لواء قصبة عجلون وذلك حسب المخطط التعديلي رقم (٣٠) تاريخ ٢٠٠٥/٩/٨ ووضع موضع التنفيذ

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ١/٧٦٨ تاريخ ٢٠٠٥/٩/٤ الموافقة على مخطط تعديل مسار طريق ضمن الحوض رقم (١٤) عيون الجاموس من أراضي ناعور، لواء ناعور

وذلك حسب المخطط المعد لهذه الغاية وإعلانه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية .

يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على التعديلات المبينة على المخطط المذكور في مكاتب اللجنة اللوائية المشتركة لمحافظة العاصمة ومكاتب بلدية ناعور الجديدة وتقديم اعتراضاتهم الى أمين سر مجلس التنظيم الأعلى باليد أو البريد المسجل خلال مدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ٧٦٤ تاريخ ٢٠٠٥/٨/٣١ الموافقة على مخطط إلغاء شارع وإحداث نهاية منفلة ضمن القطع ذوات الأرقام (٧٦، ٧٩) حوض رقم (٢) من أراضي النبي هود/ لواء قصبة جرش وحسب المخطط التعديلي رقم (٨) تاريخ ٢٠٠٥/٩/٨ ووضع موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١/٧٧٦) تاريخ ٢٠٠٥/٩/٨ عدم الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من سكن (ب) الى تجاري طولي ضمن الحوض رقم (٨) ام السماق .

وذلك في بلدية مرج الحمام / لواء وادي السير .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٥/٧٧٩) تاريخ ٢٠٠٥/٩/٨ الموافقة على مخطط إحداث شوارع وطرق ضمن الأحواض ذوات الأرقام (٤، ٥، ٧) من أراضي برزه .

وذلك في بلدية ذيبان الجديدة / لواء ذيبان وذلك حسب المخطط التعديلي رقم (٩) تاريخ ٢٠٠٥/٩/١٩ ووضع موضع التنفيذ

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢/٧٨٧) تاريخ ٢٠٠٥/٩/١١ الموافقة على مخطط إلغاء وإحداث شارع ضمن الأحواض ذوات الأرقام (٨) سوط البيادر و (١٠) ام الصرفان مدين من أراضي منطقة زيد بن حارثة وذلك في بلدية الكرك الكبرى / لواء قصبة الكرك وحسب المخطط التعديلي رقم (١٢) تاريخ ٢٠٠٥/٩/١٥ ووضع موضع التنفيذ .

هذه من الأصول

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٧٨٦) تاريخ ٢٠٠٥/٩/١١ الموافقة على مخطط إحداث شارع تنظيمي سعة (١٢م) ضمن الأحواض ذوات الأرقام (٢، ٥) من أراضي ترابه وأريحا .

وذلك في لواء /القصر وذلك حسب المخطط التعديلي رقم (٣) تاريخ ٢٠٠٥/٩/١٨ ووضعه موضع التنفيذ

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٥/٧٩٤) تاريخ ٢٠٠٥/٩/١٤ الموافقة على مخطط إحداث طريق ضمن القطعة رقم (٢٩) حوض رقم (١٢) جريش من أراضي سيحان في منطقة خالد بن الوليد

وذلك في بلدية العارضة الجديدة/لواء قصبة السلط وحسب المخطط التعديلي رقم (٢) تاريخ ٢٠٠٥/٩/٢١ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١/٧٩٨) تاريخ ٢٠٠٥/٩/١٩ الموافقة على مخطط تعديل شارع ضمن الحوض رقم (٢) المراد في منطقة المرج وذلك في بلدية الكرك الكبرى وحسب المخطط التعديلي رقم (٢٩) تاريخ ٢٠٠٥/٩/٢١ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٣/٧٩٤) تاريخ ٢٠٠٥/٩/١٤ عدم الموافقة على مخطط إحداث طريق سعة ٦ متر لغاية الخدمات ضمن الحوض رقم (١) ببر الجهير في منطقة خالد بن الوليد ، وذلك في بلدية العارضة الجديدة / لواء قصبة السلط .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١/٧٩٩) تاريخ ٢٠٠٥/٩/١٩ الموافقة على مخطط إحداث شارع وإلغاء نهاية مغلقة ضمن الأحواض ذوات الأرقام (٣) تلعة الهلسة و(٤) المحروقات من أراضي الروضة في منطقة الربة .

وذلك في بلدية شيحان / لواء القصر وذلك حسب المخطط التعديلي رقم (٥) تاريخ ٢٠٠٥/٩/٢٦ ووضعه موضع التنفيذ

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١/٨٠٩) تاريخ ٢٠٠٥/٩/٢١ الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من سكن (ب) إلى سكن (ج) ضمن الحوض رقم (١٢) البلد .

في بلدية الفحيص / لواء ماحص والفحيص وذلك حسب المخطط التعديلي رقم (٦) تاريخ ٢٠٠٥/٩/٢٥ ووضعه موضع التنفيذ

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٤/٨٠٩) تاريخ ٢٠٠٥/٩/٢١ الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من زراعي خارج التنظيم إلى سكن (أخضر) ضمن الحوض رقم (٨) أم رجم .

وذلك في بلدية الفحيص / لواء ماحص والفحيص وذلك حسب المخطط التعديلي رقم (١٦) تاريخ ٢٠٠٥/٩/٢٥ ووضعه موضع التنفيذ

هكذا من الأشغال

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٨١٠) تاريخ ٢٠٠٥/٩/٢١ الموافقة على مخطط إضافة تنظيم ضمن الأحواض ذوات الأرقام (٢) أبو الرضان و (١) من أراضي ماحص .

في بلدية ماحص / لواء ماحص والفحيص وذلك حسب المخطط التعديلي رقم (٧٦) تاريخ ٢٠٠٥/٩/٢٨ ووضعه موضع التنفيذ

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٨١٨) تاريخ ٢٠٠٥/٩/٢٢ الموافقة على تصديق مخطط إحداث شارع سعة (١٦م) ضمن الحوض رقم (٧٢) الميه من أراضي العيص / لواء قصبة الطفيلة ، تصديقاً مؤقتاً .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢/٨١٩) تاريخ ٢٠٠٥/٩/٢٢ الموافقة على مخطط إضافة تنظيم ضمن الحوض رقم (٨) التركمانية في منطقة الفيصلية في بلدية مادبا الكبرى / لواء قصبة مادبا

وذلك حسب المخطط المعد لهذه الغاية وإعلانه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية .

يجوز لذوي العلاقة الإطلاع على التعديلات المبينة على المخطط المذكور في مكاتب اللجنة اللوائية للتنظيم لبلدية مادبا الكبرى ومكاتب بلدية مادبا الكبرى وتقديم اعتراضاتهم إلى أمين سر مجلس التنظيم الأعلى باليد أو البريد المسجل خلال مدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٨٢٠) تاريخ ٢٠٠٥/٩/٢٢ الموافقة على مخطط إحداث طريق ضمن الأحواض ذوات الأرقام (١٢) من أراضي مليح و (١٧) من أراضي لب .

وذلك في بلدية لب ومليح / لواء ذيبان وحسب المخطط التعديلي رقم (١٧) تاريخ ٢٠٠٥/٩/٢٩ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١/٨٢٢) تاريخ ٢٠٠٥/٩/٢٢ الموافقة على مخطط إضافة تنظيم ضمن القطع ذوات الأرقام (٣٧، ٤١) حوض رقم (٩) من أراضي الحاتمية .

في بلدية لواء الموقر / لواء الموقر وذلك حسب المخطط التعديلي رقم (١٩) تاريخ ٢٠٠٥/٩/٢٨ ووضعه موضع التنفيذ

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٣/٨٢٣) تاريخ ٢٠٠٥/٩/٢٢ الموافقة على مخطط إحداث شوارع ضمن الأحواض ذوات الأرقام (٩، ١٢، ١٣) من أراضي بريك

وذلك في لواء / الجيزة وذلك حسب المخطط التعديلي رقم (١) تاريخ ٢٠٠٥/٩/٢٦ ووضعه موضع التنفيذ

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢/٨٣١) تاريخ ٢٠٠٥/٩/٢٥ عدم الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من تجاري طولي بارتداد امامي إلى تجاري طولي بدون ارتداد ضمن الحوض رقم (٦) البلد وذلك في بلدية جرش الكبرى / لواء قصبة جرش .

هكذا من الأشغال

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١/٨٣١) تاريخ ٢٥/٩/٢٠٠٥ الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من سكن (د) إلى تجاري طولي ضمن الحوض رقم (٦) البلد من أراضي جرش .

وذلك في بلدية جرش الكبرى/ لواء قصبة جرش وذلك حسب المخطط التعديلي رقم (٧١) تاريخ ٢/١٠/٢٠٠٥ ووضعه موضع التنفيذ

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٥/٨٣١) تاريخ ٢٥/٩/٢٠٠٥ عدم الموافقة على مخطط إضافة القطعة رقم (١) حوض رقم (١٢) الرشيدة للتنظيم .

وذلك في بلدية جرش الكبرى / لواء قصبة جرش .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٧/٨٣١) تاريخ ٢٥/٩/٢٠٠٥ عدم الموافقة على مخطط تعديل مسار شارع ضمن الحوض رقم (٤٩) البلد من أراضي سوف .

وذلك في بلدية جرش الكبرى / لواء قصبة جرش .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٤/٨٣٢) تاريخ ٢٥/٩/٢٠٠٥ عدم الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من سكن ريفي إلى سكن (ج) وتوسعة وإحداث طريق ضمن الحوض رقم (١) من أراضي ريمون .

وذلك في بلدية المعراض/ لواء قصبة جرش .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢/٨٣٢) تاريخ ٢٥/٩/٢٠٠٥ عدم الموافقة على مخطط إحداث طريق سعة أمتر ضمن القطعة رقم (٧٨) حوض رقم (١٧) من أراضي الكته وذلك في بلدية المعراض/ لواء قصبة جرش .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ٣/٨٣٢ تاريخ ٢٥/٩/٢٠٠٥ ، عدم الموافقة على المخطط تغيير صفة استعمال من سكن ريفي إلى سكن (ب) ضمن الحوض رقم (٢) البلد من أراضي ريمون وذلك في بلدية المعراض / لواء قصبة جرش .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٨٣٣) تاريخ ٢٥/٩/٢٠٠٥ الموافقة على مخطط إحداث طريق سعة (٦ م) ضمن الحوض رقم (١٠) عراق ضيف الله من أراضي عنجرة .

وذلك في بلدية عجلون الكبرى / لواء قصبة عجلون وذلك حسب المخطط التعديلي رقم (٣٤) تاريخ ٣/١٠/٢٠٠٥ ووضعه موضع التنفيذ

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢/٨٣٧) تاريخ ٢٦/٩/٢٠٠٥ الموافقة على مخطط تخفيض سعة جزء من شارع سعة (١٠م) ضمن الحوض رقم (٩) البلد من أراضي بيلا .

وذلك في بلدية الكفارات/ لواء بني كنانة وذلك حسب المخطط التعديلي رقم (٥) تاريخ ٣/١٠/٢٠٠٥ ووضعه موضع التنفيذ

هكذا من الأشغال

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٤/٨٣٦) تاريخ ٢٠٠٥/٩/٢٦ ، عدم الموافقة على مخطط تخفيض سعة شارع من ١٢ متر إلى ١٠ متر ضمن الحوض رقم (١) من أراضي حكما

وذلك في بلدية اربد الكبرى/ لواء قصبة اربد .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ٢/٨٣٥ تاريخ ٢٠٠٥/٩/٢٥ ، عدم الموافقة على المخطط إضافة باقي القطعة رقم (١٤٧) للتنظيم ضمن الحوض رقم (١٨) من أراضي صخره وذلك في بلدية الجند/ لواء قصبة عجلون .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ٣/٨٣٩ تاريخ ٢٠٠٥/٩/٢٦ ، عدم الموافقة على مخطط تعديلات تنظيمية ضمن الحوض رقم (٥) من أراضي دير السعنه وذلك في بلدية الطيبة الجديدة/ لواء الطيبة .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢/٨٤٠) تاريخ ٢٠٠٥/٩/٢٦ عدم الموافقة على مخطط إحداث طريق سعة (٣ م) ضمن الحوض رقم (٢٨) من أراضي الرمثا .

وذلك في بلدية الرمثا الجديدة / لواء الرمثا .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ٣/٨٤٠ تاريخ ٢٠٠٥/٩/٢٦ ، عدم الموافقة على مخطط تخفيض سعة شارع من (١٢) متر إلى (١٠) متر ضمن الحوض رقم (٣٥) من أراضي الرمثا وذلك في بلدية الرمثا الجديدة / لواء الرمثا .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٨٤٢) تاريخ ٢٠٠٥/٩/٢٦ ، عدم الموافقة على مخطط إحداث طريق ٦ متر ضمن القطعة رقم (٢٩) من أراضي حمود / لواء القصر وحسب المخطط التعديلي رقم (١) تاريخ ٢٠٠٥/٩/٢٧ ووضع موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٣/٨٤١) تاريخ ٢٠٠٥/٩/٢٨ عدم الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من سكن (ب) الى تجاري طولي بارتداد (٥) متر ضمن الحوض رقم (١٣) من أراضي ناعور وذلك في بلدية ناعور الجديدة / لواء ناعور .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٤/٨٤٨) تاريخ ٢٠٠٥/٩/٢٨ عدم الموافقة على مخطط تخفيض الارتداد التجاري الأمامي من (١٠ م) إلى (٤ م) ضمن القطعة رقم (٥٢٨) حوض رقم (٥) الفحيفية من أراضي رحم الشامي الغربي وسالم .

وذلك في بلدية لواء الموقر / لواء الموقر .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٨٥٠) تاريخ ٢٠٠٥/٩/٢٨ عدم الموافقة على مخطط إحداث طريق سعة (٦) متر ضمن الاحواض ذوات الأرقام (١٧، ١٨) من أراضي لب .

وذلك في بلدية لب ومليح / لواء ذبيان .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١/٨٥٤) تاريخ ٢٠٠٥/٩/٢٩ عدم الموافقة على مخطط تعديل مسار شارع ضمن الحوض رقم (١٦) بلعاس وذلك في بلدية ناعور الجديدة/ لواء ناعور

هكذا من المأمور

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (٤/٨٣٦) تاريخ ٢٠٠٥/٩/٢٦ . عدم الموافقة على مخطط تخفيض سعة شارع من ١٢ متر الى ١٠ متر ضمن الحوض رقم (١) من اراضي حكما

وذلك في بلدية اربد الكبرى/ لواء قصبة اربد .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٢/٨٣٥ تاريخ ٢٠٠٥/٩/٢٥ ، عدم الموافقة على المخطط اضافة باقي القطعة رقم (١٤٧) للتنظيم ضمن الحوض رقم (١٨) من اراضي صخره وذلك في بلدية الجنيد/ لواء قصبة عجلون .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٣/٨٣٩ تاريخ ٢٠٠٥/٩/٢٦ ، عدم الموافقة على مخطط تعديلات تنظيمية ضمن الحوض رقم (٥) من اراضي دير السعنه وذلك في بلدية الطيبة الجديدة/ لواء الطيبة .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (٢/٨٤٠) تاريخ ٢٠٠٥/٩/٢٦ عدم الموافقة على مخطط احداث طريق سعة (٣ م) ضمن الحوض رقم (٢٨) من اراضي الرمثا .

وذلك في بلدية الرمثا الجديدة / لواء الرمثا .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٣/٨٤٠ تاريخ ٢٠٠٥/٩/٢٦ ، عدم الموافقة على مخطط تخفيض سعة شارع من (١٢) متر الى (١٠) متر ضمن الحوض رقم (٣٥) من اراضي الرمثا وذلك في بلدية الرمثا الجديدة / لواء الرمثا .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (٨٤٢) تاريخ ٢٠٠٥/٩/٢٦ الموافقة على مخطط احداث طريق ٦ متر ضمن القطعة رقم (٧٩) حوض رقم (٥) من اراضي حمود / لواء القسر . وحسب المخطط التعديلي رقم (١) تاريخ ٢٠٠٥/٩/٢٧ ووضع موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (٣/٨٤٦) تاريخ ٢٠٠٥/٩/٢٨ عدم الموافقة على مخطط تنبير صفاة استعمال من سكن (ب) الى تجاري طولي بارتداد (٥) متر ضمن الحوض رقم (١٣) من اراضي ناعور وذلك في بلدية ناعور الجديدة/ لواء ناعور .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (٤/٨٤٨) تاريخ ٢٠٠٥/٩/٢٨ عدم الموافقة على مخطط تخفيض الارتداد التجاري الامامي من (١٠ م) الى (٤ م) ضمن القطعة رقم (٥٢٨) حوض رقم (٥) الفحيفية من اراضي رجم الشامي الغربي وسالم .

وذلك في بلدية لواء الموقر / لواء الموقر .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (٨٥٠) تاريخ ٢٠٠٥/٩/٢٨ عدم الموافقة على مخطط احداث طريق سعة (٦) متر ضمن الاحواض ذوات الأرقام (١٧، ١٨) من اراضي لب .

وذلك في بلدية لب ومليح / لواء ذيبان .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (١/٨٥٤) تاريخ ٢٠٠٥/٩/٢٩ عدم الموافقة على مخطط تعديل مسار شارع ضمن الحوض رقم (١٦) بلعاس وذلك في بلدية ناعور الجديدة/ لواء ناعور

هكذا من الأصول

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٨٥٣) تاريخ ٢٠٠٥/٩/٢٨ عدم الموافقة على مخطط استحداث طريق سعة (٤) متر ضمن القطع ذوات الأرقام (٤٠، ٣٩، ٢١٨) حوض رقم (٢٠) حصلون الشرقي .

وذلك في بلدية الفحيص / لواء ماحص والفحيص .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٨٥٥) تاريخ ٢٠٠٥/٩/٢٩ الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من سكن (أخضر) إلى تجاري محلي (للجزء المقام عليه المخازن فقط) ضمن الحوض رقم (٤) الحمر .

وذلك في بلدية الفحيص / لواء ماحص والفحيص وذلك حسب المخطط التعديلي رقم (٢٩) تاريخ ٢٠٠٥/١٠/٥ ووضع موضع التنفيذ

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢/٨٧٠) تاريخ ٢٠٠٥/١٠/٣ الموافقة على مخطط تعديل منحى ضمن القطعة رقم (٢٠٠٠) حوض رقم (٧) بركة برخ ، وذلك في بلدية الزرقاء / لواء قصبة الزرقاء وحسب المخطط التعديلي رقم (٣٨) تاريخ ٢٠٠٥/١٠/٥ ووضع موضع تنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٣/٨٤٨) تاريخ ٢٠٠٥/٩/٢٨ عدم الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من سكن (ب) إلى تجاري ضمن الحوض رقم (٥) من أراضي رجم الشامي الغربي وسالم .

وذلك في بلدية لواء الموقر / لسواء الموقر .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١/٨٧٢) تاريخ ٢٠٠٥/١٠/٣ الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من سكن (أ) و (ج) إلى تجاري ضمن الحوض رقم (٧٩) الميامين الشمالي من أراضي السلط

وذلك في بلدية السلط الكبرى/لواء قصبة السلط وحسب المخطط التعديلي رقم (٥٦) تاريخ ٢٠٠٥/١٠/٦ ووضع موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٨٧٣) تاريخ ٢٠٠٥/١٠/٣ الموافقة على مخطط تخفيض سعة شارع من (١٠م) إلى (٦م) ضمن القطع ذوات الأرقام (٨، ٨٥، ٨٦) حوض رقم (٩) المريج / سوميا من أراضي السلط .

وذلك في لواء / قصبة السلط وحسب المخطط التعديلي رقم (٩) تاريخ ٢٠٠٥/١٠/٥ ووضع موضع التنفيذ

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٨٧٧) تاريخ ٢٠٠٥/١٠/٥ عدم الموافقة على مخطط تخفيض سعة شارع من ١٢ متر إلى ٦ متر ضمن الحوض رقم (١٤) من أراضي الحميدية وذلك في بلدية الصالحية ونايفه /لواء البادية الشمالية .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢/٨٧٦) تاريخ ٢٠٠٥/١٠/٥ عدم الموافقة على مخطط الغاء طريق ضمن الحوض رقم (١٤) البلد في منطقة حوشا وذلك في بلدية حوشا الجديدة /لواء البادية الشمالية الغربية .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١/٨٧٦) تاريخ ٢٠٠٥/١٠/٥ عدم الموافقة على مخطط الغاء جزء من شارع ضمن الحوض رقم (١٤) من أراضي حوشا وذلك في بلدية حوشا الجديدة/لواء البادية الشمالية الغربية .

هكذا من الأشغال

إعلانات

صادرة عن رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى
المهندس نضال الحديدي

تعلن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها
قررت بقرارها رقم (٢٦٥) تاريخ ٢٠٠٤/٥/٩ الموافقة على المخطط
التعديلي التنظيمي رقم (أع/٢٠٠٣/٢١٤/طارق) المتضمن :- تحويل استعمال جزء
من القطعة رقم (٣٧) حوض (٦) حويجر من استعمال خاص لأغراض القوات المسلحة إلى
سكن (ب) شريطة التوحيد مع القطعة الأمامية رقم (٩٦٥) وقيل تصديق القرار وكما هو
موضح على المخطط في منطقة (طارق) ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من
المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦.

تعلن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها
رقم (٥٠٦) تاريخ ٢٠٠٥/٧/١٠ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي
رقم (أع/٢٠٠٥/٢٣٣/طارق) المتضمن :- تحويل استعمال القطعة رقم (٢٢٠٦) حوض
(٨) المياله من تجاري محلي ضمن سكن (ج) إلى سكن (ج) شريطة إرفاق اقرار وتعهد بعدم
المطالبة بأي تعويض وإن لا يترتب على الامانة أية التزامات مالية وكما هو موضح على المخطط
في منطقة (طارق) ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون
تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦.

تعلن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٥٣٨) تاريخ
٢٠٠٥/٧/٢٤ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أع/٢٠٠٥/٣٩٧/تلاخ العلي) المتضمن
تغيير استعمال جزء من قطعة الأرض رقم (٤٤٩) حوض (١) الغمقة من سكن (أ) إلى تجاري عادي
بأحكام خاصة كما جاء بالمخطط أع/٩٢/٦٧/تلاخ العلي واستيفاء تعويض بواقع اربعون ديناراً للمتر
المربع الواحد من مساحة الجزء المراد تحويل صفة استعماله بالاستناد للمادة (٤٧) من قانون التنظيم وكما
هو موضح على المخطط في منطقة (تلاخ العلي) ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة
(٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦.

تعلن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت
بقرارها رقم (٦٥٥) تاريخ ٢٠٠٥/٨/٢٨ الموافقة على إسداء المخطط التعديلي
التنظيمي رقم (أع/٢٠٠٥/١٦٨/زهران) المتضمن :- تحويل استعمال القطعة (٤٠٨) حوض
(٢٨) خربة عيودون من سكن (ب) بأحكام عيودون إلى تجاري محلي ضمن سكن (ب) بأحكام عيودون
وبأحكام خاصة (ارتداد امامي ٨ متر من شارع سدد عبده شموط وارتداد (٨) م من جهة الطريق
المحاذاة للقطعة وارتداد جانبي (٤) متر من جهة القطعة ٤٤٩) واستيفاء تعويض بواقع (١٢٥)
مائة وخمسة وعشرون ديناراً / م ٢ للوحدة من مساحة القطعة بالاستناد للمادة (٤٧) من قانون
التنظيم يتم استيفاؤها قبل تصديق المخطط ومن خلال الدائرة القانونية حيث يمكن لـ
العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (زهران) أثناء الدوام الرسمي
ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى إذا كان هناك ما
يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة
السالفة الذكر.

تعلن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت
بقرارها رقم (٦٥٩) تاريخ ٢٠٠٥/٨/٢٨ الموافقة على إسداء المخطط التعديلي
التنظيمي رقم (أع/٢٠٠٥/٢٢٠/ام قصير) المتضمن :- تعديل مسار شارع ضمن قطع الاراضي
المبينة ارقامها في حوض (١٨) حجار النوابسة حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط
المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (ام قصير) أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ
نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه
تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر.

تعلن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت
بقرارها رقم (٧٦١) تاريخ ٢٠٠٥/٩/٢٥ الموافقة على إسداء المخطط التعديلي
التنظيمي رقم (أع/٢٠٠٥/٢٤١/طارق) المتضمن :- اعطاء صفة استعمال سكن (ج) لقطعة
الأرض رقم (١٥) حوض (٣) عين رباط حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط
المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (طارق) أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر
الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم
اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر.

هكذا من الأشهر

تعن اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٧٦٢) تاريخ ٢٠٠٥/٩/٢٥ الموافقة على إيداع المخطط التعديلي المتضمن :- تخفيض الارتدادات للقطعة رقم (١٨٢) حوض (٧) ام زعرورة إلى (٣) متر حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (صويلح) أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

تعن اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (١٩٦٦) تاريخ ٢٠٠٥/٩/١١ الموافقة على إيداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ/ع/٢٠٠٥/٥٤٤/وادي السير) المتضمن : تحويل صفة الاستعمال لقطعة الأرض رقم (٩٦٧) حوض (٩) ام السماق الجنوبي من سكن الى مكاتب وحسب قرار اللجنة اللوائية - ابنية - رقم (١٣٩٢) تاريخ ٢٠٠٥/٧/٢٤ مع استيفاء تعويض بواقع (٣٠) دينار / م/ الواحد من مساحة القطعة تستوفي قبل تصديق المخطط من خلال الدائرة القانونية بالاستناد للمادة ٤٧ من قانون التنظيم مع ملاحظة استيفاء فرق الرسوم الإنشائية كمكاتب حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (وادي السير) أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

تعن اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٧١٣) تاريخ ٢٠٠٥/٩/١٨ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ/ع/٢٠٠٥/٢٠٧/الجببية) المتضمن : تحويل استعمال جزء من قطعة الأرض رقم (٧٦٠) حوض (١) ابو العوف لوحة (٤) من سكن (١) باحكام خاصة طابقين ورواف الى تجاري محلي ضمن سكن (١) باحكام خاصة بارتفاع طابقين وتحويل استعمال من تجاري محلي ضمن سكن (أ) بارتفاع طابقين ورواف الى تجاري محلي ضمن سكن (أ) بارتفاع طابقين وكما هو موضح على المخطط في منطقة (الجببية) ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ .

تعن اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٦٩٧) تاريخ ٢٠٠٥/٩/١١ الموافقة على إيداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ/ع/٢٠٠٥/٥٤٣/وادي السير) المتضمن : تحويل صفة استعمال قطع الأراضي الخالية الواقعة على شارع عبد الله غوشة من سكن الى تجاري محلي بارتفاع ٨ متر - ولمن يرغب - شريطة عدم إنشاء أسوار أو أية عوائق ضمن الارتداد الذي يسمح بالتوحيد على أن لا يتجاوز عمق التجاري عن (٣٠) متراً مع استيفاء تعويض بواقع (٥٠) دينار/م/ الواحد من مساحة القطع المشمولة بالافتراح، وكذلك تحويل استعمال قطع الأراضي المقام بها ابنية والواقع على نفس الشارع من سكن الى مكاتب - ولمن يرغب - مع استيفاء تعويض بواقع (٢٠) دينار/م/ الواحد من مساحة القطع المشمولة بالافتراح وذلك بالاستناد للمادة (٤٧) من قانون التنظيم تستوفي قبل تصديق المخطط ومن خلال الدائرة القانونية مع ملاحظة استيفاء فرق الرسوم الإنشائية بالنسبة لقطع الأراضي المقام عليها ابنية والمرخصة سكن حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (وادي السير) أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

تعن اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٦٩٩) تاريخ ٢٠٠٥/٩/١١ الموافقة على إيداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ/ع/٢٠٠٥/٤١٧/تلالع العلي) المتضمن : تعديل عدد الأدوار لقطعة الأرض رقم (١٣٦٠) حوض (٧) ام الضباع لتصبح أربعة أدوار مع إلغاء تعويض بواقع (٣٠) ثلاثون ديناراً / م/ الواحد من مساحة القطعة، يتم استيفاؤها قبل تصديق المخطط ومن خلال الدائرة القانونية - وباقي القطع المبينة على المخطط المقترح لمن يرغب - شريطة إلغاء التعويض بواقع (٣٠) ثلاثون ديناراً / م/ الواحد من مساحة القطع بالاستناد للمادة (٤٧) من قانون التنظيم تستوفي قبل التصديق ومن خلال الدائرة القانونية حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (تلالع العلي) أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

هكذا من الأصول

تعلم اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في امانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٧١٦) تاريخ ٢٠٠٥/٩/١٨ الموافقة على ايداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ/ع/٣٢٨/٢٠٠٥) القويضة المتضمن :- استحداث شارع سعة (١٢) متر ضمن القطعة رقم (٣٢) حوض (٤) حنو الاشقر لوحة (١) حيث يمكن لذوي العلاقة الإطّلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (القويضة) أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الاعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى اذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في المكان المشار اليه اعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

تعلم اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في امانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٧١٨) تاريخ ٢٠٠٥/٩/١٨ الموافقة على ايداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ/ع/٣٣٠/٢٠٠٥) القويضة المتضمن :- استحداث وإنشاء شوارع واعطاء صفة استعمال سكن (ج) لقطع الاراضي المبينة ارقامها ضمن حوض (٥) حنو عباس حيث يمكن لذوي العلاقة الإطّلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (القويضة) أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الاعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى اذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في المكان المشار اليه اعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

تعلم اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في امانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٧٢٠) تاريخ ٢٠٠٥/٩/١٨ الموافقة على ايداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ/ع/٣٣٢/٢٠٠٥) القويضة المتضمن :- تحويل صفة استعمال من سكن (ب) (ج) الى تجاري محلي ضمن السكن الواقعة فيه وذلك لقطع الاراضي ذوات الارقام (١٢٧٩٠ ، ١٢٧٨٠ ، ١٢٧٩٠) حوض (٦) ام انينات واستيفاء تعويض بواقع عشرة دنانير ٢م/ الواحد من مساحة القطعة الواحدة بالاستناد للمادة (٤٧) من قانون التنظيم يتم استيفاؤها قبل تصديق المخطط ومن خلال الدائرة القانونية حيث يمكن لذوي العلاقة الإطّلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (القويضة) أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الاعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى اذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في المكان المشار اليه اعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

تعلم اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في امانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٧٢١) تاريخ ٢٠٠٥/٩/١٨ الموافقة على ايداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ/ع/٣٣٣/٢٠٠٥) القويضة المتضمن :- تحويل استعمال قطع الاراضي المبينة ارقامها ضمن حوض (٢) البلد لوحة (١) (٧٠٥٠١) من سكن (ج) الى تجاري محلي باحكام خاصة ولمن يرغب :

١. الارتداد الامامي (١٠) متر .
 ٢. عمق التجاري لا يزيد عن (٣٠) متر ويسمح بالتوحيد مع القطعة الخلفية حتى عمق (٣٠)م
 ٣. تاخذ القطع المطلة على شارع الـ (١٦) متر الاستعمال التجاري فقط .
 ٤. ما يزيد على عمق (٣٠) متر يأخذ صفة الاستعمال المجاور .
 ٥. لا تعطى القطع الغير صالحة للاعمار صفة الاستعمال حسب الاحكام المقترحة .
- واستيفاء تعويض بواقع عشرة دنانير/٢م/ الواحد من مساحة القطع المشمولة بالاقتراح بالاستناد للمادة (٤٧) من قانون التنظيم يتم استيفاؤها من خلال الدائرة القانونية وقبل تصديق المخطط حيث يمكن لذوي العلاقة الإطّلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (القويضة) أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الاعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى اذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في المكان المشار اليه اعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

تعلم اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في امانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٧٢٩) تاريخ ٢٠٠٥/٩/١٨ الموافقة على ايداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ/ع/٤٢٠/٢٠٠٥) نلاع العلي المتضمن :- تحويل صفة استعمال قطعة الارض رقم (٥٥) حوض (٩) ام شومرة من سكن ريفي الى سكن اخضر ضمن سكن (أ) . الحد الأدنى للأفراز دونمين والنسبة المئوية (٢٥%) واستيفاء تعويض بواقع دينار واحد ٢م/ الواحد من مساحة القطعة بالاستناد للمادة (٤٧) من قانون التنظيم يتم استيفاؤها قبل تصديق المخطط ومن خلال الدائرة القانونية حيث يمكن لذوي العلاقة الإطّلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (نلاع العلي) أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الاعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى اذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في المكان المشار اليه اعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

هكذا من الأشهر

تعلم اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٧٢٤) تاريخ ٢٠٠٥/٩/١٨ الموافقة على إيداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ/ع/٢٠٠٥/١٠٧/بسمان) المتضمن :- استحداث شارع ضمن قطع الأراضي ذوات الأرقام (١٩٨٥ ، ٥٣٠٩) حوض (٣) خنيفة حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (بسمان) أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

تعلم اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٧٤٧) تاريخ ٢٠٠٥/٩/٢٥ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ/ع/٢٠٠٥/١٤/أبو نصير) المتضمن :- إلغاء جزء من شارع امام قطعتي الأرض رقم (١٤٠٥٠) حوض (٣) الوسية وكما هو موضح على المخطط لدى منطقة (أبو نصير) ووضعه موضع التنفيذ إستناداً لأحكام الفقرة (١) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ .

تعلم اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٧٥٩) تاريخ ٢٠٠٥/٩/٢٥ الموافقة على إيداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ/ع/٢٠٠٥/٤٢٢/تلاخ العلي) المتضمن :- تحويل صفة استعمال قطعة الأرض رقم (١٧٢٦) حوض (٨) الشمساتي من سكن (ج) إلى مكاتب ضمن سكن (ج) مع استيفاء تعويض بواقع (٢٥) خمسة وعشرون ديناراً / ٢م الواحد من مساحة القطعة بالاستناد للمادة (٤٧) من قانون التنظيم وكذلك استيفاء فرق الرسوم من سكن إلى مكاتب تستوفي قبل تصديق المخطط ومن خلال الدائرة القانونية حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (تلاخ العلي) أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

تعلم اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٧٤٨) تاريخ ٢٠٠٥/٩/٢٥ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ/ع/٢٠٠٥/٦٣/أبو نصير) المتضمن :- استحداث وإلغاء جزء من شارع وإلغاء خط تنظيم امام قطع الأراضي المبينة أرقامها ضمن الاحواض (٣) الوسية وحوض (١) المربط وكما هو موضح على المخطط لدى منطقة (أبو نصير) ووضعه موضع التنفيذ إستناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ .

تعلم اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٧٥١) تاريخ ٢٠٠٥/٩/٢٥ الموافقة على إيداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ/ع/٢٠٠٥/١١٩/ماركا) المتضمن :- استحداث وإلغاء شوارع وإعطاء صفة استعمال صناعات خفيفة ضمن قطع الأراضي المبينة أرقامها في حوض (١) حنسو الكسار حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (ماركا) أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

تعلم اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٧٥٥) تاريخ ٢٠٠٥/٩/٢٥ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ/ع/٢٠٠٥/٣٩١/تلاخ العلي) المتضمن :- تحويل استعمال قطعة الأرض رقم (٨٧) حوض (٣) الخوارج من سكن ريفي بأحكام المخطط (أ/ع/٢٠٠٥/٨٨/أ) إلى سكن الحضر ضمن سكن (أ) على أن تكون النسبة المئوية للبناء (٢٥%) واستيفاء تعويض بواقع دينار واحد / ٢م الواحد من مساحة القطعة استناداً للمادة (٤٧) من قانون التنظيم يتم استيفائها قبل تصديق المخطط ومن خلال الدائرة القانونية وكما هو موضح على المخطط لدى منطقة (تلاخ العلي) ووضعه موضع التنفيذ إستناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ .

هكذا من الأصول

تعلن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٧٦٠) تاريخ ٢٠٠٥/٩/٢٥ الموافقة على إسداء المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أع/٢٤٢/٢٠٠٥/طارق) المتضمن :- إعطاء قطعة الأرض رقم (٢٧٧٧) حوض (٨) الميالة حكم خاص الحد الأدنى للأفراد (٥٠٠) م وباقي الأحكام كما هي مصدقة حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (طارق) أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

تعلن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٧٦٥) تاريخ ٢٠٠٥/٩/٢٥ الموافقة على إسداء المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أع/٢٠٠٥/٦١/يدر) المتضمن :- تغيير صفة استعمال قطعة الأرض رقم (٧٥٤) حوض (٤٦) الذراع الشرقي من مدارس إلى سكن (ب) حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (يدر) أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

تعلن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٧٦٥) تاريخ ٢٠٠٥/٩/٢٥ الموافقة على إسداء المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أع/١٦١/٢٠٠٥/النصر) المتضمن :- إلغاء جزء من شارع امام قطع الأراضي المبنية أرقامها ضمن حوض (١) عويس لوحة (٣٩) حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (النصر) أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

إعلانات

صادرة عن رئيس مجلس إدارة سلطة إقليم البتراء

المهندس عبد الله أبو عليم

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لعام ١٩٦٦م أن مجلس إدارة سلطة إقليم البتراء قد قرر بقراره رقم (٢/١٠/١) تاريخ ٢٠٠٥/٨/٣٠ الموافقة على إجراء بعض التعديلات التنظيمية على مشروع إسكان وادي موسى ضمن القطعة رقم (٣٤٢) من الحوض رقم (٧/جلواخ) ، وذلك في بلدة وادي موسى / لواء البتراء حسب المخطط التعديلي رقم (١) تاريخ ٢٠٠٤/١١/١٧م ووضعه موضع تنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لعام ١٩٦٦م أن اللجنة التنظيمية لسلطة إقليم البتراء قد قررت بقرارها رقم (٢٤/٦٣) تاريخ ٢٠٠٥/٩/١٤ الموافقة على تعديل مسار طريق زراعي ٦ بنفس السعة على القطعة رقم (١١٣) من الحوض ١٢/البلد حي ٤/القنيطرة ، وذلك في بلدة وادي موسى / لواء البتراء حسب المخطط التعديلي رقم (١٢) تاريخ ٢٠٠٥/٨/١٥م وإعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين وعلى من له اعتراض تقديم اعتراضه مدعماً بالمخططات التوضيحية لسلطة إقليم البتراء والواقع في وادي موسى خلال المدة القانونية لذلك .

هكذا من الأصول

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لعام ١٩٦٦م أن اللجنة التنظيمية لسلطة إقليم البتراء قد قررت بقرارها رقم (٢٤/٦٨) تاريخ ٢٠٠٥/٩/١٤م الموافقة على أحداث وصلة طريق واعتماد طريق تنظيمياً سعة ٣م ضمن القطع ذوات الأرقام (٧٥,٢٦٥,١٠١,٨٩) من الحوض ١٥/مخير ، وذلك في بلدة وادي موسى / لواء البتراء حسب المخطط التعديلي رقم (١٣) تاريخ ٢٠٠٥/٨/١٥م وإعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين وعلى من له اعتراض تقديم اعتراضه مدعماً بالمخططات التوضيحية لسلطة إقليم البتراء والواقع في وادي موسى خلال المدة القانونية لذلك .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لعام ١٩٦٦م أن اللجنة التنظيمية لسلطة إقليم البتراء قد قررت بقرارها رقم (٢٣/٦٨) تاريخ ٢٠٠٥/٩/٦م الموافقة على التعديل على طريق سعة ٦م المعلن للاعتراض ضمن القطع ذوات الأرقام (٧٠٣,٧٠٢,٧٠١,١٦٨) من الحوض رقم (٧/جلواخ) ، وذلك في بلدة وادي موسى / لواء البتراء حسب المخطط التعديلي رقم (٢) تاريخ ٢٠٠٥/٧/١٦م وإعلانه للاعتراض لمدة خمسة عشر يوماً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين وعلى من له اعتراض تقديم اعتراضه مدعماً بالمخططات التوضيحية لسلطة إقليم البتراء والواقعة في وادي موسى خلال المدة القانونية لذلك .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لعام ١٩٦٦م أن اللجنة التنظيمية لسلطة إقليم البتراء قد قررت بقرارها رقم (٢٣/٦٦) تاريخ ٢٠٠٥/٩/٦م الموافقة على أحداث شارع سعة ١٢م وطريق سعة ٦م ، ضمن القطع ذوات الأرقام (٣١,٣٢,٣٣,٣٧) من الحوض (٢٨/طنا) ، وذلك في بلدة الطيبة / لواء البتراء حسب المخطط التعديلي رقم (١١) تاريخ ٢٠٠٥/٩/٢م وإعلانه للاعتراض لمدة شهرين من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين وعلى من له اعتراض تقديم اعتراضه مدعماً بالمخططات التوضيحية لسلطة إقليم البتراء والواقع في وادي موسى خلال المدة القانونية لذلك .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لعام ١٩٦٦م أن اللجنة التنظيمية لسلطة إقليم البتراء قد قررت بقرارها رقم (٢٣/٧٨) تاريخ ٢٠٠٥/٩/٦م الموافقة على اعتماد طريق ٣م تنظيمياً حسب الواقع وإبطال النفع من اجزاء من الطريق الزراعي ، ضمن القطع ذوات الأرقام (٢٨٠,٢٧٨,٢٥٨,٢٨١) من الحوض رقم (١٢/البلد) حي ٣/الجباب ، وذلك في بلدة وادي موسى لواء البتراء حسب المخطط التعديلي رقم (١٠) تاريخ ٢٠٠٥/٨/١٥م ووضعه موضع تنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لعام ١٩٦٦م أن اللجنة التنظيمية لسلطة إقليم البتراء قد قررت بقرارها رقم (٢٣/٧٥) تاريخ ٢٠٠٥/٩/٦م الموافقة على أحداث موقف على طريق تنظيمي سعة ٦م ، ضمن القطعة رقم (٤) من الحوض رقم (١١/السبعة الغربية) ، وذلك في بلدة وادي موسى لواء البتراء حسب المخطط التعديلي رقم (٨) تاريخ ٢٠٠٥/٨/١٥م ووضعه موضع تنفيذ .

هكذا من الأصول

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لعام ١٩٦٦م أن اللجنة التنظيمية لسلطة إقليم البتراء قد قررت بقرارها رقم (٢٣/٧٦) تاريخ ٢٠٠٥/٩/٦م الموافقة على اعتماد طريق ٦م تنظيمياً واحداث وصلة لنفس الطريق . ضمن القطعة رقم (١٢٧) من الحوض رقم (١١/ البقعة الغربية) ، وذلك في بلدة وادي موسى لواء البتراء حسب المخطط التعديلي رقم (٩) تاريخ ٢٠٠٥/٨/١٥م ووضعه موضع تنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لعام ١٩٦٦م أن اللجنة التنظيمية لسلطة إقليم البتراء قد قررت بقرارها رقم (٢٣/٧٠) تاريخ ٢٠٠٥/٩/٦م الموافقة على تعديل مسار شارع تنظيمي بنفس السعة حسب الواقع ، ضمن القطع ذوات الأرقام (١١٦، ١١٧، ١٠٨) من الحوض رقم (١٥/ مخيمر) ، وذلك في بلدة وادي موسى لواء البتراء حسب المخطط التعديلي رقم (٣) تاريخ ٢٠٠٥/٨/١٥م ووضعه موضع تنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لعام ١٩٦٦م أن اللجنة التنظيمية لسلطة إقليم البتراء قد قررت بقرارها رقم (٢٣/٧١) تاريخ ٢٠٠٥/٩/٦م الموافقة على احداث شارع تنظيمي سعة ١٠م وطريق تنظيمي سعة ٦م ، ضمن (عدة قطع) من الحوض رقم (١٢/البلد) حي ١/النوافلة ، وذلك في بلدة وادي موسى لواء البتراء حسب المخطط التعديلي رقم (٤) تاريخ ٢٠٠٥/٨/١٥م ووضعه موضع تنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لعام ١٩٦٦م أن اللجنة التنظيمية لسلطة إقليم البتراء قد قررت بقرارها رقم (٢٣/٧٢) تاريخ ٢٠٠٥/٩/٦م الموافقة على تعديل مسار طريق بنفس السعة ، ضمن القطع ذوات الأرقام (٣٩، ٩٥) من الحوض رقم (١٢/البلد) حي ٧/الدارة ، وذلك في بلدة وادي موسى لواء البتراء حسب المخطط التعديلي رقم (٥) تاريخ ٢٠٠٥/٩/٥م ووضعه موضع تنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لعام ١٩٦٦م أن اللجنة التنظيمية لسلطة إقليم البتراء قد قررت بقرارها رقم (٢٣/٧٣) تاريخ ٢٠٠٥/٩/٦م الموافقة على تعديل مسار طريق تنظيمي سعة ٦م حسب الواقع ، ضمن القطع ذوات الأرقام (٤٧، ٤٨، ٤٩) من الحوض رقم (١٢/البلد) حي ٦/الزراية ، وذلك في بلدة وادي موسى لواء البتراء حسب المخطط التعديلي رقم (٦) تاريخ ٢٠٠٥/٩/٥م ووضعه موضع تنفيذ .

هكذا من الأشغال

إعلانات

صادره عن رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في بلدية السلط الكبرى

المهندس ماهر حمدي أبو السمن

• يعلن لاطلاع العموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ بأن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في بلدية السلط الكبرى وبناءً على قرار اللجنة المحلية لمنطقة السلط رقم (٢٠٠٥/٢١٦). قررت الموافقة على إيداع إعلان مخطط توسعة للمنحى المار من القطعتين (٧٢/٧٣) حوض (٢٣) عرقوب المصلى. للاعتراض لمدة شهرين لدى مكتب اللجنة المحلية لمنطقة السلط وذلك اعتباراً من تاريخ نشر الإعلان بالجريدة الرسمية وجريدين محليتين ويجوز لمن له مصلحة الإطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية معونة باسم رئيس بلدية السلط الكبرى خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

* * * * *

• يعلن لاطلاع العموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ بأن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في بلدية السلط الكبرى وبناءً على قرار اللجنة المحلية لمنطقة زي رقم (٢٠٠٥/٢١٦). قررت الموافقة على وضع مخطط توسعة منحى شارع وذلك باعتماد الجزء المعد على الواقع تنظيمياً والمار بالقطع ذوات الأرقام (٨٤/٨٥) حوض (١٣) كوكش الشرقي. للاعتراض لمدة اسبوعين لدى مكتب اللجنة المحلية لمنطقة زي وذلك اعتباراً من تاريخ نشر الإعلان بالجريدة الرسمية وجريدين محليتين ويجوز لمن له مصلحة الإطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية معونة باسم رئيس بلدية السلط الكبرى خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

* * * * *

• يعلن لاطلاع العموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ بأن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في بلدية السلط الكبرى وبناءً على قرار اللجنة المحلية لمنطقة السلط رقم (٢٠٠٥/٢١٨). قررت الموافقة على إيداع إعلان مخطط تغيير صفة الاستعمال للقطعة رقم (٧) حوض (٦٧) البلد من سكن (د) إلى حرف. للاعتراض لمدة شهرين لدى مكتب اللجنة المحلية لمنطقة السلط وذلك اعتباراً من تاريخ نشر الإعلان بالجريدة الرسمية وجريدين محليتين ويجوز لمن له مصلحة الإطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية معونة باسم رئيس بلدية السلط الكبرى خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

• يعلن لاطلاع العموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ بأن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في بلدية السلط الكبرى وبناءً على قرارها لمنطقة الرميمين رقم (٢٠٠٥/٢١٤) لسنة ٢٠٠٤ قررت الموافقة على إيداع إعلان مخطط.

١- تغيير صفة الاستعمال من سكن ريفي إلى سكن (ب) لباقي أجزاء القطع (١٣١/١٣٢) حوض (٩) البلد جلد حسب السكن المجاور وللقطع (١١٤ و ١١٣) حوض (٩) كونها نهاية حد للتنظيم.

٢- إضافة إلى التنظيم بإحكام سكن (ب) للجزء المتبقي من القطعة (١٣٢) من نفس الحوض.

٣- نزع صفة التنظيم عن الجزء المنظم من القطعة (١٢٩) حوض (٩).

٤- استحداث شارع تنظيمي سعة (١٠م) مار بالقطع (١٣١ و ١٣٢) حوض (٩) البلد ومدور من القطعة (١٣١) لخدمة القطع فعلياً.

للاعتراض لمدة شهر لدى مكتب اللجنة المحلية لمنطقة زي وذلك اعتباراً من تاريخ نشر الإعلان بالجريدة الرسمية وجريدين محليتين ويجوز لمن له مصلحة الإطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية معونة باسم رئيس لجنة بلدية السلط الكبرى خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

* * * * *

• يعلن لاطلاع العموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ بأن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في بلدية السلط الكبرى وبناءً على قرار اللجنة المحلية لمنطقة السلط رقم (٢٠٠٥/١٥١). قررت الموافقة على إيداع إعلان مخطط:-

أولاً:- تغيير صفة الاستعمال من صناعات إلى سكن (ب) وذلك للقطع ذوات الأرقام (١٧٧، ٤٤١، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٢، ١٧٨، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٢٩، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٥٧، ٤٥٦)

حوض (٤٣) البحيرة. نظراً لطبيعة المنطقة الصخرية المنحدرة وحسب المجاور والمصدق.

ثانياً :- استحداث طريق تنظيمي سعة (٦م) مار بالقطع (٢٤٩، ٤٤٠، ١٧٦، ١٧٧، ٤٤١، ٤٤٣)

حوض (٤٣) البحيرة.

ثالثاً :- اعتماد الطريق الإفرزي سعة (٨م) تنظيمياً والمار بالقطع (٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٥٦، ٤٤٣، ٤٤٤، ٢٤٩، ٢٤٨، ٢٤٧) واستحداث مدور من القطع (٤٤٢، ٤٥٦، ٤٤٤)

حوض (٤٣) البحيرة.

للاعتراض لمدة شهر لدى مكتب اللجنة المحلية لمنطقة السلط وذلك اعتباراً من تاريخ نشر الإعلان بالجريدة الرسمية وجريدين محليتين ويجوز لمن له مصلحة الإطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية معونة باسم رئيس بلدية السلط الكبرى خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

هكذا من الأشهر

إعلانات

صادره عن رئيس اللجنة اللوائية المشتركة للواء قصبة السليط

المهندس باسم عارف الطراونة

يعلن لاطلاع العموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ بأن اللجنة اللوائية المشتركة وبناءاً على قرار اللجنة المحلية لبلدية العارضة الجديدة لسنة ٢٠٠٥ قررت الموافقة على ايداع إعلان مخطط إلغاء الشارع التنظيمي ذو السعة (١٢) المار بين القطعتين (٢٧.٢) حوض رقم (٢) للرمشينيه من أراضي ميسرا وتخفيض سعة الشارع التنظيمي ذو السعة (١٢) الى (١٠) المار بالقطعة رقم (٢) حوض (٢) الرمشينيه وحسب المخطط المرفق. للاعتراض لمدة شهر لدى مكتب اللجنة المحلية لبلدية العارضة الجديدة وذلك اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لمن له مصلحة الإطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية معنونة باسم رئيس اللجنة المحلية خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

* * * * *

يعلن لاطلاع العموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ بأن اللجنة اللوائية المشتركة وبناءاً على قرار اللجنة المحلية لبلدية العارضة الجديدة لسنة ٢٠٠٥ قررت الموافقة على ايداع إعلان مخطط تعديل مسار الشارع التنظيمي المار بالقطع ذوات الأرقام (١٣.١١) حوض رقم (٢) خربه علقون وإضافة جزء من القطعة رقم (١١) إلى التنظيم بأحكام سكن (ب) حسب المجاور وحسب اقتراح اللجنة اللوائية. للاعتراض لمدة شهر لدى مكتب اللجنة المحلية لبلدية العارضة الجديدة وذلك اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لمن له مصلحة الإطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية معنونة باسم رئيس اللجنة المحلية خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

* * * * *

يعلن لاطلاع العموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ بأن اللجنة اللوائية المشتركة وبناءاً على قرار اللجنة المحلية لبلدية العارضة الجديدة لسنة ٢٠٠٥ قررت الموافقة على ايداع إعلان مخطط تخفيض سعة الشارع التنظيمي المار بالقطع ذوات الأرقام (٢٤٠، ٢٤١، ٢٣٩، ٢٣٨، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ١٠٠، ١١٢، ٢٧٧، ٢٩٢، ٢٩٣، ٤٥) حوض رقم (٥) مرج الراشد من (١٦) إلى (١٤) بسبب طبيعة المنطقة الطبوغرافية ووجود أشجار مثمرة شريطة تعهد أصحاب القطع بشراء الفضلات الناتجة عن التعديل. للاعتراض لمدة شهر لدى مكتب اللجنة المحلية لبلدية العارضة الجديدة وذلك اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لمن له مصلحة الإطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية معنونة باسم رئيس اللجنة المحلية خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

إعلان

يعلن لاطلاع العموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ بأن اللجنة اللوائية المشتركة بصفتها لجنة محلية ولوائية قررت الموافقة على إعلان الطرق والشوارع المنظمة والمصدقة تصديقاً مؤقتاً بقرار رقم (٢٨٦) تاريخ ٢٧/٣/١٩٩٤ ضمن الحوض رقم (١٠) أبو بصيله / الصبيحي. للاعتراض لمدة شهر لدى مكتب اللجنة اللوائية المشتركة. وذلك اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لمن له مصلحة الإطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية معنونة باسم رئيس اللجنة اللوائية المشتركة خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

المهندسة حلوة غزال

ونيس اللجنة اللوائية المشتركة

لواء قصبة السليط بالوكالة

* * * * *

إعلان

اطلعت اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في بلدية الزرقاء على قرار اللجنة المحلية رقم (٥٢/١٣) تاريخ ٢٠٠٥/٧/٩ في المنطقة الخامسة والمخطط التنظيمي والمتضمن تغيير صفة الاستعمال للقطع ذوات الأرقام (١٣١٩، ١٧٥٤، ١٧٥٣، ١٩٧٨، ١٩٧٩، ١٩٧٧، ١٩٨٠، ٢٩٩٤، ٢٩٩٣، ١٥١٠، ١٥٠٩، ١٦٥، ٣٣٩٥، ٣٠٠١، ٣٠٠٢، ٣٣٩٦، ٤٧٦٢، ٤٧٦١، ١٤٦٧، ١٤٦٥، ١٤٦٦) ضمن حوض (٧) بركة برخ لوحة رقم (٦) من أراضي البتراوي والقطع ذوات الأرقام (٤٠٤٦، ١١٦٧، ١٤٦٢، ١٤٦١، ١١٦٣، ١٩٤١، ١٣٣٧، ١١٦٤، ١٢٣٢، ١٢٣١، ١٢٠٩، ٤٠٢٧، ٤٠٢٦، ٤٠٢٥، ١٩٢١، ٤٠٢٨، ٤٠٣٠، ٤٠٢٩، ٤٠٤٨) من نفس الحوض لوحة رقم (١٠) من أراضي البتراوي وجميع القطع المذكورة تقع ضمن لوحة (٢) التنظيمية وذلك من صفة استعمال سكن دال إلى صفة استعمال سكن شعبي بناء على طلب مالكي القطع المذكورة كونه الأبنية القائمة على القطع لا تتناسب مع احكام سكن دال وحسب المخطط المرفق. يعلن لاطلاع العموم بأن اللجنة اللوائية للتنظيم قررت بقرارها رقم (١٦٠/٤) لسنة (٢٠٠٥) الموافقة على ما جاء بقرار اللجنة المحلية للتنظيم المنوه عنه بأعلاه والمخطط التنظيمي وإعلان ايداعه للاعتراض لمدة (شهر) من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين يجوز لذوي العلاقة بالإطلاع على المخططات التنظيمية الموجودة لدى اللجنة المحلية وتقديم اعتراضاتهم إذا كان ما يوجب الاعتراض مدعماً بالوثائق الثبوتية والمخططات الإيضاحية.

المهندس رافت دلبوان المجالي

ونيس اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية

إعلان

• يعلن للعموم أن اللجنة الولائية للتنظيم والأبنية لبلدية الكرك الكبرى قررت بقرارها رقم (٢٣/٢) تاريخ ٢٠٠٥/٩/٢٦ الموافقة على قرار اللجنة المحلية لمنطقة الكرك رقم (٣٦/١٠) تاريخ ٢٠٠٥/٩/١٨ والمتضمن الموافقة على تغيير صفة التنظيم للقطيع ذوات الأرقام (٢٤٩، ٣٦٢، ١١٢، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٣٣٩، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٢٤٦، ٢٤٨، ٢٤٧) وجزء من القطعة رقم (٧) حوض رقم (١) الخوارج من سكن (ب) إلى سكن (ج) وذلك حسب المخطط، وإيداع إعلان ذلك للاعتراض لمدة شهرين من تاريخ نشره في جريدة رسمية وجريد محلية وبحق لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم لدى منطقة الكرك موثقاً بالمخططات اللازمة.

المهندس محمد عبد الحميد المعايطة

رئيس بلدية الكرك الكبرى

رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية

* * * * *

إعلان

• يعلن للعموم أن اللجنة الولائية للتنظيم والأبنية لبلدية الكرك الكبرى قررت بقرارها رقم (٣٣/١) تاريخ ٢٠٠٥/٩/٢٦ الموافقة على قرار اللجنة المحلية لمنطقة المرح رقم (١١/٣١) تاريخ ٢٠٠٥/٨/٢٤ والمتضمن الموافقة على تغيير صفة الاستعمال على القطع ذوات الأرقام (٨٩، ١١٩) حوض (١٧) أم العقارب من سكن (د) إلى تجاري طولي بمسقى (٢٠م) وارتداد أماسي (٤م) والإبقاء على باقي الأجزاء من نفس القطع على سكن (د) حسب التنظيم المجاور، وإيداع إعلان ذلك للاعتراض لمدة شهرين من تاريخ نشره في جريدة رسمية وجريد محلية وبحق لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم لدى منطقة المرح موثقاً بالمخططات اللازمة.

المهندس محمد عبد الحميد المعايطة

رئيس بلدية الكرك الكبرى

رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية

* * * * *

إعلان

• يعلن لاطلاع العموم بأن اللجنة الولائية المشتركة للواء قصبة الكرك ولواء القطرانة وباعتبارها لجنة محلية قد قررت بقرارها رقم (٥٧، ٥٠، ٢٤) تاريخ ٢٠٠٥/٩/١٣ الموافقة على إحداث طريق بسعة (٦م) ضمن الحوض رقم (١٦) من أراضي الشهبانية وحسب المخطط المعد من قبل وزارة البلديات والمصدق تصديقاً مؤقثاً بموجب قرار مجلس التنظيم الأعلى رقم (٧٤٦) تاريخ ٢٠٠٥/٨/٢٥ وإيداع إعلان ذلك للاعتراض لمدة أسبوعين من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين. ويجوز لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم لدى سكرتيرة اللجنة اللوائية المشتركة للواء قصبة الكرك ولواء القطرانة في مديرية الشؤون البلدية وذلك خلال المدة القانونية المشار إليها أعلاه مدعومة بمخططات إضافية ووثائق ثبوتية.

المهندسة لمار المجالي

مديرة الشؤون البلدية لمحافظة الكرك

رئيسة اللجنة اللوائية المشتركة

للواء قصبة الكرك ولواء القطرانة

إعلان

• اجتمعت اللجنة الولائية للتنظيم والأبنية في بلدية المفرق الكبرى بتاريخ ٢٠٠٥/٩/١٠ واطلعت على القرار رقم (٤٧/م.ف) تاريخ ٢٠٠٥/٨/٣٠ الصادر عن اللجنة المحلية لمنطقة المفرق والمتضمن:- استحداث طريق سعة (٦م) وبنهاية مظلة مقطوعة من القطعة رقم (١٥٤) وذلك ضمن الحوض رقم (٤) المفرق الجنوبي ووجود بناء قائم بحاجة إلى طريق، وحسب المخطط المرفق والمعد لهذه الغاية. وبعد التداول قررت اللجنة اللوائية بقرارها رقم (٨١) لعام ٢٠٠٥ الموافقة على قرار اللجنة المحلية الانساف الذكر وإعلان إيداعه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية وصحيفتين محليتين يجوز لذوي العلاقة الإطلاع على المخططات التوضيحية لدى منطقة المفرق وتقديم اعتراضاتهم خلال المدة القانونية إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض مدعومة بالأوراق الثبوتية والمخططات الإيضاحية.

الدكتور ضيف الله الدغمي

رئيس اللجنة اللوائية في بلدية المفرق الكبرى

رئيس بلدية المفرق الكبرى بالإبابة

* * * * *

إعلان

• تعلن اللجنة اللوائية المشتركة لمحافظة جرش بصفقتها لجنة تنظيم محلية بأنها قررت بقرارها رقم (٣٤) بند (٢) تاريخ ٢٠٠٥/٩/١٤ الموافقة على مخطط مقترح لأحداث طريق سعة (٦م) ضمن الحوض رقم (٢) البلد من أراضي ريمون والوارد بكتاب معالي وزير الشؤون البلدية رقم (م/١٧٥/٩/٢٦٣) تاريخ ٢٠٠٥/٨/٢٨ وبعد الإطلاع على المخطط فإن اللجنة اللوائية المشتركة لمحافظة جرش تقرر الموافقة على المخطط المقترح وإعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وفي جريدتين محليتين حيث يجوز لأصحاب العلاقة الإطلاع عليه وتقديم اعتراضاتهم لدى مكتب اللجنة اللوائية في مديرية الشؤون البلدية لمحافظة جرش خلال مدة الاعتراض.

المهندس وليد طعيمة

رئيس اللجنة اللوائية المشتركة / لمحافظة جرش

* * * * *

إعلان

• يعلن للعموم في منطقة (حلاوة) بلدية (الشفا) أن اللجنة اللوائية المشتركة للواء قصبة عجلون قد قررت بقرارها رقم (٢٠٠٤/١٤١) تاريخ ٢٠٠٤/٩/٢٣ الموافقة على قرار اللجنة المحلية للتنظيم في منطقة (حلاوة) بلدية (الشفا) رقم (٢٢/تنظيم/٢٠٠٤) بند رقم (٦) تاريخ ٢٠٠٤/٦/١٠ المتضمن تعديل مسار شارع سعة (١٢م) المسار بمحاذاة القطع (٧١٤، ٧١٢، ٧١٥، ٧١٨) حي (٧) والقطع (٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣) حي رقم (٦) والقطع (٧١٦، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥) حي رقم (٥) وجميعها من حوض (٧) البلد تلافياً لهدم بناء قائم على القطعة رقم (٧١٨) وإيداع إعلانه للاعتراض لمدة (شهر) من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وصحيفتين محليتين ويجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم إلى سكرتير اللجنة المحلية للتنظيم في منطقة (حلاوة) خلال المدة القانونية مرفقة بالمخططات التوضيحية والأوراق الثبوتية اللازمة.

المهندس محمد الحمد

رئيس اللجنة اللوائية المشتركة / للواء قصبة عجلون

هكذا من الشواهد

إعلان

• يعلن لاطلاع العموم في منطقة (عجره) بلدية عجلون الكبرى ان اللجنة اللوائية للتنظيم لبلدية عجلون الكبرى قد قررت بقرارها رقم (١٩٨) تاريخ ٢٠٠٥/٩/١٣ الموافقة على قرار اللجنة المحلية لمنطقة عجره رقم (٣٢) بند (١) تاريخ ٢٠٠٥/٧/٢٤ والمتضمن الموافقة على تغيير صفة الاستعمال من سكن (ج) إلى سكن (د) في القطع ذوات الأرقام (١٧١، ١٢٦) من حوض رقم (١٠) عراق ضيف الله من أراضي عجره وحسب الترسيم المعد لهذه الغاية. وإيداع الإعلان للاعتراض لمدة (شهر) من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم إلى اللجنة للتنظيم في منطقة (عجره) خلال المدة القانونية مرفقة بالمخططات التوضيحية والأوراق الثبوتية.

المهندس المحامس زياد المقيالي
رئيس بلدية عجلون الكبرى
رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم

* * * * *

إعلان

• يعلن للعموم بان اللجنة اللوائية اطلعت على قرار اللجنة المحلية للتنظيم والأبنية لمنطقة دير أبي سمير رقم (٢٣/٥) تاريخ ٢٠٠٥/٥/١٠ والمخطط التعديلي المتضمن الموافقة على تعديل بداية الطريق التنظيمي سعة (٦م) في بسده أبو القين من الجهة الشمالية للقطعة رقم (٧٠١) والممر بالقطعة رقم (٧٠٥) من حوض رقم (٢) البنا من بني أبو القين لوحه رقم (٥) وذلك لصعوبة فتح الطريق وتلافياً لتعويض المواطن بدل فضله الإراضية قررت اللجنة اللوائية (الموافقة) وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر واحد من تاريخ نشر الإعلان بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين. يجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم لدى منطقة دير أبي سمير خلال المدة القانونية شريطة أن يكون الاعتراض مدعماً بالمخططات اللازمة.

المهندس مصطفى الروابدة
رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية
لمنطقة دير أبي سمير

* * * * *

إعلان

• يعلن للعموم بان اللجنة اللوائية للتنظيم المدن والقرى والأبنية لبلدية دير أبي سمير الجديدة طلعت على قرار اللجنة المحلية للتنظيم والأبنية لمنطقة كفر الماء رقم (١/١٢) تاريخ ٢٠٠٥/٣/٢٩ والمخطط التعديلي المتضمن الموافقة على تغيير صفة الاستعمال للقطعة رقم (٣٣٥) حوض رقم (١٧) والعلادة ملكيتها للسادة بلدية دير أبي سمير الجديدة من مباتي عامة إلى منطقة حرفية. قررت اللجنة اللوائية (الموافقة) وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر واحد من تاريخ نشر الإعلان بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين. يجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم لدى منطقة دير أبي سمير خلال المدة القانونية شريطة أن يكون الاعتراض مدعماً بالمخططات اللازمة.

المهندس مصطفى الروابدة
رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية
لمنطقة دير أبي سمير

إعلان

• يعلن لاطلاع العموم في منطقة (الشجرة) بلدية سهل حوران بأن اللجنة اللوائية للتنظيم لبلدية سهل حوران قررت بقرارها رقم (٢٠٠٥/٣٨/٦٤) تاريخ ٢٠٠٥/٩/٢١ الموافقة على قرار لجنة التنظيم المحلية لمنطقة (الشجرة) رقم (٣٦/١٣٨) تاريخ ٢٠٠٥/٩/٤ والمتضمن: - الموافقة على اقتراح تغيير صفة استعمال الأجزاء من حوض رقم (١١) المحاريب الغربي من تنظيم زراعي إلى تنظيم سكن (ج) ليشمل أجزاء من القطع ذوات الأرقام (٢٥٣، ١/٧) من حوض (١١) المحاريب الغربي وكامل القطع ذوات الأرقام (٢٥٤، ٢٥٥، ١٣٩، ٥، ٤) من حوض رقم (١١) المحاريب الغربي بالإضافة إلى اقتراح تنظيم المنطقة اقتراح شوارع تنظيمية وكذلك اعتماد الطرق تنظيمياً وذلك حسب المخططات المقترحة والمعدة من قبل القسم الفني لمنطقة الشجرة، وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين بحيث يجوز لذوي العلاقة الإطلاع على القرار والمخططات وتقديم اقتراحاتهم أو اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية لمنطقة الشجرة خلال المدة القانونية وأثناء ساعات العمل الرسمي مصطحبين معهم الأوراق الثبوتية.

إبراهيم الشبول
رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم
بلدية سهل حوران بالوكالة

* * * * *

إعلان

• يعلن لاطلاع العموم بان اللجنة اللوائية المشتركة في لواء بني كنانة قررت بقرارها رقم (٣٥/٧) بتاريخ ٢٠٠٥/٩/٧ الموافقة على إيداع إعلان مخطط اعتماد الطريق الإراضية سعة (٣م) الواقع ما بين القطع ذوات الأرقام (٢٢، ٩) غرباً والقطع (٢١، ٢٠، ٨، ٢٧) شرقاً من الحوض رقم (٢١) تنظيمياً وتوسعته بحيث يأخذ ثلاثة أمتار من الجهة الشرقية من القطعتين ذوات الأرقام (٨، ٢٧) ليصبح بسعة (٦م) وسبعة أمتار من الجهة الغربية من القطع ذوات الأرقام (٢١، ٢٠، ٨) وجزء من القطعة رقم (٢٢) من نفس الحوض ليصبح بسعة (١٠) أمتار واعتماد منحنيات تنظيمية عند ربطه بالشوارع التنظيمية وذلك ضمن الحوض رقم (٢١) من أراضي سحم. وحسب المخطط التعديلي المعد من قبل البلدية للاعتراض لمدة شهر لدى مكتب اللجنة المحلية لمنطقة سحم/ بلدية الشعلة، وذلك اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لمن له مصلحة الإطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية معنونة باسم رئيس اللجنة المحلية لمنطقة سحم / بلدية الشعلة خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

المهندس علي السامح
مدير الشؤون البلدية للواء بني كنانة
رئيس اللجنة اللوائية المشتركة

إعلان

• قررت اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية لبلدية لواء الموقر بقرارها رقم (٢٠٠٥/١٤٣) بتاريخ ٢٠٠٥/٨/٢٢ الموافقة على قرار اللجنة المحلية لمنطقة الحاتمية رقم (٢٠٠٥/٦١) تاريخ ٢٠٠٥/٨/١ والمتضمن الموافقة على استحداث طريق بسعة (٦م) مع نهاية مغلقة ضمن القطعة رقم (٤١) حوض (٩) اليتيم من أراضي منطقة الحاتمية لغايات إيصال الخدمات للأبنية القائمة كما هو موضح بالمخططات المعدة لهذه الغايات. بحيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على القرار المذكور أعلاه في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة الحاتمية أثناء الدوام الرسمي ولمدة (شهر) من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض تقديم اعتراضاتهم وإقتراحاتهم مدعومة بمخططات إثباتية معنونة باسم رئيس اللجنة المحلية خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

المهندس محمود الرمايحه

رئيس بلدية لواء الموقر

رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية

بلدية لواء الموقر

* * * * *

إعلان

• قررت اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية (المشتركة) للواء ناعور بقرارها رقم (١٥٥) تاريخ ٢٠٠٥/٩/٢٩ الموافقة على قرار اللجنة المحلية لمنطقة زبود وسيل حسان في بلدية ناعور الجديدة رقم (٦٩) بتاريخ ٢٠٠٥/٩/٢٨ الموافقة على ما جاء بكتاب معالي وزير الشؤون البلدية رقم (ن/٢١١٣٦/٩/٣) تاريخ ٢٠٠٥/٩/٧ والمتضمن إحداث طريق بسعة (٨م) وتخفيض سعة شارع تنظيمي من (١٠م إلى ٨م) وتعديل مسار شارع تنظيمي بسعة (١٠م) وتوسعة طريق (٦م) ليصبح شارع بسعة (١٠م) ضمن الحوض رقم (٥) مرج أبو عيشة من أراضي زبود. بحيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على القرار المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة زبود وسيل حسان في بلدية ناعور أثناء الدوام الرسمي ولمدة (شهر) من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض تقديم اعتراضاتهم وإقتراحاتهم مدعومة بمخططات إثباتية ووثائق إثباتية معنونة باسم رئيس اللجنة المحلية خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

المهندس إبراهيم المهيوات

رئيس بلدية ناعور الجديدة

رئيس اللجنة اللوائية المشتركة / اللواء ناعور

إعلان

• قررت اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية (المشتركة) للواء ناعور بقرارها رقم (١٥٠) تاريخ ٢٠٠٥/٩/٢٢ الموافقة على قرار اللجنة المحلية لمنطقة أعال في بلدية حسان الجديدة رقم (٢٨/١) بتاريخ ٢٠٠٥/٧/١٢ المتضمن الموافقة على استحداث طريق عرض (٦م) ضمن القطعة رقم (١٢) حوض رقم (٢) المنظار وبتهاية مغلقة وذلك لخدمة المباني الموجودة ضمن القطعة. بحيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على القرار المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة أعال في بلدية حسان الجديدة أثناء الدوام الرسمي ولمدة (شهر) من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض تقديم اعتراضاتهم وإقتراحاتهم مدعومة بمخططات إثباتية ووثائق إثباتية معنونة باسم رئيس اللجنة المحلية خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

المهندس إبراهيم المهيوات

رئيس بلدية ناعور الجديدة

رئيس اللجنة اللوائية المشتركة / اللواء ناعور

* * * * *

إعلان

• تعلن اللجنة اللوائية المشتركة للواء الجيزة بموجب قرارها رقم (٤٩٤/م.ل.) تاريخ ٢٠٠٥/٦/١٦ الموافقة على إعلان الشوارع المصدق تصديقاً مؤقتاً بموجب قرار مجلس التنظيم الأعلى رقم (٢/٤٤٢) تاريخ ٢٠٠٤/٤/٢٧ ضمن الحوض رقم (١) من أراضي خان الزبيب للاعتراض اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان بالصحف المحلية والجريدة الرسمية. فعلى جميع الراغبين في الإطلاع على قرار اللجنة والمخطط والإعلان مراجعة مكتب اللجنة اللوائية المشتركة في مبنى مديرية الشؤون البلدية / اللواء الجيزة أثناء ساعات الدوام الرسمي، بحيث يمكن لكل من له علاقة أو مصلحة ويرغب بالاعتراض، تقديم اعتراضاتهم أو إقتراحاتهم مدعومة بالوثائق الإثباتية اللازمة والمخططات التوضيحية والأسباب الداعية للاعتراض ومعنونة إلى رئيس اللجنة اللوائية المشتركة للواء خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية للاعتراض.

المهندس محمد عبد المحسن أبو الغنم

مدير الشؤون البلدية

رئيس اللجنة اللوائية المشتركة / اللواء الجيزة

إعلان

• تعلن اللجنة اللوائية المشتركة للواء الجيزة بموجب قرارها رقم (١٩٣/م) تاريخ ٢٠٠٥/٨/٤ الموافقة على إعلان مخطط مشروع اسكان الخضراء ضمن الحوض رقم (١) حنو الخرافيش من أراضي الخضراء المصدق تصديقاً مؤقتاً بموجب قرار مجلس التنظيم الأعلى رقم (٤٤٧) تاريخ ٢٠٠٥/٥/٢٢م للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان بالصحف المحلية والجريدة الرسمية. فعلى جميع الراغبين في الإطلاع على قرار اللجنة والمخطط والإعلان مراجعة مكتب اللجنة اللوائية المشتركة في مبنى مديرية الشؤون البلدية / للواء الجيزة أثناء ساعات الدوام الرسمي، بحيث يمكن لكل من له علاقة أو مصلحة ويرغب بالاعتراض، تقديم اعتراضاتهم أو اقتراحاتهم مدعومة بالوثائق الثبوتية اللازمة والمخططات التوضيحية والأسباب الداعية للاعتراض ومعونة إلى رئيس اللجنة اللوائية المشتركة للواء خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية للاعتراض.

المهندس محمد عبد المحسن أبو الغنم

مدير الشؤون البلدية

رئيس اللجنة اللوائية المشتركة للواء الجيزة

* * * * *

إعلان

• يعلن لاطلاع العموم بمقتضى أحكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ بأن اللجنة اللوائية للتنظيم في لواء عين الباشا قررت الموافقة على استحداث خطة تنظيمية بعرض (٣) من القطع ذوات الأرقام (٧٢، ٧٣) حوض رقم (١٠) للرملة الشرقي من أراضي عين الباشا وذلك بمحاذاة مسار الوادي المحاذي للقطع المذكورة أعلاه وتسهيل إيصال الخدمات للقطع المذكورة والقطعة المجاورة وحسب المخطط التعديلي وبناءً على طلب المالك وموافقتهم. وإعلانه للاعتراض لمدة شهر لدى مكتب اللجنة المحلية لمنطقة عين الباشا وذلك اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لمن له مصلحة الإطلاع المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية معونة باسم رئيس اللجنة المحلية لمنطقة عين الباشا خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

المهندس عادل حياصات

رئيس اللجنة اللوائية

رئيس بلدية عين الباشا الجديدة

إعلان

• يعلن لاطلاع العموم في بلدة الاشرفيه / منطقة نابله بأن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية قررت بقرارها رقم (٦٢/٢٠٠٥م) تاريخ ٢٠٠٥/١٠/٣م الموافقة على قرار اللجنة المحلية للتنظيم والأبنية لمنطقة نابله رقم (٨٩/٢٠٠٥) تاريخ ٢٠٠٥/٩/١٤م والمتضمن الموافقة على إلغاء شارع الخدمات سعة (١٤م) المار بالقطع ذوات الأرقام (٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٣٩، ١٤٤٠، ١٤٤١، ١٤٤٢، ١٤٤٣، ١٤٤٤، ١٤٤٥، ١٤٤٦، ١٤٤٧، ١٤٤٨، ١٤٤٩، ١٤٥٠، ١٤٥١، ١٤٥٢، ١٤٥٣، ١٤٥٤، ١٤٥٥، ١٤٥٦، ١٤٥٧، ١٤٥٨، ١٤٥٩، ١٤٦٠، ١٤٦١، ١٤٦٢، ١٤٦٣، ١٤٦٤، ١٤٦٥، ١٤٦٦، ١٤٦٧، ١٤٦٨، ١٤٦٩، ١٤٧٠، ١٤٧١، ١٤٧٢، ١٤٧٣، ١٤٧٤، ١٤٧٥، ١٤٧٦، ١٤٧٧، ١٤٧٨، ١٤٧٩، ١٤٨٠، ١٤٨١، ١٤٨٢، ١٤٨٣، ١٤٨٤، ١٤٨٥، ١٤٨٦، ١٤٨٧، ١٤٨٨، ١٤٨٩، ١٤٩٠، ١٤٩١، ١٤٩٢، ١٤٩٣، ١٤٩٤، ١٤٩٥، ١٤٩٦، ١٤٩٧، ١٤٩٨، ١٤٩٩، ١٥٠٠، ١٥٠١، ١٥٠٢، ١٥٠٣، ١٥٠٤، ١٥٠٥، ١٥٠٦، ١٥٠٧، ١٥٠٨، ١٥٠٩، ١٥١٠، ١٥١١، ١٥١٢، ١٥١٣، ١٥١٤، ١٥١٥، ١٥١٦، ١٥١٧، ١٥١٨، ١٥١٩، ١٥٢٠، ١٥٢١، ١٥٢٢، ١٥٢٣، ١٥٢٤، ١٥٢٥، ١٥٢٦، ١٥٢٧، ١٥٢٨، ١٥٢٩، ١٥٣٠، ١٥٣١، ١٥٣٢، ١٥٣٣، ١٥٣٤، ١٥٣٥، ١٥٣٦، ١٥٣٧، ١٥٣٨، ١٥٣٩، ١٥٤٠، ١٥٤١، ١٥٤٢، ١٥٤٣، ١٥٤٤، ١٥٤٥، ١٥٤٦، ١٥٤٧، ١٥٤٨، ١٥٤٩، ١٥٥٠، ١٥٥١، ١٥٥٢، ١٥٥٣، ١٥٥٤، ١٥٥٥، ١٥٥٦، ١٥٥٧، ١٥٥٨، ١٥٥٩، ١٥٦٠، ١٥٦١، ١٥٦٢، ١٥٦٣، ١٥٦٤، ١٥٦٥، ١٥٦٦، ١٥٦٧، ١٥٦٨، ١٥٦٩، ١٥٧٠، ١٥٧١، ١٥٧٢، ١٥٧٣، ١٥٧٤، ١٥٧٥، ١٥٧٦، ١٥٧٧، ١٥٧٨، ١٥٧٩، ١٥٨٠، ١٥٨١، ١٥٨٢، ١٥٨٣، ١٥٨٤، ١٥٨٥، ١٥٨٦، ١٥٨٧، ١٥٨٨، ١٥٨٩، ١٥٩٠، ١٥٩١، ١٥٩٢، ١٥٩٣، ١٥٩٤، ١٥٩٥، ١٥٩٦، ١٥٩٧، ١٥٩٨، ١٥٩٩، ١٦٠٠، ١٦٠١، ١٦٠٢، ١٦٠٣، ١٦٠٤، ١٦٠٥، ١٦٠٦، ١٦٠٧، ١٦٠٨، ١٦٠٩، ١٦١٠، ١٦١١، ١٦١٢، ١٦١٣، ١٦١٤، ١٦١٥، ١٦١٦، ١٦١٧، ١٦١٨، ١٦١٩، ١٦٢٠، ١٦٢١، ١٦٢٢، ١٦٢٣، ١٦٢٤، ١٦٢٥، ١٦٢٦، ١٦٢٧، ١٦٢٨، ١٦٢٩، ١٦٣٠، ١٦٣١، ١٦٣٢، ١٦٣٣، ١٦٣٤، ١٦٣٥، ١٦٣٦، ١٦٣٧، ١٦٣٨، ١٦٣٩، ١٦٤٠، ١٦٤١، ١٦٤٢، ١٦٤٣، ١٦٤٤، ١٦٤٥، ١٦٤٦، ١٦٤٧، ١٦٤٨، ١٦٤٩، ١٦٥٠، ١٦٥١، ١٦٥٢، ١٦٥٣، ١٦٥٤، ١٦٥٥، ١٦٥٦، ١٦٥٧، ١٦٥٨، ١٦٥٩، ١٦٦٠، ١٦٦١، ١٦٦٢، ١٦٦٣، ١٦٦٤، ١٦٦٥، ١٦٦٦، ١٦٦٧، ١٦٦٨، ١٦٦٩، ١٦٧٠، ١٦٧١، ١٦٧٢، ١٦٧٣، ١٦٧٤، ١٦٧٥، ١٦٧٦، ١٦٧٧، ١٦٧٨، ١٦٧٩، ١٦٨٠، ١٦٨١، ١٦٨٢، ١٦٨٣، ١٦٨٤، ١٦٨٥، ١٦٨٦، ١٦٨٧، ١٦٨٨، ١٦٨٩، ١٦٩٠، ١٦٩١، ١٦٩٢، ١٦٩٣، ١٦٩٤، ١٦٩٥، ١٦٩٦، ١٦٩٧، ١٦٩٨، ١٦٩٩، ١٧٠٠، ١٧٠١، ١٧٠٢، ١٧٠٣، ١٧٠٤، ١٧٠٥، ١٧٠٦، ١٧٠٧، ١٧٠٨، ١٧٠٩، ١٧١٠، ١٧١١، ١٧١٢، ١٧١٣، ١٧١٤، ١٧١٥، ١٧١٦، ١٧١٧، ١٧١٨، ١٧١٩، ١٧٢٠، ١٧٢١، ١٧٢٢، ١٧٢٣، ١٧٢٤، ١٧٢٥، ١٧٢٦، ١٧٢٧، ١٧٢٨، ١٧٢٩، ١٧٣٠، ١٧٣١، ١٧٣٢، ١٧٣٣، ١٧٣٤، ١٧٣٥، ١٧٣٦، ١٧٣٧، ١٧٣٨، ١٧٣٩، ١٧٤٠، ١٧٤١، ١٧٤٢، ١٧٤٣، ١٧٤٤، ١٧٤٥، ١٧٤٦، ١٧٤٧، ١٧٤٨، ١٧٤٩، ١٧٥٠، ١٧٥١، ١٧٥٢، ١٧٥٣، ١٧٥٤، ١٧٥٥، ١٧٥٦، ١٧٥٧، ١٧٥٨، ١٧٥٩، ١٧٦٠، ١٧٦١، ١٧٦٢، ١٧٦٣، ١٧٦٤، ١٧٦٥، ١٧٦٦، ١٧٦٧، ١٧٦٨، ١٧٦٩، ١٧٧٠، ١٧٧١، ١٧٧٢، ١٧٧٣، ١٧٧٤، ١٧٧٥، ١٧٧٦، ١٧٧٧، ١٧٧٨، ١٧٧٩، ١٧٨٠، ١٧٨١، ١٧٨٢، ١٧٨٣، ١٧٨٤، ١٧٨٥، ١٧٨٦، ١٧٨٧، ١٧٨٨، ١٧٨٩، ١٧٩٠، ١٧٩١، ١٧٩٢، ١٧٩٣، ١٧٩٤، ١٧٩٥، ١٧٩٦، ١٧٩٧، ١٧٩٨، ١٧٩٩، ١٨٠٠، ١٨٠١، ١٨٠٢، ١٨٠٣، ١٨٠٤، ١٨٠٥، ١٨٠٦، ١٨٠٧، ١٨٠٨، ١٨٠٩، ١٨١٠، ١٨١١، ١٨١٢، ١٨١٣، ١٨١٤، ١٨١٥، ١٨١٦، ١٨١٧، ١٨١٨، ١٨١٩، ١٨٢٠، ١٨٢١، ١٨٢٢، ١٨٢٣، ١٨٢٤، ١٨٢٥، ١٨٢٦، ١٨٢٧، ١٨٢٨، ١٨٢٩، ١٨٣٠، ١٨٣١، ١٨٣٢، ١٨٣٣، ١٨٣٤، ١٨٣٥، ١٨٣٦، ١٨٣٧، ١٨٣٨، ١٨٣٩، ١٨٤٠، ١٨٤١، ١٨٤٢، ١٨٤٣، ١٨٤٤، ١٨٤٥، ١٨٤٦، ١٨٤٧، ١٨٤٨، ١٨٤٩، ١٨٥٠، ١٨٥١، ١٨٥٢، ١٨٥٣، ١٨٥٤، ١٨٥٥، ١٨٥٦، ١٨٥٧، ١٨٥٨، ١٨٥٩، ١٨٦٠، ١٨٦١، ١٨٦٢، ١٨٦٣، ١٨٦٤، ١٨٦٥، ١٨٦٦، ١٨٦٧، ١٨٦٨، ١٨٦٩، ١٨

إعلان

• يعلن لاطلاع العموم في بلدية (بني هاشم) بأن اللجنة اللوائية المشتركة في لواء البادية الشمالية قد قررت بقرارها رقم (٢٣) تاريخ ٢٠٠٥/٩/٨ م الموافقة:- على قرار اللجنة المحلية للتنظيم والأبناء لبلدية (بني هاشم) رقم (٣١/٥) تاريخ ٢٠٠٥/٨/١٥ المتضمن الموافقة على مخطط تغيير صلا الاستعمال للقطع نوات الأرقام (٧٢٨، ٧٢٩) حوض (١٧) من أراضي البشرية من صفة استعمال حديقة إلى سكن (ب) حسب المجاور وذلك حسب المخطط المعد لهذه الغاية وإيداع إعلانه للاعتراض لمدة (شهر) من تاريخ نشرة بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين بحيث يجوز لذوي العلاقة الإطلاع على التعديلات في المخطط وتقديم اعتراضاتهم في مكاتب اللجنة المحلية للتنظيم والأبناء لبلدية (بني هاشم) خلال المدة القانونية معززة بالمخططات التوضيحية والأوراق الثبوتية إذا كان هناك ملا يوجب الاعتراض عليه.

المهندس مهدي أبو الهدى

مدير الشؤون البلدية للواء البادية الشمالية

رئيس اللجنة اللوائية المشتركة

* * * * *

إعلان

• يعلن لاطلاع العموم في بلدية الخالدية ان اللجنة اللوائية المشتركة في لواء البادية الشمالية الغربية قررت بقرارها رقم (٨٣) تاريخ ٢٠٠٥/٩/٤ م الموافقة على قرار اللجنة المحلية للتنظيم لبلدية الخالدية رقم (٥٤) تاريخ ٢٠٠٥/٨/٢٧ والمتضمن تحويل صفة استعمال جزء من قطعة الأرض رقم (٧١٣) من حي رقم (١٩) من حوض رقم (٥) للبلد من أراضي الخالدية من سكن (د) إلى تجاري حسب المجاور وقررت اللجنة إيداع إعلانه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشرة بالجريدة الرسمية وصحيفتين محليتين. يجوز لذوي العلاقة الإطلاع على المخططات التوضيحية لدى بلدية الخالدية لتقديم اعتراضاتهم إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض مدعماً بالوثائق الثبوتية وخلال شهر من تاريخ الاعلان.

المهندس محمد خير الشوعه

مدير الشؤون البلدية لمحافظة المفرق

رئيس اللجنة اللوائية المشتركة

للواء البادية الشمالية الغربية

إعلان

• يعلن للعموم في بلدة كفرنجة منطقة (كفرنجة) بأن اللجنة اللوائية لتنظيم المدن والقرى في لواء كفرنجة قد قررت بقرارها رقم (١٣٩) تاريخ ٢٠٠٥/٨/٢٧ (الموافقة) على قرار اللجنة المحلية في بلدة كفرنجة منطقة (كفرنجة) رقم (٦٢) بند (١) تاريخ ٢٠٠٥/٧/٣٠ المتضمن الموافقة على استحداث طريق مناصفة ما بين القطعتين (١٢، ١٧١) حوض (٣) المسابك وعمل نهاية مغلقة ضمن القطعة رقم (١٢) وذلك حسب الرسم المعد لهذه الغاية. وإيداع إعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشرة بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم إلى اللجنة اللوائية المشتركة للتنظيم في بلدة كفرنجة خلال المدة القانونية مرفقة بالمخططات التوضيحية والأوراق الثبوتية.

المهندس عقيل عباسه

رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم للواء كفرنجة

* * * * *

إعلان

• يعلن للعموم في بلدة كفرنجة منطقة (كفرنجة) بأن اللجنة اللوائية لتنظيم المدن والقرى في لواء كفرنجة قد قررت بقرارها رقم (١١٥) تاريخ ٢٠٠٥/٥/١٤ (الموافقة) على قرار اللجنة المحلية في بلدة كفرنجة منطقة (كفرنجة) رقم (٤٩) بند (١٤) تاريخ ٢٠٠٥/٥/٩ المتضمن الموافقة على تغيير صفة استعمال قطع الأراضي نوات الأرقام (٤٠٠، ١٨٩) وجزء من القطعة رقم (٢٤٤) من سكن زراعي منظم إلى سكن (ب) وادخال جزء من القطعة رقم (٣) بالتنظيم بأحكام سكن (ب) وتغيير صفة استعمال القطع (٢، ١٨٨) من سكن ريفي إلى سكن (ب) وجزء من القطعة (٢٤٤) من سكن ريفي إلى سكن (ب) وجميع القطع من حوض (٣) المسابك وحسب الترسيم المعد لهذه الغاية. وإيداع إعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشرة بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم إلى اللجنة اللوائية المشتركة للتنظيم في بلدة كفرنجة خلال المدة القانونية مرفقة بالمخططات التوضيحية والأوراق الثبوتية.

المهندس عقيل عباسه

رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم للواء كفرنجة

كل من أهمل

إعلان

• اطلعت لجنة التنظيم اللوائية المشتركة للواء الرصيفة على قرار اللجنة المحلية للتنظيم في منطقة العامرية رقم (١٩٠) العامرية لسنة ٢٠٠٥ والمخطط التنظيمي المتضمن الموافقة على تغيير صفة استعمال جزء من القطعة رقم (٢٥٥٧) بمساحة (٥٠٠ م^٢) من حوض (١) النقب من أراضي عطل الرصيفة من تنظيم حديقة بإحكام خاصة إلى تجاري يليه صناعات خفيفة حيث أن هذا الجزء من القطعة من ضمن الأراضي التي تم تخصيصها من قبل مجلس الوزراء الموقر لبلدية الرصيفة. يعلن لاطلاع العموم بأن لجنة التنظيم اللوائية المشتركة قررت بقرارها رقم (٤٠/٢) لسنة ٢٠٠٥ الموافقة على ما جاء بقرار اللجنة المحلية المنوه عنه أعلاه مع المخطط التنظيمي المرفق وإعلان إيداعه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين. ويجوز لذوي العلاقة الإطلاع على المخططات التنظيمية الموجودة لدى اللجنة المحلية وتقديم اعتراضاتهم إذا كان ما يوجب الاعتراض مدعاه بالوثائق الثبوتية والمخططات الإيضاحية.

المهندس محمد القضاة

رئيس بلدية الرصيفة

رئيس لجنة التنظيم اللوائية المشتركة للواء الرصيفة

* * * * *

إعلان

• يعلن للعموم الإطلاع بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ بأن لجنة تنظيم المدن والقرى والأبنية اللوائية لبلدية ذيبان الجديدة. قررت بقرارها رقم (٢٠٠٥/١٦) تاريخ ٢٠٠٥/٩/١٩ الموافقة على ما جاء بقرار اللجنة المحلية لمنطقة (ذيبان) رقم (٢٠٠٥/٣٩/١٠٨) والمتضمن تغيير صفة استعمال الجزء المتبقي من القطعة رقم (١٥) وجزء من القطعة رقم (١٦) حوض (٣) وفضلة الطريق التي تحمل رقم (٣٦٥) من حوض (٧) وجميعها من أراضي ذيبان من زراعي داخل التنظيم إلى سكن (د) وذلك وفق التنظيم المجاور والمصدق. وإيداع إعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية خلال المدة القانونية للاعتراض.

المهندس حسين العياوي

رئيس بلدية ذيبان

رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية

إعلان

• يعلن لاطلاع العموم بأن اللجنة اللوائية المشتركة للواء ذيبان قد قررت بقرارها رقم (١٤/٣٤) تاريخ ٢٠٠٥/٩/٨ الموافقة على تعديل مسار الطريق التنظيمي سعة (٦) المار بمحاذاة القطع ذوات الأرقام (٢٤، ٢٥، ٢٧، ٢٨) من الحوض رقم (٦) من أراضي القرية بحيث يتم إفساء أجزاء من الطريق تمر بالقطع ذوات الأرقام (٢٤، ٢٥، ٢٧، ٢٨) واستحداث جزء من الطريق من القطع ذوات الأرقام (٢٨، ٢٥) من الحوض رقم (٦) من أراضي القرية / بلدية جبل بني حميدة/ لواء ذيبان وكما هو موضح بالمخطط المعد لهذه الغاية وإيداع إعلان المخطط للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين هذا ويحق لأصحاب العلاقة الإطلاع عليه لدى سكرتير اللجنة المحلية لبلدية جبل بني حميدة مدعين اقتراحاتهم واعتراضاتهم بالوثائق والأوراق الثبوتية اللازمة وخلال المدة آنفة الذكر.

المهندس عماد العبدالله

مدير الشؤون البلدية

رئيس اللجنة اللوائية المشتركة للواء ذيبان

* * * * *

إعلان

• اطلعت اللجنة اللوائية المشتركة لقضاء بربين على الاستدعاء المقدم من السيد هليل عابد السلمان بخصوص إحداث طريق (٦) ضمن القطعة رقم (٣٢) حوض (٤) الماخذات / المسره والعائده له وذلك لخدمة البناء القائم على القطعة المذكورة. تقرر اللجنة الموافقة على الاستدعاء المذكور وإعلان إيداع المخطط للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين. يجوز لذوي العلاقة الإطلاع على المخططات التنظيمية وتقديم اعتراضاتهم للجنة اللوائية المشتركة لقضاء بربين إذا كان ما يوجب الاعتراض مدعاه بالمخططات التوضيحية والوثائق الثبوتية.

المهندس يوسف سواد

رئيس اللجنة اللوائية المشتركة لقضاء بربين

إعلان

• يعلن للاطلاع العموم بأن اللجنة للتنظيم والأبنية للواء الحسا قد اطلعت على قرار اللجنة المحلية لبلدية الحسا رقم (١٠) تاريخ ٢٠٠٥/٣/١٠ والمخطط المقترح المتضمن الموافقة على تغيير صفة استعمال الجزء المتبقي من القطعة رقم (٩٨) حي الجامع الشمالي رقم (٣) حوض البلد رقم (١) من أراضي بلدة الحسا والواقع ضمن تنظيم حرم وادي إلى سكن (ج) أسوة بالسكن المجاور وكون الجزء المراد تحويله مرتفع عن منسوب الوادي ويمكن استغلاله كقطعة سكنية. قررت اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية الموافقة على المخطط المقترح وإيداعه للاعتراض لمدة (شهر) اعتباراً من تاريخ نشر إعلانه في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين. يحق لمن له مصلحة للاطلاع على المخطط المسودع لدى مكتب اللجنة المحلية في بلدية الحسا إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضه للسيد سكرتير اللجنة المحلية خلال المدة القانونية.

المهندس عبدالوهاب الطراونة

مدير الشؤون البلدية

رئيس اللجنة اللوائية / لواء الحسا

* * * * *

إعلان

• يعلن للاطلاع العموم في بلدية أم الجمال الجديدة بأن اللجنة اللوائية لتنظيم المدن والقرى لبلدية أم الجمال الجديدة قد قررت بقرارها رقم (٢/٢٣) تاريخ ٢٠٠٥/٦/٦ عدم الموافقة على قرار اللجنة المحلية للتنظيم والأبنية لبلدية أم الجمال الجديدة / منطقة روضة بسمه رقم (٤/١٩) تاريخ ٢٠٠٥/٥/١١ والمتضمن الموافقة على: إلغاء الدخلة التنظيمية سعة (٤م) والواقعة خلف التجاري والمارة ضمن القطع نوات الأرقام (١٠، ٩، ٦) حوض رقم (١٠) للشقف في بلدة روضة بسمه كونها تفتت ملكية المواطنين، ولوجود عوائق، لا بل قررت اللجنة اللوائية الموافقة على تغيير صفة الاستعمال لمنطقة من تجاري محلي إلى تجاري طولي بارتداد أمامي (٥م) مع إبقاء الدخلة وذلك ضمن الحوض رقم (١٠) الشقف وحسب الترسيم المعد لهذه الغاية. وإيداع إعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين بحيث يجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية للتنظيم في بلدية أم الجمال الجديدة/ منطقة روضة بسمه خلال المدة القانونية معززة بالمخططات التوضيحية والأوراق الثبوتية إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه.

المهندس فهد أبو جوده

رئيس بلدية أم الجمال الجديدة

رئيس اللجنة اللوائية لتنظيم المدن والقرى

المواصفات القياسية

١- وافق مجلس إدارة المؤسسة بجلسته رقم ٢٠٠٥/٨/٢٠ المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٥/٩/١١ على اعتماد المواصفات القياسية التالية كقواعد فنية إلزامية واعتبارها سارية المفعول من تاريخ نشرها بالجريدة الرسمية.

رقم	اسم المشروع
٢٠٠٥/٢٩٨	١- البترول ومشتقاته - الغازات البترولية المسالة للاستعمالات المنزلية - خليط البروبان والبيوتان التجاريين "تكون بديلة لنفس المواصفة الصادرة عام ١٩٩٩ وتحل محلها"
٢٠٠٥/١-٣٠	٢- الإسمنت - الجزء ١ : التركيب والمواصفات ومعايير المطابقة للإسمنت الاعتيادي "تكون بديلة لنفس المواصفة الصادرة عام ٢٠٠١، والمواصفة القياسية الأردنية ١٩٩٨/١٣٠ وتحل محلها"
٢٠٠٥/١١٥	٣- الإسمنت - الإسمنت البورتلاندي الأبيض "تكون بديلة لنفس المواصفة الصادرة عام ١٩٩٤ وتحل محلها"
٢٠٠٥/١١٨	٤- الإسمنت - الإسمنت البورتلاندي المقاوم للكبريتات "تكون بديلة لنفس المواصفة الصادرة عام ١٩٩٣ وتحل محلها"
٢٠٠٥/٤٩٨	٥- الخرسانة - المواصفات والأداء والإنتاج والمطابقة "تكون بديلة لنفس المواصفة الصادرة عام ١٩٨٧ وتحل محلها"

وذلك استناداً للصلاحيات المخولة له بموجب المادة (٨) فقرة (ب) من قانون المواصفات والمقاييس رقم (٢٢) لعام ٢٠٠٠م ويمكن الحصول عليها من مركز المعلومات في المؤسسة.

مدير عام مؤسسة المواصفات والمقاييس

الدكتور ياسين مهيب الخطاط

٢- وافق مجلس إدارة المؤسسة بجلسته رقم (٢٠٠٥/٨) المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٥/٩/١١ على اعتماد الواصفات القياسية التالية واعتبارها سارية المفعول بعد ثلاثة أشهر من تاريخ نشرها بالجريدة الرسمية.

رقمه	اسم المشروع
٢٠٠٥/١٣٠٣	١- الأعلاف - الكسب النباتية "تكون بديلة لنفس المواصفة الصادرة عام ٢٠٠٠ وتحل محلها"
٢٠٠٥/٧	٢- الأعلاف - الأعلاف المصنعة الجاهزة المستخدمة في تغذية الدواجن "تكون بديلة لنفس المواصفة الصادرة عام ١٩٨٨ وتحل محلها"
٢٠٠٥/٦١٦	٣- العبوات - طرق فحص عبوات متعدد الأوليفين المقولبة بالنفخ حتى سعة ٥ لتر "تكون بديلة لنفس المواصفة الصادرة عام ١٩٨٩ وتحل محلها"
٢٠٠٥/٦٨٥	٤- الحبال اللبيفة - تعيين خصائص فيزيائية وميكانيكية معينة "تكون بديلة لنفس المواصفة الصادرة عام ١٩٩٠ وتحل محلها"
٢٠٠٥/١٦٨٢	٥- الإسمنت - طريقة تحديد درجة بياض الإسمنت البورتلاندي الأبيض
٢٠٠٥/٨٠	٦- المنسوجات - الأقمشة المنسوجة - قياس عرض القطع "تكون بديلة للمواصفة ١-٨٠ الصادرة عام ٢٠٠٠ وتحل محلها"
٢٠٠٥/١٦٩٧	٧- المنسوجات - الأقمشة المنسوجة - قياس طول القطع "تكون بديلة للمواصفة ٢-٨٠ الصادرة عام ٢٠٠٠ وتحل محلها"
٢٠٠٥/١-١٦٩٨	٨- المنسوجات - الأقمشة المنسوجة الجزء ١ : تحديد أقصى قوة واستطالة عند استخدام طريقة الشريط (سترب) "تكون بديلة للمواصفة ٣-٨٠ الصادرة عام ٢٠٠٠ والمواصفة القياسية الأردنية ٨٩٦ الصادرة عام ١٩٩٢ وتحل محلها"

هكذا من الأصول

رقمه	اسم المشروع
٢٠٠٥/٢-١٦٩٨	٩- المنسوجات - الأقمشة المنسوجة الجزء ٢ : تحديد أقصى قوة باستخدام المقياس (جرب)
٢٠٠٥/١٦٩٩	١٠- المنسوجات - الأقمشة المنسوجة - التركيبية - طرق التحليل - تحديد عدد الخيوط في وحدة الطول "تكون بديلة للمواصفة ٤-٨٠ الصادرة عام ٢٠٠٠ وتحل محلها"
٢٠٠٥/١-١٦٨٩	١١- المستلزمات الطبية غير الفعالة - طرق فحص ضمادات الجروح الأولية الجزء ١ : مظاهر الامتصاص
٢٠٠٥/٢-١٦٨٩	١٢- المستلزمات الطبية غير الفعالة - طرق فحص ضمادات الجروح الأولية الجزء ٢ : معدل انتقال البخار الرطب للضمادات الغشائية النفاذة
٢٠٠٥/٣-١٦٨٩	١٣- المستلزمات الطبية غير الفعالة - طرق فحص ضمادات الجروح الأولية الجزء ٣ : مقاومة الماء
٢٠٠٥/٤-١٦٨٩	١٤- المستلزمات الطبية غير الفعالة - طرق فحص ضمادات الجروح الأولية الجزء ٤ : قابلية التشكل
٢٠٠٥/٦-١٦٨٩	١٥- المستلزمات الطبية غير الفعالة - طرق فحص ضمادات الجروح الأولية الجزء ٦ : ضبط الرائحة

وذلك استناداً للصلاحيات المخولة له بموجب المادة (٨) فقرة (ب) من قانون المواصفات والمقاييس رقم (٢٢) لعام ٢٠٠٠م ويمكن الحصول عليها من مركز المعلومات في المؤسسة .

مدير عام مؤسسة المواصفات والمقاييس
الدكتور ياسين مهيب الخياط

الإعلانات

إعلان

- يعلن أنه في اليوم السادس من شهر تشرين الأول من عام ٢٠٠٥م تم تسجيل جمعية العنابية بمرض الزهايمر/ محافظة العاصمة تحت رقم ١٥٥٥ تاريخ ١٠/١٠/٢٠٠٥ استناداً لأحكام قانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٦ وتعديلاته.

وزير التنمية الاجتماعية
الدكتور عبدالله عويدات

* * * * *

إعلان

- يعلن أن جمعية الهجاة للثقافة والتراث - القوبرة في محافظة العقبة قد سجلت تحت رقم (١٨٤/ج) بموجب قانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٦ وتعديلاته، وذلك في الأساس والعشرين من شهر أيلول لعام ٢٠٠٥.

وزير الثقافة
الدكتور أمين محمود

* * * * *

إعلان

- يعلن أن جمعية نسام للتنمية الثقافية تمام في محافظة العاصمة قد سجلت تحت رقم (١٨٣) ج بموجب قانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٦ وتعديلاته، وذلك في الخامس والعشرين من شهر أيلول لعام ٢٠٠٥.

وزير البيئة/ وزير الثقافة بالوكالة
خالد انيس الابريسي

* * * * *

إعلان

- يعلن أن فرقة نشأى أبناء معان للفنون الشعبية/ عمان في محافظة العاصمة قد سجلت تحت رقم (١٨٠/ب) بموجب قانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٦ وتعديلاته، وذلك في السادس والعشرين من شهر أيلول لعام ٢٠٠٥.

وزير البيئة/ وزير الثقافة بالوكالة
خالد انيس الابريسي

إعلانات

صادرة عن مدير عام المؤسسة التعاونية الأردنية السيد عبدالمجيد العجارمة

- يعلن أن الجمعية التعاونية لمنتجي الخضار والفواكة في المفرق متعددة الأغراض محدودة المسؤولية/ المفرق قد سجلت تحت رقم (٢٥٢٢) بموجب المادة الرابعة من القانون رقم (١٨) لسنة ١٩٩٧ في اليوم التاسع عشر من شهر أيلول لسنة ٢٠٠٥.

* * * * *

- يعلن أن جمعية انرح الزراعية التعاونية متعددة الأغراض محدودة المسؤولية/ معان، قد سجلت تحت رقم (٢٥٢٣) بموجب المادة الرابعة من القانون رقم (١٨) لسنة ١٩٩٧ في اليوم التاسع عشر من شهر أيلول لسنة ٢٠٠٥.

* * * * *

- يعلن أن جمعية اصحاب المكاتب السياحية للتعاونية متعددة الأغراض محدودة المسؤولية/ معان، قد سجلت تحت رقم (٢٥٢٤) بموجب المادة الرابعة من القانون رقم (١٨) لسنة ١٩٩٧ في اليوم التاسع عشر من شهر أيلول لسنة ٢٠٠٥.

* * * * *

- يعلن أن جمعية المتقاعدين العسكريين للواء قصبة المفرق التعاونية متعددة الأغراض محدودة المسؤولية/ المفرق، قد سجلت تحت رقم (٢٥٢٥) بموجب المادة الرابعة من القانون رقم (١٨) لسنة ١٩٩٧ في اليوم العشرين من شهر أيلول لسنة ٢٠٠٥.

* * * * *

- استناداً للاستدعاء المقدم من أعضاء الهيئة العامة لجمعية سيدات مابدا التعاونية متعددة الأغراض محدودة المسؤولية/ مابدا، أقر إيقاف عملية تصفية الجمعية المشار إليها أعلاه، وذلك اعتباراً من تاريخه.

* * * * *

- استناداً لأحكام المادة (٤/ج) من نظام الجمعيات التعاونية رقم (١٣) لسنة ١٩٩٨، أقر تصفية جمعية جبل نبو التعاونية متعددة الأغراض محدودة المسؤولية/ مابدا، وذلك اعتباراً من تاريخه، وتعيين السيد ظاهر حدادين مصلحاً لها وعنوانه مديرية تعاون مابدا على أن تتم التصفية خلال سنة من تاريخه تمهيداً لإلغاء تسجيلها. ولكن معلوماً بأن جميع الادعاءات التي على الجمعية المذكورة يجب أن تقدم للمصلي المذكور.

هكذا من الأهل

- استناداً لأحكام المادة (٤/ج) من نظام العام للجمعيات التعاونية رقم (١٣) لسنة ١٩٩٨.

أقر تصفية جمعية عمال الخياطة التعاونية محدودة المسؤولية/ عمان، وذلك اعتباراً من تاريخه، وتعيين السيد ماهر الشويكي مصفياً لها وعنوانه مديرية تعاون عمان على أن تتم التصفية خلال سنة من تاريخه تمهيداً لالغاء تسجيلها، ولكن معلوماً بأن جميع الادعاءات التي على الجمعية المذكورة يجب أن تقدم للمصفي المذكور.

* * * * *

- استناداً للصلاحيات المخولة لي بموجب أحكام المادة (٤/ج) من النظام العام للجمعيات التعاونية رقم (١٣) لسنة ١٩٩٨.

أقر تصفية جمعية البلقاء التعاونية لتصنيع وتسويق الحليب لمربي الإقار متعددة الأغراض محدودة المسؤولية/ البلقاء، وتعيين السيد احمد الراحله مصفياً لها وعنوانه مديرية تعاون البلقاء على أن تتم التصفية خلال سنة من تاريخه تمهيداً لالغاء تسجيلها، ولكن معلوماً بأن جميع الادعاءات التي على الجمعية المذكورة يجب أن تقدم للمصفي المذكور.

* * * * *

إعلانات

صادرة عن مدير عام الجمارك

- تعلن دائرة الجمارك بأن البضائع والأشياء المدرجة بأنائه قد مضى على وجودها في جمرك عمان المدة القانونية الممنوحة بالمواد (١١٢، ١١٩، ٢٣٧) من قانون الجمارك رقم (٢٠) لسنة ١٩٩٨ وستطرح للبيع بالمزاد العلني بعد مضي شهر من تاريخ نشر هذا الإعلان بالجريدة الرسمية سنداً لأحكام المادة (١١٢) من القانون المذكور إذا لم يبادر أصحاب العلاقة بالتخليص عليها قبل انتهاء هذه المدة.

دائرة الجمارك

اسم صاحب العلاقة	المحتويات
شركة القمر الكامل	عفش (مستودع ٢)
بادي حابس	لوازم كهربائية (مستودع ١)
حسن محمد حسن	رسيفرات عدد ١٧ + ٢٠٠ لاقط (مستودع ١)
ميلاد بشاره ورفاقه	بضائع مختلفة (مستودع ٤)

المحتويات	العدد	اسم صاحب العلاقة
شفرات مروحة بلاستيكية	١ طرد	شركة سالم ونجمه
لوحات كهربائية فارغة	١ طرد/ بالث	الصفر للشحن
مزيل عرق	٩٤ طرد منوع	ALESIAMIA
أمتعة شخصية	١ طرد	جلوبال
رولات ورق	٢ طرد	GRAPHIC ARTS
مواد تنظيف عدسات	٢ طرد	FIRSTAR
كتب علمية	٢٦ طرد	AEI
أجهزة ولوازمها	٦ طرد	ليفانت للشحن
مكائن ولوازم	٤ طرد	شركة النبر
مكائن وقطع غيار	١١ طرد	شركة النبر
أمتعة شخصية	٥ طرد	حمده عظمه
لوازم خياطة/ لبيل أقمشة وغيره	١٨ طرد	AEI
ماكينة/ للزيتون	١ طرد	العربية السعودية
مرحاض فرنجي	١ بالث	شركة صلاح التجارية
قطع غيار / محولات مواثر كهربائية	٢ طرد	النمر للشحن
لوازم طبية	١ طرد	أورينت
قطع غيار	٢٤ طرد	ARA TRAPING
قطع غيار	٢ طرد	ارامكس
ربطة أقمشة	٢ ربطة كيس	UEEPLE GRAFT
حيات بلاستيك	١ كيس	برج العرب
قطع غيار	-	شركة النسر
قطع طائرات	١ طرد	مدير الأجنحة
أقمشة	١ طرد	محمد غالب
البسة مستعملة	١ طرد	KUM
أملاح البحر الميت	١ طرد	-
أمتعة شخصية/ البسة	١ طرد	-

هكذا من الأشهر

الموديل	نوع السيارة	اسم صاحب العلاقة
١٩٨٨	نيسان	ابراهيم راشد وفهد سعود
	مرسيدس ٢٨٠	مجهول
١٩٧٨	مرسيدس	مجهول
١٩٩١	نيسان	خالد علوش مفرج
١٩٧٩	BMW	مجهول
١٩٨١	مرسيدس SE ٢٨٠	جعفر محمود جميل
١٩٨٢	كاديلاك	يعقوب حنا حليبي
١٩٩١	هوندا أكورد	عناد نمر العوايشه
١٩٩٩	BMW	ماجد شفيق عبدالله أبوب
١٩٨٢	نيسان	باسم محمود حسن الذبيبه
١٩٨٣	مرسيدس	سعود محمد مناور أبا الخيل
	شفروليه	مجهول
١٩٨٥	ميتسوبيشي	مشهور عوده محمد
١٩٨٦	BMW	منهل أيوب منصور زريقات
	هونداي	صفوان حمد اسماعيل
١٩٨٢	مرسيدس	حسين أحمد اسماعيل بني ملحم
١٩٨١	مرسيدس ١٩٠	مشتاق يونس حمودي
١٩٨١	مرسيدس	عبدالله عيسى احمد
	ميتسوبيشي	هيام نصوح اسعد وفارس فان فايز جزر
١٩٩٧	فورد ميركوري	جمال عبدالغني يوسف
١٩٩٢	فيات	بريك غانم سالم
١٩٩٢	تويوتا	باسم جريس فؤاد شاكر الداود
١٩٩٦	كيا سفيا	مكتب فارس لتأجير السيارات
٢٠٠٠	ميتسوبيشي	جلال مصطفى جلال
١٩٨٢	مرسيدس	عني حمد سلم علي البلوي
١٩٩١	دايو	محمد علي جروح أبو الغنم
١٩٧٨	مرسيدس	الاتحاد النسائي الأردني
٢٠٠٣	شفروليه	مكتب الأردن لتأجير السيارات

كل من أشعل

الموديل	نوع السيارة	اسم صاحب العلاقة
	BMW	محمد جاسم حمد
١٩٧٩	داتسون	عبدالمسلم محسن عطيه التريجات
١٩٩٥	رنج روفر	عاصم احمد محمد الخطيب
١٩٨٤	هوندا	الدكتور مهدي حسن زويلق
١٩٨٠	فولكس فاجن كرفان	عارف عبدالله مفلح المومني
١٩٨٥	مرسيدس SE ٢٨٠	هلال ثابت هلال
١٩٨٠	مرسيدس	مجهول
١٩٩٤	شفروليه كابرز	مجهول
١٩٩١	جيب شيروكي	غازي صالح عبد الزين وهائل صالح الزين
١٩٨٦	أويل سنشور	احمد محمد احمد مسلم
١٩٨٤	رنج روفر	فياض فهد الحازمي وممدوح دابن سميط
١٩٩٦	هونداي	احمد نسيم مفلح الشرفات
١٩٨١	مرسيدس	محمد عتيق حسين العطوي
	بونتيك	فيصل الكباريتي وحسن اسماعيل علان
١٩٨٦	ديهاتسو	محمد خالد عبدالله الخريشا
١٩٨١	تويوتا	لينا عارف فخري الحسيني
١٩٨٤	مرسيدس	محمد يونس محمد أبو هلاله
	تويوتا كرونا	مجهول
	مرسيدس	مجهول
١٩٨٧	نيسان سدرك	مجهول
١٩٨١	تويوتا كرونا	مجهول
١٩٨٤	هوندا	مجهول
١٩٧٥	مرسيدس شين صنف ١١١٣	صايل درويش البخيت
	رينو	مدوي عبد العزيز الراعي
١٩٧٥	يك أب داتسون	مجهول
١٩٨٠	لاند روفر	مجهول

إعلان

لمساهمي شركة القدس للتأمين المساهمة المحدودة

ترجو شركة القدس للتأمين المساهمة المحدودة من السادة المساهمين المذكورة أسماؤهم أدناه مراجعة الشركة بالسرعة الممكنة لاستلام أمانات أسهمهم والتي مضى عليها خمسة عشر عاماً دون استلامها مصطحبين معهم الوثائق الرسمية أو مراجعة الوارث الشرعي لاستلام المستحقات في حال وفاة المساهم مصطحبين معهم شهادة الوفاة وحجة حصر الإرث.

وفي حال تخلفهم عن الحضور لغاية ٢٠٠٦/١/١، تنذرهم بأن أموالهم وأسهمهم كاملة ستؤول للحكومة إذا لم يتقدموا للمطالبة بهم خلال تلك المدة حسب قانون تملك الحكومة للأموال التي لحقها التقادم رقم (٣٥) لعام ١٩٨٥.

ملاحظة: ما سيؤول للحكومة هو الأموال + الأسهم كاملة.

موقع الشركة: الشميساني - شارع عبدالحميد شرف - هاتف ٥٦٩٣١٦١.

مديرو عام الشركة

كشف أرصدة المساهمين حتى تاريخ اليوم

رقم المساهمة	اسم المساهم	عدد الأسهم	الأمانيات
٦٦٦	شهرت عبداللطيف صادق غلباوي	٤٠٠	فلس
٦٦٨	أسعد الحاج محمد اسعد	٩٦	دينار
٨٠٧	حمد حسن نمر عبدالرحمن	١٩٤	فلس
			٢٥٧
			٦٤
			١٢٥

إعلان

صادر عن بنك إتش إس بي سي

الشرق الأوسط بموجب قانون الأموال التي يلحقها التقادم رقم (٣٥) لسنة ١٩٨٥ وتعديلاته

كشف الأموال المتقادمة

لدى بنك إتش إس بي سي الشرق الأوسط (البنك البريطاني سابقاً)

اسم صاحب الحساب	رقم الحساب	المبلغ بالدينار الأردني
دياب علي سماره القواس	٠٠١-٠٤٣٦٢٩-٠٢٠	١٢٥١,٦٩٣
سهم لطفي خورشيد	٠٠١-٠٦٧٢٤٨-٠٢٠	١٨٣٣,٠٨٧
محمود احمد الأعرج	٠٠١-١٣٤١٧٠-٠٠١	٢٥٥,٧٩٥
محمد صالح الخطيب	٠٠١-٠٣٣١١٧-٠٢٠	١٧٥١,٨٢٠
نصري جورج زكريا	٠٠١-١٣٨٥٨٥-٠٢٠	٨٨١,٧٦٠
فارتان خاكجيان	٠٠٢-٠٨٢٣٠٣-٠٢٠	٤٢٥,٣٤٧
أرسن كريكور بابريان	٠٠٢-١٢٣٨٣٤-٠٢٠	٤٢٨,٨٢٣

بنك HSBC

هكذا من الأصول

إعلان

إلى السادة مساهمي الشركة الوطنية
لصناعة الكوابل والأسلاك الكهربائية م.ع.م.

ترجو إدارة الشركة الوطنية لصناعة الكوابل والأسلاك الكهربائية أن تذكر مساهميتها المذكورين أدناه أو ورثتهم الشرعيين أو من ينوب عنهم قانونياً ضرورة مراجعة مكاتب الشركة قسم المساهمين الكائن في ضاحية الرابية مقابل مسجد ضاحية الحسين خلال ساعات الدوام الرسمي لاستلام أمانات أرباح أسهمهم والتي مضى عليها أكثر من خمسة عشر عاماً دون أن يطالبوا بها، وفي حال تخلفكم عن ذلك فإن الشركة تتذكركم بأن أموالكم المبيّنة أدناه من الأسهم والأرباح ستؤول ملكيتها نهائياً إلى حكومة المملكة الأردنية الهاشمية استناداً لأحكام قانون تملك الحكومة للأموال التي يلحقها التقادم رقم (٣٥) لسنة ١٩٨٥ ويسقط حق المطالبة بها إلا عن طريق المحاكم المختصة بعد مرور ثلاثة أشهر من تاريخ نشر هذا الإعلان في الصحف المحلية. راجين من الورثة الشرعيين أصحاب العلاقة مراجعة الشركة مصطحبين معهم الوثائق الثبوتية اللازمة وإحضار شهادة حصر الإرث حسب الأصول.

كل من الأهل

الرقم المتسلسل	رقم المساهم	اسم المساهم	الأرباح المتقدمة		عدد الأسهم المتقدمة
			فلس	دينار	
١	٤١	أحمد محمد خنتوش	-	٣٠٠	٩٣٧
٢	٣٧١	هشام غالب عبد الله عبيد	-	١٨٠	٥٦٢
٣	٤٥٤	ليلى اسماعيل محمد القاضي	-	٦٠	١٨٧
٤	٤٧٣	نبيل توفيق وديع عطا الله	-	١٢٠	٣٧٥
٥	٥٧٨	سعيد عبد الرحمن طه	-	١٢	٣٧
٦	٥٧٩	وسام سعيد عبد الرحمن طه	-	١٢	٣٧
٧	٥٨٠	مراد سعيد عبد الرحمن طه	-	١٢	٣٧
٨	٥٨١	محمد سعيد عبد الرحمن طه	-	١٢	٣٧
٩	٥٨٢	أيمن محمد أحمد الحاج أسعد	-	١٢	٣٧
١٠	٩٤٠	حسن صالح سعد مغربي	-	٦٠	١٨٧
١١	٩٤١	علي حسن صالح مغربي	-	٣٠	٩٣
١٢	١٢٦٣	فيصل ملصور الذيب الربيع	-	٣٠	٩٣
١٣	١٣٨٦	محمد علي حسن عوينه	-	١٨	١٠
١٤	١٣٨٧	إبراهيم علي حسن عوينه	-	١٨	-
١٥	١٣٨٨	حسن علي حسن عوينه	-	١٨	-
١٦	١٣٨٩	علي حسن حسين عوينه	-	٢٤	-
١٧	٢٤١٨	أديب ذياب محمود عوده	-	٦	١٨
١٨	٢٦٧٧	ساره محمد عبد الهادي أبو معيش	-	٩	٢٧
١٩	٣٢٧٢	ربيعه محمد عديله	-	٣٠	٩٣
٢٠	٣٢٧٣	غدير محمود محمد عديله	-	٣٠	٩٣
٢١	٣٢٧٤	عماد محمود محمد عديله	-	٣٠	٩٣
٢٢	٣٢٧٥	أيمن محمود محمد عديله	-	٣٠	٩٣
٢٣	٣٢٧٦	محمود محمد عديله	-	٣٠	٩٣
٢٤	٣٩٨٩	هيثم عزت شحادة	-	٣٦	١١٢
٢٥	٤٤٧٤	هيجر حلمي سليم الدينه	-	٣٠	٩٣

الرقم المتسلسل	رقم المساهم	اسم المساهم	الأرباح المتقدمة	عدد الأسهم
			فلس	دينار
٢٦	٨٦٤٠	وصال علي محمد عواد	-	١٨
٢٧	٨٦٤١	ليثا سعيد مصباح عبد القادر	-	١٨
٢٨	٨٦٤٢	ديما سعيد مصباح عبد القادر	-	١٨
٢٩	٨٦٤٣	سعيد مصباح عبد القادر أبو زليخة	-	٣٦
٣٠	٨٦٤٤	ابنسام مصباح عبد القادر أبو زليخة	-	١٨
٣١	٨٦٤٥	بسمه مصباح عبد القادر أبو زليخة	-	١٨
٣٢	٨٦٤٦	سالي مصباح عبد القادر أبو زليخة	-	١٨
٣٣	٨٦٤٧	أسامة مصباح عبد القادر أبو زليخة	-	١٨
٣٤	٨٦٤٨	محمد وايد مصباح أبو زليخة	-	١٨
٣٥	٨٦٤٩	مصباح عبد القادر محمد أبو زليخة	-	١٨
٣٦	٨٩٩٤	ناديه احمد محمد نوفل	-	٣٠
٣٧	٩١٨٧	محمد عبد الكريم عبد الحميد مسوده	-	١٨
٣٨	٩١٧٤	حمد محمد للززال شنون	-	٣٠
٣٩	٩٩٣٢	درويش شافيق درويش الخاروف	-	٣٠
٤٠	١٠٨٣٢	سلامه عوده خلف بقاعين	-	٦٠
٤١	١٠٨٧٦	خديجة يحيى احمد جلمبو	-	١٨
٤٢	١١١٥٨	فاطمه محمد عبد الله المسمي	-	١٢
٤٣	١١١٥٩	صبيحي محمد عبد الله المسمي	-	١٢
٤٤	١١٣٤٩	أمين توفيق محمد التل	-	٦٠
٤٥	١٣٧٢٩	رفيه محمود عبد الرحمن سلامه	-	٣٠
٤٦	١٥٢١٠	محمد بدران نعيم	-	١٢٠
٤٧	١٥٤٥٤	باسر عبد القادر عبد الواحد	٨٠٠	١
٤٨	١٦٤٤١	صندوق توفيق موفلي بنك البترا	-	١٥٠

المجموع ١٩١٨٨٠٠

أمر تسوية

صادر بموجب المادة - ٥ - من قانون تسوية

الأراضي والمياه رقم ٤٠ لسنة ١٩٥٢

- ٥ - يعلن للعموم أن عمل تسوية الأراضي سيشرع به في القطعة رقم (٢٤) فقط من الحوض رقم (١) سويته الشمالي في قرية مزرعة سويته التابعة لمحافظة البلقاء.
- أن الأشخاص الذين لهم أي حق تصرف أو حق تملك أو حق منفعة في أراضي القرية المذكورة أعلاه سيبلغون فيما بعد بإعلان التاريخ الذي يجب أن يقدموا فيه ادعاءاتهم بموجب المادة السادسة من القانون المشار إليه.

المهندس عبدالمعزم سمارة الزعبي

مدير عام دائرة الأراضي والمساحة

* * * * *

إعلان تسوية

صادر بموجب المادة - ٦ - من قانون تسوية

الأراضي والمياه رقم ٤٠ لسنة ١٩٥٢

- ١ - يعلن أن عمل التسوية للأراضي الموصوفة أدناه بدأ في اليوم ٢٠٠٥/١٠/٢
- الوصف: القطعة رقم (٢٤) من الحوض رقم (١) سويته الشمالي من أراضي قرية مزرعة سويته التابعة لمحافظة البلقاء المبينة حدودها على المخطط المعلق نسخة عنه في كل من دائرة الأراضي والمساحة ودائرة تسجيل أراضي الشولة الجنوبية ومكتب مأمور التسوية المختص.
- ٢ - على جميع الأشخاص الذين يدعون بأي حق تصرف أو حق تملك أو حق منفعة في الأراضي المذكورة أن يقدموا ادعاءاتهم والوثائق المؤيدة لها إلى موظف دائرة الأراضي والمساحة الذي سيكون موجوداً في نفس القرية.
- ٣ - أن عمل تسوية الأراضي يتناول جميع الأشخاص الذين لهم أي حق تصرف أو حق تملك أو حق منفعة سواء كان ذلك الحق معترفاً به أو متنازعا فيه.

المهندس عبدالمعزم سمارة الزعبي

مدير عام دائرة الأراضي والمساحة

المطالبات

• يطلب من السادة المذكورين أدناه أرصدة ضريبة دخل وخدمات اجتماعية كما هو مبين إزاء كل منهم يرجى تسديدها خلال ستين يوما من نشر هذا الإعلان تلافيا لإجراءات الحجز المنصوص عليها بموجب المادة (٦٤) من قانون ضريبة الدخل رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٤ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لسنة ١٩٨٢ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٥٧) لسنة ١٩٨٥ وقانون تحصيل الأموال الأميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته.

مدير عام دائرة ضريبة الدخل والمبيعات

إياد القضاة

الاسم	الرقم الضريبي	أرصدة الضريبة المستحقة	السنوات
١	١٥٠١٧٥٢٤	١٠٧	١٩٩٣-١٩٩١
٢	١٥٠٢٩٣١٠	٨٠٠	٢٠٠٣-٢٠٠٢
٣	١٥٠٣٤٦٠٧	٣٩١	٢٠٠٣-٢٠٠٢
٤	١٥٠٣٤٨٠١	٦٨٠	٢٠٠٣-١٩٩٧
٥	١٥٠١٦٨٥٤	٥٢٠	٢٠٠٠-١٩٩١
٦	١٥٠١٧٨٤٤	١٠٠	٢٠٠٠-١٩٩١
٧	١٥٠٢٥٠٦٣	٢٨٨	٢٠٠٠-١٩٩١
٨	١٥٠٠٥٢٠٨	٢٠٧	١٩٩٣-١٩٩٢
٩	١٥٠٠٤٤٠٢	٣٨٠	٢٠٠٤-٢٠٠٣
١٠	١٥٠٢٥٨٣٧	٣٣٢	١٩٩٤
١١	١٥٠٢٥٨٨٨	٢٨٠	٢٠٠٢-٢٠٠٠
١٢	١٥٠٢٩٤٤١	٢١٠	١٩٩٤
١٣	١٥٠٢٨٦٠٧	٧٨٠	٢٠٠٢-١٩٩٩
١٤	١٥٠٠٣٥٠٧	٥٠٧	٢٠٠٢-١٩٩٥
١٥	١٥٠٠٠٨٩٣	٦٢٠	١٩٩٨
١٦	١٥٠٣٤٣٩٩	٦٠٥	١٩٩٨-١٩٩٢
١٧	١٥٠٠٩٠٢٥	١٧٠	٢٠٠٢-٢٠٠١
١٨	١٥٠٠١٢٦٣	٩٩	١٩٩٨-١٩٩٥
١٩	١٥٠٤٠٠٧٠	٩٩	١٩٩٥-١٩٩٤
٢٠	١٥٠٤٢٩٦٠	٩٣٣	٢٠٠٢-١٩٩٧
٢١	١٧٨٦٥٩٨	٥٨٨	٢٠٠٢-٢٠٠٠
		١٦٩٦	٢٠٠٢

• يطلب من السادة المذكورين أدناه أرصدة ضريبة دخل وخدمات اجتماعية كما هو مبين إزاء كل منهم يرجى تسديدها خلال ستين يوما من نشر هذا الإعلان تلافيا لإجراءات الحجز المنصوص عليها بموجب المادة (٦٤) من قانون ضريبة الدخل رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٤ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لسنة ١٩٨٢ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٥٧) لسنة ١٩٨٥ وقانون تحصيل الأموال الأميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته.

مدير عام دائرة ضريبة الدخل والمبيعات

إياد القضاة

الاسم	الرقم الضريبي	أرصدة الضريبة المستحقة	السنوات
١	٤٦٣٨٣٩٠	٨١٨	١٠٦٥٣
٢	٨٧٤٣٠٢	١٨٤	٩٣٢١٢
٣	١٣٠٦٩١٠	٠	٩٠١٢٠
٤	٨٦٥٦٥٦	٨٢٣	١٣٣٣٣
٥	١٣٣٠٥٣٥	٣٨٥	١٩١١٨
٦	٨٧٤٠٥١	٠	١٨٤٠٠
٧	٣٣٣١٥٨	٠	١٠١٠١
٨	٢٤٣٢٣٠	٣٣٨	١٧٨٢١
٩	١٤١٧٣٠٤	٣٢٠	٩٥٦٧
١٠	٨٦٨٢٢١	٢٦٠	٣١٥٢١
١١	٣٩٢٧٦	٧١٥	١٠٣٦١
١٢	٥٢١٤٠	٢٥٤	٢٦٢٨٤
١٣	٨٢٧٧٥	٤٣٠	١٢١١٢٤
١٤	٣٨٢٦٧١	١٠٠	٤٥٤٢٣
١٥	٨٧٣٢٥٠	٩٩٩	١٤٩٠٣
١٦	٣٦٠٢١	٩٦٠	١٣٠٩٨
١٧	١٢٩٢٦٢٥	٧١٠	١١١٢٣
١٨	٤٥٩٤٩٦	٩١٢	١١٢٠٣
١٩	١٢٠٨٨٥٨٧	٩٠٠	١١٠٥٩٦

هكذا من الأهل

٢٠٠٣-٩٣	١٧٦٥٠٢	٧٧٣	١٢٠٠٠٤٥٠	عشان صادق عبد الرحمن ناصيف
٩٩-٩٧	١٠٢٣٢	٣٥٩	٦٤١٢٩٤	سامي يوسف احمد سرحان
٩٩-٩٧	١١٩٩٤	٩٢٠	١٧٤٤٦٧	عدنان يوسف احمد سرحان
٩٩-٩٨	٢٥١٦٩	٧٠٠	٤٥٤٨٢٧	شركة موسى شعادة واخوانه وشركاهم

* * * * *

• يطلب من السادة المذكورين أنذاه أرصدة ضريبة دخل وخدمات اجتماعية كما هو مبين إزاء كل منهم يرجى تسديدها خلال ستين يوما من نشر هذا الإعلان تلافيا لإجراءات الحجز المنصوص عليها بموجب المادة (٦٤) من قانون ضريبة الدخل رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٤ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لسنة ١٩٨٢ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٥٧) لسنة ١٩٨٥ وقانون تحصيل الأموال الأميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته.

مدير عام دائرة ضريبة الدخل والمبيعات

إياد القضاة

السنوات	أرصدة الضريبة المستحقة		الرقم الضريبي	اسماء المكلفين التابعين لمديرية (غرب عمان)
	دينار	فلس		
٢٠٠٤-٢٠٠٢	٤١٢٩	٤٠٠	٣٠٦٣٨٩٥	عمر هاني باط حينا
١٩٨٤	١٨٣٩	٠٨٠	٨٦٧٣٤٩	بدر محمد سعيد عبدالرحيم الهرش
٢٠٠٣-٢٠٠٢	١١٥٣١	٥٦٨	٣٤٣٧٨١	حسن محمد مصطفى سريه
٢٠٠٣-٢٠٠٠	١٠٢	٣٠٠	٣٠٩٣٠٦٩	عبيد ناصيف محمد ناصيف
٢٠٠٣-١٩٩٩	١٢٤	٣٠٠	٣٠٩٣٠٧٧	علا ناصيف محمد ناصيف
٢٠٠٤-٢٠٠١	١٠٤	٥٠٠	٣٠٤٧٣٢٦	شادي احمد محمد عمران
٢٠٠٤-٢٠٠٣	١٠٨	٧٠٤	١١٧٤٠٥٣	ميسون رستم يحيى رستم
٢٠٠٤-٢٠٠١	١١٧	٦٦٠	٦٢٨٨٨٣	غازي محمد علي الخطيب
٢٠٠٤-٢٠٠١	١٣٢	-	٣٠٤٧٣١٨	حامد محمد احمد عمران
٢٠٠١	١٣٤	٤٩٧	٧٨٤٠٦٤٢	يوسف محمد خليل الحروب

٢٠٠٤	٤٥٩	٨٠٠	٢٢٠٥٧٨٥	نوال عبدالحى عمر ابوسيدو
٢٠٠٠-١٩٩٠	١٤٦٧	-	٣٠٩٤١٣٨	ميهايل اينجل نيكولاي مارين
٢٠٠٢	١٠٠	١٠٠	١٣٨٤٤٣٠	نادر اسماعيل مسعود مصطفى
٢٠٠٣	١٨٧٧	٥٥٤	٣٠٦٨٧٤٩	محمد معتز مراد محمد مراد
٢٠٠٢	١٤٠٢	٧٠٠	٣٠٥٥٩٩٠	الطيب فايز سعيد حسين
٢٠٠٣	١١٣	٢٩٠	١٢٤٧٩٥٦	صبيحي احمد سليمان أبو عطية
٢٠٠٤-٢٠٠٣	١٣٤	٧٥٠	٥٩٧٢٨٩٢	نسرين احمد افلاطون فوزي الكيالي

* * * * *

• يطلب من السادة المذكورين أنذاه أرصدة ضريبة دخل وخدمات اجتماعية كما هو مبين إزاء كل منهم يرجى تسديدها خلال ستين يوما من نشر هذا الإعلان تلافيا لإجراءات الحجز المنصوص عليها بموجب المادة (٦٤) من قانون ضريبة الدخل رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٤ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لسنة ١٩٨٢ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٥٧) لسنة ١٩٨٥ وقانون تحصيل الأموال الأميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته.

مدير عام دائرة ضريبة الدخل والمبيعات

إياد القضاة

٢٠٠٤-٢٠٠٣	٩٩٥	٥٠٠	١٥٢٢٤٩١٠	ماهر فوزي حسن البوريني
٢٠٠٣	٤٠٧٧	٧٨٢	٦٢٩٧٣٦٦	محمود محمد حسن مراد
٢٠٠٠	٦٦٤٣	-	٤٦٢٥٨٧٠	شركة حاتم الزين وشركاه للتطبيقات التقنية
١٩٩١-١٩٧٩	٢٤٦	٩٨٩	٦٨٢٩٩٣	نيسير محمد مصطفى بدر حريز
٢٠٠٣	٩٣٩	٤٠٠	١١٨٠٠٤٥	ضرار محمد مرتضى أبو غزالة
٢٠٠٢	٥٢٦	١٠٠	٣٠٦٩٦٦٤	لقيما يوحنا ماريا مير
٢٠٠١	٣٣٦	٠٠٥	١٠١٥٥٠٢٣	صالح محمود محمد بكر
٢٠٠٣	٦٦٤	١٠٠	٧٤١٣٠٢٥	نسرين رستم يحيى رستم

هكذا من الأشهر

٢٠٠٣-٢٠٠٢	٢٤٧	٧٩٩	١١٧٤٠٢٩	عدنان رستم يحيى رستم
٢٠٠٣	٣٨٥	-	١١٧٤٠٣٧	محمد كمال رستم يحيى رستم
٢٠٠٣	٢٩٥	٤٠٠	١١٧٤٠١٠	محمد مروان رستم يحيى رستم
٢٠٠٣	٢٨٧	١٠٠	١١٧٤٠٤٥	نازلي رستم يحيى رستم
٢٠٠٢	٢١٦	٠١٠	٥٠٠٦٦٥٣٦	غادة عبدالرؤف خليل الفاخوري
١٩٩٤	٢٣٥	٤٠٠	٣٠٠٠٣٨٩	نبيل سعيد عبيد الحايك
١٩٩٥-١٩٩٤	٤٠٩٤٩	٠٥٦	١٠٣٧٠٢١	ممثل قانوني لورثة عبدالرؤف عبدالقادر علي عطية
١٩٩٨	١٧٥٠	٥٤٥	١٠١٦٠١٦٧	نايف فرح سليمان صويص

* * * * *

إنذار

عملا بأحكام الفقرة (ب) من المادة السادسة من القانون المعدل لقانون تحصيل الأموال الأميرية رقم (١١) لسنة ١٩٧٣ ، يطلب من السادة المقترضين وكلائهم المذكورة أسماؤهم أدناه المبادرة إلى دفع المبالغ المبينة إزاء اسم كل منهم بالإضافة إلى مبلغ الفائدة من تاريخ الاقتراض وحتى تاريخ السداد التام إلى صندوق التنمية والتشغيل خلال مدة (٦٠) يوما من تاريخ نشر هذا الإنذار في الجريدة الرسمية ، وفي حال التخلف عن الدفع ستتخذ بحقهم الإجراءات القانونية .

مدير عام صندوق التنمية والتشغيل

علي الظاهر الغزوي

رقم القرض	اسم المقترض	قيمة القرض	اسماء الكفلاء
482	احمد علي كابد الفريجات	3500	محمد احمد يوسف مطلق
1097	سامي صالح المفلح العبدالله	3700	عدويه منصور ونس الهنداوي
1271	عبدالحافظ سلمان عبدالعزيز النصاص	4500	
1601	علي محمد ابراهيم حوامده	6000	محمد ابراهيم حسين الحوامده
1841	ابراهيم محمد محمود السعود	7000	يحيى محمد محمود السعود
1859	سلامه مصطفى عكاشه عتوم	3285	
2362	عطاءالله علي العبد الرحيم الحسن	1500	
3531	محمد عبداللطيف سلامة الذبابات	1500	عبداللطيف سلامة عبداللله الذبابات
3621	يسار غسان عبدالكريم الذنبيات	4500	شامان عبد المجيد سليم المجالي
3663	محمد احمد محمد ابو غزله	3000	موفق لواز محمود ابو غزله محمد احمد محمد ابو غزله
3745	عطيات محمد علي شحاده القضاة	9500	خالد محمد مصباح العيسى خريه عيسى حسن الكردي
3762	عصام عبدالله محمد مقدادى	6300	عزيزة محمد محمد القواسمة
3777	عاصم حسن جبريل الخناتنه	6900	نظميه صبري احمد عبداللطيف عاصم حسن جبريل الخناتنه
3845	مهي زهير محمد المجالي	10000	وليد سليمان علي المجالي محمد سليمان علي المجالي
3914	معين يعقوب اسحق الصناع	9500	يعقوب اسحق سلمان الصناع
4182	هيام مدالله عديبه المداحه	7500	طلال سلامة ققطان الجازي فاطمة صالح عبد الله الاديش المعايطة
4545	حامد يوسف سالم الليديرات	4400	ظريفة محمد حمد اسليم
4608	محمد كامل سليمان الهروط	5400	
4631	ابلي محمد عبدالمجيد الشاعر	1500	شريف محمود محمد يعقوب
4688	ج.مؤسسة نور الحسين /تكريبي اذ	11800	
4706	محمد جمعه احمد موسى بني يونس	6000	صالح محمد ميصليح بني يونس
4815	محمد صالح زكريا بكر هنديه	1850	
4853	ج.مؤسسة نور الحسين /تراكتور	15000	
4905	سهي احمد موسى الصرايرة	2500	عبد الله سلمان للاح القاهره
4912	يسري مصباح عبدالفتاح الخطيب	5000	انتصار طالب محمد الكعابه
4917	مروان محمد احمد مصطفى	2500	محمد احمد السيد المصطفى
5060	رزاق عبدالرحمن سلهمان الرواشده	3500	سمر عبد الرحمن سلهمان الرواشده
5065	محمد سلامة عديبه الصاسله	3700	عصام سلامة عديبه الصاسله

هكذا من الأشهر

رقم القرض	اسم المقترض	قيمة القرض	اسماء الكلاء
5104	جلال حسين . عبد الهادي	1468	محمود علي الشنوان السواعير
5128	حضر محمد فلاح القادري	7000	عوده سالم سلامة عليمات
5148	اسامه محمد بركات عبد الحليم	7500	خوله محمد بركات عبد الحليم
			احمد محمد عبد المعطي الصعوب
5159	صباح جميل صالح ابراهيم	2000	اسامه محمد بركات عبد الحليم ١٠٣٠٥٣٢
5193	يسري محمود علي الشويات	3000	منير بكري شحاده قنديل
5201	يحيى ابراهيم سليم المشارفه	1500	فاطمه محمد عبيد الله يعقوب
5247	زبي مذكاة فاضل المجالي	1500	حلمي خليل سليم المشارفه
			مع محمد مرشد شحاده
5282	اسامه احمد سليمان الديخ	7500	محمد بشير حمود الجراحشه
5283	رغد يحيى محمد العود	3500	حكمت احمد سليمان الديخ
5285	علي سالم مطلق الحنيطي	5800	زينب حمود بدر الرماضين
5318	كمال حسني درويش ابو الروس	7000	
5332	عمر مسلم سالم التسمات	8500	سليمان دغيم مسلم الحمدان
			فاطمه مسلم سالم التسمات
5430	مع عبد الهادي مبارك الصرايره	5700	عبد الهادي مبارك حامد الصرايره
5478	خولا صلاح محمد ابوسرحان	5000	سعاد صلاح محمد ابو سرحان
5510	حسين عبدالرحمن محمود ابوزيد	3800	حسن محمد عبد الرحيم الصالح
5543	فاطمه محمد تركي الشرع	7500	محمد تركي حسين الشرع
5792	سالم مفلح حميد الجعافره	6300	
5881	سعد سعيد حسني المأمون	2000	هارون احمد شعبان علي
6131	اخلاص راتب سليم المومني	5000	محمد حسن السليم المومني
			سميره سليم محمد المومني
			قصي محمد حسن المومني
6169	عادل جدهان خليل شمساني	3519.561	شحاده ناصر شحاده لطلاحه
6235	محمد محمود موسى الكركي	9070.625	محمود دوسي سالم الكركي
6342	خالد محمود احمد الزغول	3168.474	محمود موسى محمود الزغول
6345	مؤيد محمد موسى الزوايد	26.444.444	نائل خازنه عبد الحفيظ باجس
6390	جمال محمد يوسف ابو هليل	6680.095	
6447	بسمه علي احمد عضيبيات	1000	محمد احمد عيسى قطوم
6457	جواهر مصلح سلامة الرشيدات	3000	سلامه عوده سليم الرشيدات
6740	خبر مصطفى محمود المبيضين	3000	زيد مصطفى محمود المبيضين

رقم القرض	اسم المقترض	قيمة القرض	اسماء الكلاء
6795	سالم عبد الرحيم عبد ربه الجعافره	1500	ابنسام احمد عبد ربه الجعافره
6798	عمار محمد سلمان الضمور	6000	عمار محمد سلمان الضمور
7007	رامي سعدي محمود طبازه	7500	رمزيه صبحي احمد طبازه
			سعدي محمود اسعد طبازه
7158	سالم طه سالم الفقراء	2500	صلاح الدين طه سالم الفقراء
			عبد الوهاب سلام سليمان الشكاته
7235	منعم حمد محمود الفارس	3500	عبد الكريم محمد جبر فريجات
7438	شاكرا تهاار العبد الرحيم القرانيه	3000	
7446	فهد عبدالرزاق رشيد التحلاوي	750	ختام شحاده خليل ابو لبد
7638	عيسى عبد الودود عبد الكريم احمد	4000	مهند منير محمد طاهر شموط
			عماد عبد الحافظ احمد البيشه
7640	هاشم مصطفى ابراهيم طرخان	7500	غازي عبد الكريم مصطفى العود
			مامون مصطفى ابراهيم طرخان
			مصطفى ابراهيم صالح طرخان
7747	محمد عباس خليل الضعيفي	2000	سماح محمد عدنان اسماعيل البياري
			سمير جميل سعيد البيطار
7802	اروي علي عبدالله الشويكي	750	احمد علي عبدالله الشويكي
7869	محمد عبد الرحمن محسن العمري	750	احمد حسن مصطفى العمري
8180	هذي مصطفى محمد خلف	4863.477	سميح محمود سالم الصعوب
8284	حامد سلامه محمد اللصاصه	1700	حمد محمد موسى اللصاصه
			احمد محمد هليل اللصاصه
8315	شاوور سميح عبد السلام الجوازنه	4500	سميح عبدالسلام مسلم الجوازنه
8365	ايمان محمد صالح عبدالله	1800	حسن يوسف عيسى ابو دلو
8396	وسام فؤاد محمد سمور	750	فؤاد محمد احمد سمور
8480	ايمان عواد سالم عماره	750	ابراهيم عواد سالم عماره
8555	غيث عادل زكريا المبيضين	1100	نصوح صباح حسين شموط
8650	ضيف الله عقله راشد المومني	750	ذوقان فهد سليمان المومني
8690	حافظ عارف فاضل ربيع	3000	سلطان عبد الكريم شهاب الزبيدي
8753	هيام طعمه يوسف شقاج	5731	طعمه يوسف محمد شقاج
			احمد طعمه يوسف شقاج
8954	سليمان موسى عايد عويس	9975.113	موسى عايد موسى عويس
9309	محمد ياسين محمد السبوع	5000	ياسين محمد عبد السبوع
			اياد ياسين محمد السبوع

هكذا من الأشهر

رقم القرض	اسم المقرض	قيمة القرض	اسماء الكلاء
9487	بسام محمد محمد خشان	4552.966	يسرى عبد الحميد علي خشان
9556	ناديا احمد محمد السوايعر	750	سحر احمد محمد السوايعر
9562	محمد زعل محمد الضمور	8000	
9610	عامر علي ابراهيم المومني	5000	مازن علي ابراهيم المومني صفوت علي ابراهيم المومني محمد علي ابراهيم المومني
9613	خليفة عودة الله يعقوب التجادات	5173.866	
10038	صايل محمد سليمان الطراوته	2347.442	محمد سليمان عياد الطراوته
10138	عبد القادر سالم احمد التركي	9950	يعقوب رجا محمود الطراوته
10368	فايزه احمد فالح الحباشنة	2506.187	لرجن عطيوي محمد الحباشنة
10395	جميل عبدالسلام حسن العرود	3500	معتصم عبدالسلام حسن العرود
10430	مؤيد محمود خليل الصعوب	4000	محمد محمود خليل الصعوب
10446	محمد عبد القادر سالم الخرشه	5000	احمد عبد القادر سالم الخرشه حفيظه عبد القادر سالم الخرشه
10454	يحيى سالم شحاده الحيصه	2544.444	عبدالرحمن عوده حماد المزايده يحيى سالم الحيصه
10501	هيثم محمد علي بني ملحم	5899.229	محمد علي الداود بني ملحم
10508	سوسن ناصر عبد الرحمن الجبالي	3000	موسى حسين علي الشويبات رياض حسين علي الشويبات
10537	ضياء احمد ربيع الحلامه	2630	احمد ربيع خليل الحلامه خلود احمد ربيع الحلامه
10609	مؤنس سامي احمد العواودة	7000	عبد الله احمد حمدان عواوده سامي احمد الحمدان العواوده
10683	معتصم عبد الوهاب خلف الصعوب	2000	عمر عبد الوهاب خلف الصعوب
10709	امته احمد سليم بني ارشيد	5376.501	علي احمد محمود بني عايش
10822	علي سعيد علي القضاة	2000	سعيد علي مصطفى القضاة
10878	عبد الحميد يوسف غاتم الكساسبه	3500	يوسف غاتم خليل الكساسبه حسن عبد الحميد يوسف غاتم الكساسبه
10975	عمار محمد عبد الضمور	5113.607	محمد اعيد جعفر الضمور
11014	نواف محمود محمد رباحه	5163.053	عائشه يونس صالح زبوت
11034	شركة محمد يونس ابو هلاله وشركاه	50000	هارون يونس محمد ابو هلاله
11286	ندوة خلف ذياب الفراج	750	حميد خليل ذياب الفراج ايصل خالد سليمان العفشيات

رقم القرض	اسم المقرض	قيمة القرض	اسماء الكلاء
11409	مثال محمد سليمان الزبود	750	عادل حمدان قبيلان الزبود عباس حمدان قبيلان الزبود
11593	ندوة سليمان محسن السرحان	750	لرجان محمد ماضي غدير سلمان علي سيار سلمان
11613	فريال فالح علي الشخاتبه	750	زياد فالح علي الشخاتبه عمر جمعه سعد الحيصه
11719	منى فالح عويد بني صخر	750	جهاد محمد علي المومني خالد يوسف حسن الرقاعي
11720	منار نزار عبد الفتاح الحايك	750	ابراهيم خلف مفلح الساسطه اسماعيل خلف مفلح الساسطه
11739	ايمان عمر محمد المواجده	750	نايف احمد سليمان الخريسات فايز حامد عبد المهدي الجماعات
11803	نجد عيسى محمد الجدوع	750	رائد عوض سالم ابو خضر توفيق عمر احمد العريبات
11833	رسمية اعقيل عياده المساعيد	750	عبدالرحمن خلف ذياب الفراج عبد الكريم خلف ذياب الفراج
11904	منى صباح مخيف الشوابصه	750	لادي مولى عبد الله المرديه يحيى صباح مخيف الشوابصه
11925	هدى عبد الحميد محمود الشويبات	750	حسين مصطفى عبد الحميد الشويبات ابراهيم محمود شحاده علقبه
11943	فاطمه طالب محمد علي	750	محمد يوسف نايف قوآزه خلدون صابر نايف اسماعيل وائل عبد الباري عطيه الوائيدات
11946	خديجه سليمان عبدالله العدوان	750	نضال علي يوسف المهربرات مدالله محمد سليم النجم
11956	تمارا علي احمد فريحات	750	اسامه شافيق محمود الطشيطوش حسين سليمان هلال الخلايله
11972	خولا احمد حسين الخطاطبه	750	موسى محمود جميل بعاره باسم محمد عبد الوالي علبوه
12040	ولفاء فالح عايد سليمان	750	محمد مفلح عايد المحارب علي مفلح عايد خطر المحارب
12041	شحمية داغش درويش العون	750	حسن علي عايد المرهي عمر علي عايد المرهي

هكذا من الأشهر

رقم القرض	اسم المقرض	قيمة القرض	اسماء المكفلاء
12045	خاتم حسين مطر الهويمل	750	محمود داود عقله الخنارزه
12066	منازل ناصر فلاح الدهامشه	750	مصطفى محمد بصيص الهويمل
12132	نوفه عبد الحميد فارس الطراونه	750	خازر محمد هندي الدهامشه
12151	حامده حامد ابيه العونه	750	نياب بختيان قبلا الدهامشه
12156	ليبيه محمد سلامه عتوم	750	صبري وراك حماد الطراونه
12218	فاطمه محمد عوده الهباهبه	750	مصالح حامد بنيه العوني
12228	رسميه عبد الجواد عبدالرحمن الرشاي	750	نايل رضا ابيه العونه
12230	كامله درويش علي اللقهاء	750	علي عبدالله سلامه العتوم
12283	فاطمه محمود احمد القضاة	750	فارس علي محمد عتوم
12368	زين نايف كامل الرشيد	750	اسماعيل محمد موسى حميدان
12722	ولاء فهد الرشيد الجمعان	750	اسماعيل جمال عبد الشرايده
12733	هيام حسن طعمه غزاله	750	احسان عبد الحميد احمد عتاب
12764	نوفه محمد الراشد زواهره	750	محمود احمد حسين الخطاطبه
12866	عدله عبدالمهدي سليمان المعايظه	750	عايد علي خليل الشوره
12876	منال محمد فارس المعايظه	750	احمد فضيل عايد اللقهاء
12884	واجد احمد عزيزان القطيبان	750	مامون سليمان احمد فواعره
12906	ميسر سعيد خليل البدور	750	محمد سليمان احمد فواعره
		750	محمود نعان سليمان الحويان
		750	سامي نايف كامل الرشيد
		750	عوض عبد عوض الشرفات
		750	شامان فهد الرشيد الجمعان
		750	رياض حمدان حميد الشرعه
		750	عبدان حمدان حميد الشرعه
		750	وصلي ناصر علي المحاوره
		750	زعد ناصر علي المحاوره
		750	عبدان عبدالمهدي سليمان المعايظه
		750	عماد عبدالمهدي سليمان المعايظه
		750	معن محمد علي اشتيتان المدالعه
		750	سليمان رجا سليمان المواجده
		750	بكر عواد عزيزان قطيبان
		750	محمد عوده محمد القطيبان
		750	موفق عيسى سليمان البدور
		750	وصلي محمد سليمان البدور

رقم القرض	اسم المقرض	قيمة القرض	اسماء المكفلاء
12932	سحر عيسى خلف اللقهاء	750	اسماء عيسى خلف اللقهاء
12967	كفايه مصطفى حسن العسود	750	حسن احمد حسين الرواجيح
12972	جواهر محمد عبدالله القيات	750	فارس محمد ابراهيم البريزات
12976	فضيه عبد نهار الشرفات	750	حسام محمد ابراهيم البريزات
13004	وداد عبدالله عايش الوخيان	750	انور حمد صباح الغدير
13151	فاطمه احمد مقضي المسانده	750	خالد حمد صباح الغدير
13158	روان محمد عبدالله الرفاعي	1500	خليل سليم علي سعد
13177	رزيقه عبد الله سليمان المومني	750	دخل الله فليح دهام الشرفات
13178	نوال علي عبدالله المومني	750	سليمان مبارك سليمان الونديين
13214	حنان ياسين محمد القطامين	750	مجدي عبدالله عايش الوخيان
13237	فاطمه عمر مسلم المعايظه	750	ملوح اسماعيل ثنيان القعاقيه
13238	كلى محمد احمد عزيزات	750	وليد اسماعيل ثنيان القعاقيه
13240	لتحيه علي مسلم المواجده	750	فارس صالح هزاع الربيع
13254	نايله عبد توهان الحبابه	750	عامر عبدالكريم عبدالله المومني
13265	عبدالرحمن سعيد عبد ابوشايب	924.529	غوث توال احمد المومني
13266	رغد علي عبدالمهدي القطاونه	750	طه عدنان طه المومني
13277	فاطمه مصالح خشمان الشعار	750	بسام احمد سلمان المومني
		750	طعمه ياسين محمد القطامين
		750	مزيد يوسف محمد الروائده
		750	ضيف الله سعيد دخيل الله السعديين
		750	دخيل الله سعيد دخيل الله السعديين
		750	عماد عبدالرحمن صالح عزيزات
		750	فهد محمد احمد عزيزات
		750	محمد احمد سلامه عزيزات
		750	معصم نصار عطا المواجده
		750	ناصر عطا عطيه المواجده
		750	معصم يونس حسين القيسي
		750	منور سالم فلاح المضارين
		750	مصطفى عثمان حسن الشمايله
		750	علي عبدالمهدي حسن القطاونه
		750	خالد مصالح فلاح الشعار
		750	حمد بصيص عوض الشعار

هكذا من الأشغال

رقم القرض	اسم المقتضى	قيمة القرض	اسم المالك
13283	رفقه حسن عبدالمهدي الزعبي	1500	محمد علي عبدالمحسن الزعبي
13297	ملاك احمد محمد بني يونس	750	عبدالمعظم علي محمد بني يونس
13305	علا عبد الحميد اخليف للحاوية	750	عبدالقحاح احمد محمد بني يونس
13405	خالد رشد اسبيتان المختره القراله	2300	احمد عبدالحميد اخليف للحاوية
13436	سحر احمد علي المساده	750	اخليف عبدالحميد اخليف للحاوية
13475	كلثوم محمد خلف المعاشقه	750	وداد عبدالله حسين القراله
13503	نوال رشد سلمان الرواحنه	750	زهير رشد استيبيان المختره القراله
13522	لم كلثوم صالح حمدان المراحله	3000	عمر عبدالحميد عبدالنبي الشباطات
13524	مرام راضي عبد الله المعايظه	10000	عطاالله عوده محمد العظامات
13528	توفيق عبدالكريم احمد الاغوات	10000	عمر عبدالمعظم علي المصري
13535	خلود علي قرقوط العظامات	750	بلال محمد اسماعيل المجالي
13567	عبدالله طلاق احمد الحديد	2500	زيد ابراهيم صباح الرواحنه
13582	ياسر علي عبدالنبي البوات	4428.584	ابراهيم محمد سليم غنيم الرواحنه
13598	رامي محمود منور الحباشنه	4000	صالح حمدان مطلق المراحله
13650	عطاف بركات احمد الرواحنه	750	راضي عبدالله خلف المعايظه
13667	اشرف عبد علي الصاسفه الحباشنه	1500	رائد راضي عبدالله المعايظه
13696	نهاد سالم عياده المراعيه	750	علامه عبدالقحاح محمد الاغوات
13723	ايمان عايد مروح الطوالشه	750	عزت يوسف سليمان القراله
			مناع مشوح خليل الجمعان
			شامان مشوح خليل الجمعان
			محمد طلاق احمد الحديد
			ناصر طلاق احمد الحديد
			خالد عبدالمجيد شحماده العشوش
			نايله سليمان عبدالنبي العشوش
			محمود منور حماد الحباشنه
			مراك محمود منور الحباشنه
			ابراهيم عطا الله يوسف الحباشنه
			محمد نواف محمد الرواحنه
			عبد علي عياد الصاسفه الحباشنه
			سليمان ضيف الله عوض الموسه
			حماد سليمان عوض الموسه
			علي حسن مطلق الطوالشه
			عواد حسين حمد المساعيد

رقم القرض	اسم المقتضى	قيمة القرض	اسم المالك
13731	رحمة احمد محمد عضيبيات	750	رائد سالم علي النصور
13784	ربيحة عبد سويلم مصطفي	750	احمد عديريه سويلم العكايله
13795	نجود خليل ابراهيم خطاطبه	750	حازم سليمان اسماعيل خريسات
13810	عوده افرع قاسم المتعان	750	حمزه صالح عبدالعزيز العمري
13819	جملة مسلم موسى المواتيس	750	مجدي صالح عبدالعزيز العمري
13852	ولاء عبد الله صبيح السعود	1500	عبدالله حسن عبدالله الرشاده
13869	حنان كريم حماد الكركي	750	خالد علي محمد خطاطبه
13910	صالح محمد حماد الشمايله	2000	ضيف الله نهار عواد المتعان
14023	شرون علي عبد القادر العقيل	750	محمد نهار عواد المتعان
14057	نجلا احمد حسن عياصره	750	محمد سليمان موسى المواتيس
14081	اميرة عبدالله خازر عاشور	750	بلال محمد مسلم المجالي
14084	تفريد سلامة عايش البداينه	750	ايريال عبدالله صبيح السعود
14109	فاطمه سليمان محمد الهواوشه	1500	نمر احمد عوده الله الشواعره
14152	ايهم ظاهر بركات المطارنه	3000	بركات احمد عطاالله المعايظه
14164	سميره عبد صالح العصور	750	حسام بركات لمر الضمور
14167	مها محمود محمد السباعي	750	محمد عبد الرحيم القطارنه
14186	خليل عبدالله احمد الطنشات	5000	ناصر عليان عبد القوي الشولقي
			فارس علي عبدالقادر العقيل
			احمد محمود سليمان علي
			علي شاكر محمد نعمات
			اسامه يوسف خازر عاشور
			جهاد كامل عبدالرحمن عياد
			محمد سالم عوده الصواويه
			شاهر محمود مصطفى خشاشنه
			رائد محمد متروك الهواوشه
			رعد محمد متروك الهواوشه
			عبدالنبي سلمان عبد النبي الطلاله
			بركات مسلم فلاح المطارنه
			رامي احمد فلاح العبد الات
			خالد مروان محمود البيطار
			هاني ضيف الله احمد المصالحه
			مروان ضيف الله احمد المصالحه
			تجلاء محمد صبحي محمد سيد الطبري

هكذا من الأهل

رقم القرض	اسم المقرض	قيمة القرض	اسماء الكفلاء
14186	خليل عبدالله احمد الطنشات	5000	قاسم عليان حمود الجلامدة
14193	حنان بركات محمد بني بونس	750	غالب محمد جضعان الهبارنة
14254	امل عبد الحميد عبد الكريم الموازرة	750	يوسف عمر خليل الهبابية
14278	صفاء فيصل محمود الطيزات	750	عمر عبد الحميد عبد الكريم الموازرة
14289	صادقة عوده احمد الرفاعي	750	فايز نهار حامد الشعراء
14306	منقار علي ملتح المومني	750	ايمان نهار احمد الدرابكة
14347	لوال احمد قسيم الشويكات	750	سيف الدين عبد الله احمد المواجهه
14348	وائل اكرم حسن النازلي	750	شادي يحيى سليم المداحه
14357	لقرية ابراهيم سلامة التيمه	8000	سعد الدين احمد سليم مومني
14370	حبه ضيف الله خليفة الجنادبه	750	عبد الله علي محمود شويكات
14441	امنه احمد المصطفى السلطان	7000	جبر محمود علي الشويكات
14456	روم عطية سليمان الكعابله	5500	عوني حسين علي شعث
14494	عائشة علي محمد الصمادي	750	سناء حسين علي شعث
14509	حمدة محمد صويح الخليلات	750	عبد العزيز علي عبدالله التيمه
14515	ملى فهد علقه الشفايرة	750	احمد فلاح عبد العزيز للصرايرة
14539	راده محمود محمد الدويس	750	امجد قبيل محمد الشفايرة
14654	محمود عيسى يحيى علي	750	خلف قبيل محمد الشفايرة
14669	سليمه سعد محمد الاحويكات	750	عبد الله بختيار حمد الزغرات
14675	عبد الله ذيب سعد كوامله	750	سالم هلال سالم الخرماني
14694	تماضر احمد عودة العلقان	750	عوض عطا الله نزال النبايده
		5970.299	رياض عطا الله نزال النبايده
		750	فتح محمد حسين الصمادي
		750	زكريا فايز ابراهيم الصمادي
		750	سهل جميل سالم الحشوش
		750	فيصل فهد علقه الشفايرة
		750	طلال فهد علقه الشفايرة
		750	فوزان توفيق احمد المساعله
		1500	محمد محمود حسين البكار
		750	ايداد عبد الحميد سعيد الشطواني
		750	محمد عواد سليم الاحويكات
		5970.299	احمد عواد سليم الاحويكات
		750	فلاح ذيب سعد الكوامله
		750	ذيف طاهر عبد العثايرة

رقم القرض	اسم المقرض	قيمة القرض	اسماء الكفلاء
14694	تماضر احمد عودة العلقان	750	رالد توفيق عبد عماره
14712	فاتن جمعه عبدالله الفيات	750	اسعد جمعه عبدالله الفيات
14726	حسنه محمد مقليل مقليل	1250	عبد النبي سلمان عبد النبي الطلاله
14744	مواقي سلامه سعد ابو الققم	5060.052	اسماعيل سعاده درويش خلف
14767	عائشه كريم سليمان المعايطة	750	سلامه سعد مناوير ابو الققم
14796	ايمان سالم فايز بيدرة	1500	جهد عطا الله سلامه المعايطة
14813	فاطمه محمد ناجي سليمان ابو غزله	1500	ايداد عطا الله سلامه المعايطة
14834	ريم حسن عوده الاغوات	3500	لوي نوال محمد العواد
14865	هدى احمد عبد القادر ابو زور	1500	مخلد حامد شاتي ابو خروب
14886	هناء سامي محمد الذيب	1500	لداء علي محمد ابو غزله
14908	فاطمه محمود حرب العدوان	1500	محمد عبيد الله حمد الله الزعبي
14917	شمه سلامه عيسى للموسى	1500	عبد الفتاح محمد عيسى ابو زور
14919	ختام محمود ابراهيم علي الحاج	1500	رالد تيسير محمد الذيب
14924	امال زكي عبد الهادي موسى	750	تيسير محمد الفاضل الذيب
14925	ثريا فتحي عبد العزيز جبر	750	اسامه خلف خلف الدعجه
14927	سميره ابراهيم سعد ابو نادي	1500	ابراهيم احمد محمد الطلونه
14929	مرام صلاح طلاق سمران	750	عبد الله محمد صباح الموسى
14932	ملى تركي غصاب الاحمد	750	محمد سلامه عيسى الموسى
14937	رسميه اسحق درويش القته	750	هاني عوده عبد المناصير
14953	مها مبروك هلال السحالين	1500	راضي صلاح يوسف العيسى
15057	تهاني عليان ارشيد الحراشيه	750	عبد خميس حسن غنام
		1500	عبد خميس حسن غنام
		1500	محمود محمد محمود الخوالده
		1500	عبد الله محمد محمود الخوالده
		1500	رالد محمد شحاده الهزلي
		750	حازم عارف احمد السمران
		1500	تور محمد علي الشاعر
		1500	محمد مقليل سليمان المشايله
		1500	خالد ياسين محمد حوامده
		1500	قاسم محمد سعد قاسم ابو قرموطه
		1500	راسي عبد الوهاب عبد الفتاح الحموز
		1500	حسين عوض ارشيد الخوالده
		750	زكريا سليمان محمد المومني

كل من اشعل

رقم القرض	اسم المقرض	قيمة القرض	اسماء الكفلاء
15057	تهاني عليان ارشد الحراشه	750	ابن توفيق سعيد المومني
15117	اخلاص نهار عبدالرحيم القرابيه	750	رفعت محمد البقيت زيتون
15136	لقن محمد عوض ابو مطحنه	1500	محمد رفعت محمد زيتون
15165	عايشه سليمان سلمان الحنيطي	1500	حمد ابراهيم خلف القراونه
15208	امل عبدالفتاح محمود معالي	1500	شوقه نهار حامد الشعراء
15310	حنان عبد المهدي محمد محاسنه	750	عبدالله علقه علي العظون
15373	رابعه الياس عيسى الدبابنه	750	سليمان ذياب مطيله الذبابات
15492	مومونه محمد متروك المياده	1500	خير عبدالله صالح المحاسنه
15532	خاتم محمد عبد المومني	1500	عادل عبدالله صالح المحاسنه
15688	مافوله محمود عبد الكريم ابو حمور	750	وليد ناجي فرحان اندراوس
15715	باسمه جميل شريف قماش	750	يوسف تطون يوسف ناصر
15820	سهام هائل بركات الزواهره	750	ناريمان كمال عيسى المعالي
15955	منيره جاري دايج المجالي	750	احمد علي عبد المومني
15962	يسين عبد الهادي الطي الشهاب	5000	عبد محمد عبد المومني
16028	اينا يحيى خليل ابو حسن	1500	مازن عبد الكريم محمد زيدان
16049	خاتم عبداللطيف عبدالله العلاوين	750	يوسف سليمان يوسف علاونه
16191	انتصار شلعم احمد الهودلي	750	منير ثاني علي قماش
16230	ولاء محمد عاشور الصغير	750	احسان ثاني علي قماش
16244	لديه علي احمد عطوي	750	محمد صالح محمد النصير
			هاشم محمد سليمان الوريكات
			رشا جابر كرم ابو حصون
			ناصر عيسى فؤاد ابو العوف
			علي عبد الهادي شهاب البلقوله
			اسمي عوده عبدالله عكروش
			محمد نظمي عزت الحديدي
			سامي مبارك عواد المحاسنه
			رائد مبارك عواد المحاسنه
			ناصر ابراهيم سالم اللدم
			خميس موسى الهاجس الوريكات
			رائد سعد الدين خليل حميده
			خلاد علي احمد عطوي
			محمود علي احمد عطوي

رقم القرض	اسم المقرض	قيمة القرض	اسماء الكفلاء
16275	نجاح عبدالهادي سعد الطواهيه	750	عماد محمد صالح الطواهيه
16316	حمده علقه محمود شواشره	750	عاطف عبد الهادي سعد الطواهيه
16331	فاطمة احمد فلاح ابو رمان	750	رمزي محمد محمود الشواشره
16343	محاسن محمد محمود ساري	750	زايد علقه السعد الباشات
16473	خولة عيسى خلف الفقهاء	750	محمود عبد الحافظ موسى النصور
16641	اسماء محمد عبد الله ابو هزيم	750	عليان عبد الحافظ موسى النصور
16721	وفاء مد الله عطا الله القضاة	750	فيصل نايف بركات البراري
16736	شفيقه محمد محمود العياصره	750	محمد نايف بركات البراري
16854	حنان حمد عبد الرحمن ابو عبطه	750	جمال سرحان مفلح خلف
16870	سعاد عيسى محمد خطاطبه	750	بلال حسن موسى المصري
16943	عبد الرحمن خلف محمد العبد	2000	خلاد احمد عبدالله الدباس
17009	فضه ديد الرزاق عبد الله ابو رمان	750	سلطان سمير عبد القادر ابو هزيم
17165	ايمن سليمان محمود العباينه	10000	ابراهيم محمود هويشل الزيدتين
17209	خوله حسين محمد التيجه	1975	محمد حمود هويشل الزيدتين
17233	عريب محمد علي عباينه	750	حاتم احمد حسن بني علي
17336	جمال عوض خلف الزطيمه	2000	احمد مصطفى حسن دارعلي
17440	محمود ناصر حسن محمود	4000	جمال احمد منصور البواطي
17471	ايمن محمد احمد مصالحه	750	مشهور محمود عبد الرحمن ابو عبطه
			زيد محمود يوسف خطاطبه
			معتز فاضل عبدالسلام فريجات
			حمده عقيل الحسن الصلاح
			عوض عبد الرزاق عبد الله ابو رمان
			ناصر عبده مصطفى ابو رمان
			ابراهيم مصطفى محمد المثاني
			نبيل سليمان محمود العباينه
			غصاف مفلح محمد تايجه
			خلدون سلطان علي النصيرات
			مخلد احمد حسين البواريد
			علاء فؤاد موسى الحاجه
			خلاد خليل حامد صالح
			محمد عبد الرحيم خليل الزطيمه

كل من أهل

رقم القرض	اسم المقرض	قيمة القرض	اسماء الكفلاء
17471	ايمان محمد احمد مصالحة	750	خالد محمد احمد مصالحة
17511	عبيد بشير اسعد السقا	1500	محمد ابراهيم مفلح العبدالات
17517	وصلي اسماعيل محمد مقدادي	5000	اسماعيل محمد ذياب مقدادي
17677	سوسن ناصر عبد الرحمن الجبالي	1000	موسى حسين علي الشويكات
17713	خالد احمد علي الكنج	2000	ناصر عبد الكريم سرور عتوم
17768	زياد احمد سليم ابو الجزر	7979.48	سليمان محمد سالم الزطيمه
17831	اخلاص عبد الله شبيب البريزات	750	اياد احمد سليم ابو الجزر
17842	سهام عبد الحافظ عبدالله البريزات	5593.468	عبد اللطيف قاسم مسلم الحلايه
17877	شاهر ابراهيم المحمود	2950	سالم محمد حموان البريزات
17967	محمد شليق محمد الرواشدة	2000	نهله زهدي ابراهيم الشلبي
18211	فضيه سليمان المقضي ابو ربيع	1500	عوني علقه رشيد العليق
18227	مازن اسماعيل احمد بعاره	4832.055	نور الدين محمد يوسف التظناوي
18270	رنا محمد ثابت ابراهيم	8850	ناجي سليمان مقضي الربايه
18363	عبيد محمد فرحان الزريقات	1500	محمود احمد محمد بعاره
18505	نعمان موسى خليل الزواهره	5000	اسماعيل احمد محمد بعاره
18562	ابال مرسل هاني عطا	3000	عبد السلام نصر الله مالم الزويود
18639	سليم خالد سليم محمد	3000	محمد فرحان محمد الزريقات
18658	باسم سلامة لافي الحمران	4000	محمود عبد الرحيم محمد زريقات
18671	كايد حامد قاسم المعايظه	3000	سميه احمد علقه الزواهره
18709	ابنهال احمد عبدالله الشخارته	1500	عبد الهادي عبد المهدي عبد الكريم المرشد
18785	لني عبد الحميد حمدان المومني	1815.297	مرسل هاني فايز عطا
18903	عائف علي مفلح المومني	1500	فضل الله عطا هزيمه عطا
19116	خلود صالح عبدالله احمد	1500	ارضيه خليل خليل كيوان
			جميله حمدان علي الشالعي
			سلامة لافي عبيد الحمران
			خلف سالم صلاح الحمران
			سهير عبد الحميد قاسم المعايظه
			عماد الدين حمدي عليان غرابيه
			معتز مدوح مفلح غرابيه
			محمد نواف عبده مومني
			بسما عبد الكريم عبدالله المومني
			رياض شمسي خليل بني ياسين

رقم القرض	اسم المقرض	قيمة القرض	اسماء الكفلاء
19277	نورس اسماعيل محمد القرعان	10000	اسماعيل محمد نصر القرعان
			عدنان محمد طلب القرعان
			امنه محمد طلب القرعان
19733	جمال محمد عبد الهادي شاهين	1500	حسان صبحي علي ابو اسعد
20012	هند رشيد عوده السبيبة	1500	شافقي صابر زعويط الشرفات
20792	باسمين منصور صايل ابو سماقة	1500	خالد منصور صايل ابو سماقة
20972	رابعه احمد اسعد اسعد	1500	خالد محمود خليل المومني
21018	عايدة عيسى عبد جعينة	1500	ركن الدين احمد جبر جبر
			سمير عيسى عبد جعينة
21024	رانيا علقه عبدالله المومني	1370	عبيد محمود محمد شويكات
21076	سهير علي محمود العكاوي	1500	محمد حامد مفلح المومني
21125	كوثر فواز عبدالله حريدين	1500	مروان عبدالله علي بصيص
21128	عنايه سليم عبد الله الخطيب	2585	
21177	عبد الله محمد ذيب عبد الله المقربي	4000	علي سليمان عبد الكريم الغناني
			فارس عطوان فارس البطوش

كل من اشهر

مطالبات

صادرة عن مدير عام الجمارك

• يتحقق بذمة السادة/ شركة محمد عودة ابراهيم عودة وشركاه/ المؤسسة الاهلية للصناعات الكيماوية/ عمان طريق الحزام مبلغ (١٣٥٤٠٠) مائة وخمسة وثلاثين ألفاً وأربعمائة دينار ضريبة عامة على المبيعات وغرامات جمركية نتيجة للتدقيق لللاحق لديوان المحاسبة بموجب الاستيضاح رقم ٢٠٠٥/٩٢. فعلى المذكورين المبادرة لتسديد المبلغ المطلوب منهم خلال مدة شهرين من تاريخ نشر هذه المطالبة في الجريدة الرسمية وخلاف ذلك سوف يتم اتخاذ الاجراءات اللازمة بحقهم وفقاً لقانون تحصيل الاموال الاميرية.

* * * * *

• يتحقق على:

عماد محمد احمد الزيدانه/ اردني
مبلغ (٢١٣٣) الفين ومائة وثلاثة وثلاثين ديناراً سناً لقرار تغريم المبلغ لأصحاب العلاقة.
فعلى المذكور المبادرة لدفع المبلغ أعلاه خلال ستين يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعقد الجريدة الرسمية تلافياً لتحصيله بالطرق القانونية.

* * * * *

• يتحقق على:

رامي صالح عدنان النوفل/ مؤسسة رامي النوفل للاستيراد
مبلغ (٤٠٠) اربعمائة دينار سناً لقراري تحصيل وتغريم المدينين لأصحاب العلاقة.
فعلى المذكورين المبادرة لدفع المبلغ أعلاه خلال ستين يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعقد الجريدة الرسمية تلافياً لتحصيله بالطرق القانونية.

* * * * *

• يتحقق على:

الشركة العربية الدولية لصناعة الزيوت والاعذية ذ.م.م
مبلغ (٥٠٢) مليون ومائة وتسعة وثمانين ألفاً وثلاثمائة وواحد وتسعين ديناراً
(٥٠٢) فلساً سناً لقراري تحصيل وتغريم المدينين لأصحاب العلاقة.
فعلى المذكورين المبادرة لدفع المبلغ أعلاه خلال ستين يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعقد الجريدة الرسمية تلافياً لتحصيله بالطرق القانونية.

• يتحقق بذمة المذكورين المبينة اسمائهم بادناه المبالغ المبينة ازاء اسم كل منهم وذلك نتيجة للتدقيق اللاحق لديوان المحاسبة. فعلى المذكورين المبادرة لتسديد المبالغ المطلوبة منهم خلال مدة شهرين من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية وخلاف ذلك سوف يتم اتخاذ الاجراءات اللازمة بحقهم وفقاً لقانون تحصيل الاموال الاميرية.

الرقم	اسم الشركة	المبلغ المطلوب
١	رولا محمد علي الشديقات	١٧٤٥,٢٣٢
٢	مؤسسة الامانة للاستيراد والتصدير عبد الباسط محمد احمد عيانه	٧٠٠٢,٤٤٠

* * * * *

إعلان

١ - عملاً بأحكام الفقرة (ب) من المادة (٦) من قانون تحصيل الاموال الاميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته.

يرجى من السيد صالح رشيد صالح الزينب وعنوانه: اسكان ماركا معلمين - شقه رقم (٦) بناية رقم (٢٣) حاره (١) المبادرة لدفع المبلغ المتحقق عليه لحساب الأمانات والبالغ (٧٠٦٣) سبعة آلاف وثلاثة وستين ديناراً خلال فترة أقصاها (٦٠) ستون يوماً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية وفي حال تخلفه عن الدفع ستتخذ بحقه الإجراءات القانونية اللازمة.

عمر العمري

مدير مديرية الشؤون القانونية والأموال العامة

* * * * *

إعلان

٢ - عملاً بأحكام الفقرة (ب) من المادة (٦) من قانون تحصيل الاموال الاميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته.

يرجى من السيد خالد عبد خالد ياسين المبادرة لدفع المبلغ المتحقق عليه لحساب الأمانات والبالغ (٢٠٥) مائتين وخمسة دنانير و(٢٠) فلساً خلال فترة أقصاها (٦٠) ستون يوماً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية وفي حال تخلفه عن الدفع ستتخذ بحقه الإجراءات القانونية اللازمة. لدى وزارة المالية / مديرية الشؤون القانونية والاموال العامة.

عمر العمري

مدير مديرية الشؤون القانونية والأموال العامة

إعلان

٣ - عملاً بأحكام الفقرة (ب) من المادة (٦) من قانون تحصيل الأموال الأميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته.

يرجى من السادة المذكورين تالياً المبادرة لدفع المبلغ المتحقق عليهم لحساب الأمانات لدى وزارة المالية - مديرية الشؤون القانونية والأموال العامة والمبينة إزاء اسم كل منهم خلال فترة أقصاها (٦٠) ستون يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية وفي حال تخلفه عن الدفع ستخذ بحقه الإجراءات القانونية اللازمة.

عمر العمري

مدير مديرية الشؤون القانونية والأموال العامة

سنة	رقم	اسم المكلف	المبلغ	اسم الكفيل
٢٠٠٥	١٠٩٠	عندليب علي سعيد الرشيدات	١٥١٥٠٠	عبدالله اسماعيل علي خصالوة
٢٠٠٥	١٠٩١	خالد علي محمود عبدالله	٧٨٢٨٠	امجد لطفي موسى أبو العرجا
٢٠٠٥	١٠٩٥	عمر محمود طاهر غريب	٤٩٦٤٠	ابراهيم عبدالقادر ابراهيم الوحيش
٢٠٠٥	١١٠٢	محمد أحمد فارس الجراح	٣٠٣٠٠٠	احمد محمد نيب أبو سلقه
٢٠٠٥	١١٠٣	سالم سليمان عبدالرحمن البريزات	٥٥٣٠٠٠	عبدالتيم توفيق عبدالعزيز العليشات

إعلان

٤ - عملاً بأحكام الفقرة (ب) من المادة (٦) من قانون تحصيل الأموال الأميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته.

يرجى من السادة المذكورين تالياً المبادرة لدفع المبلغ المتحقق عليهم لحساب الأمانات لدى وزارة المالية - مديرية الشؤون القانونية والأموال العامة والمبينة إزاء اسم كل منهم خلال فترة أقصاها (٦٠) ستون يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية وفي حال تخلفه عن الدفع ستخذ بحقه الإجراءات القانونية اللازمة.

عمر العمري

مدير مديرية الشؤون القانونية والأموال العامة

سنة	رقم	اسم المكلف	المبلغ	اسم الكفيل
١٩٩٢	١٧٩٢	ياسين محمد سليمان الطقاسي	١٢٢٠٠٠٠	

الإعلان

٥ - عملاً بأحكام الفقرة (ب) من المادة (٦) من قانون تحصيل الأموال الأميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته.

يرجى من السيد/السادة المذكورين تالياً المبادرة لدفع المبالغ المتحققة عليهم لحساب الإيرادات.

لدى وزارة المالية - مديرية الشؤون القانونية والأموال العامة والمبينة إزاء اسم كل منهم خلال فترة أقصاها (٦٠) ستون يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية وفي حال تخلفهم عن الدفع ستخذ بحقهم الإجراءات القانونية اللازمة.

عمر العمري

مدير مديرية الشؤون القانونية والأموال العامة

سنة	رقم	اسم المكلف	المبلغ
٢٠٠٥	٣١٩	احمد سالم سويلم الجهالين	١٠٦.٠٠٠
٢٠٠٥	٣٢٠	سيد سالم غانم الكوز	٥٠٠.٠٠٠
٢٠٠٥	٣٢١	محمد سالم علي زعبي	٦١٠.٠٠٠
٢٠٠٥	٣٢٢	احمد سالم سويلم الجهالين	٤١٠.٠٠٠
٢٠٠٥	٣٢٣	محمد عبدالرحمن مسلم الصلاحين	٢٠٠.٠٠٠
٢٠٠٥	٣٢٤	عبدالرزاق عيد الهيشان الزعبي	١٣٠٠.٠٠٠
٢٠٠٥	٣٢٥	عيد احمد مكيد الطوان	٤٢٥.٠٠٠
٢٠٠٥	٣٢٦	نوفان عبدالرحمن مسلم الصلاحين	٥٠٠.٠٠٠
٢٠٠٥	٣٢٧	محمد ذوقان حسين العوامله	٣٦٠.٠٠٠
٢٠٠٥	٣٢٨	عيسى سليمان فلاح الشنيكات	١٠٠.٠٠٠
٢٠٠٥	٣٢٩	صالح احمد الطويحين الشنيكات	١٠٠.٠٠٠
٢٠٠٥	٣٣٠	طالب سليمان مسعود الزعبي	٣٠٠.٠٠٠
٢٠٠٥	٣٣١	عيد محسن قياض الصايريه	٤٢٥.٠٠٠
٢٠٠٥	٣٣٢	خالد عواد رضوان الزعبي	١١٠.٠٠٠
٢٠٠٥	٣٣٦	حمدان احمد الفندي الخرايشه	١٣٢٠.٠٠٠
٢٠٠٥	٣٣٧	رائد عيد محمد ابوشقراء	٤٠٠.٠٠٠
٢٠٠٥	٣٣٨	احمد عبدالكريم عبدالله ابورمان	٨٠٠.٠٠٠
٢٠٠٥	٣٣٩	خلدون احمد عوده عوامله	٦٠.٠٠٠
٢٠٠٥	٣٤٠	احمد عبدالحميد فندي الزعبي	٣٠٠.٠٠٠
٢٠٠٥	٣٤١	احمد محمد صالح ابورمان	٤٣٣.٣٠٠
٢٠٠٥	٣٤٢	صايد علي صالح ابورمان	٤٣٣.٣٠٠
٢٠٠٥	٣٤٣	عبدالله محمد احمد ابورمان	٤٣٣.٥٠٠
٢٠٠٥	٣٤٤	معاوية محمد سلامه الفاغوري	٨٠٠.٠٠٠

هكذا من الأهل

الإعلان

٦- عملاً بأحكام الفقرة (ب) من المادة (6) من قانون تحصيل الأموال الأميرية رقم (6) لسنة 1952 وتعديلاته.

يرجى من السادة/ المذكورين بالكشوفات المرفقة المبادرة لدفع المبالغ المتحققة عليهم لحساب الإيرادات/ مصروفات مسترده لدى وزارة المالية - مديرية الشؤون القانونية والأموال العامة، خلال فترة أقصاها (60) ستون يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية، وفي حال تخلفهم عن الدفع ستخذ بحقهم الإجراءات القانونية اللازمة.

عمر العمري

مدير مديرية الشؤون القانونية والأموال العامة

300.000	فارس محمد عبد الهيشان الزعبي	345	2005 24
300.000	معاوية محمد سلامة الفاعوري	346	2005 25
400.000	ابراهيم محمد احمد جزاري	347	2005 26
125.000	احمد صالح علي العرمان	348	2005 27
125.000	نمر احمد الصالح العرمان	349	2005 28
200.000	عبد عوده معمار العزازه	350	2005 29
200.000	ناصر عبد ناصر المعمار العزازه	351	2005 30
200.000	احمد مقضي ظاهر الخرايشه	352	2005 31
100.000	خلدون عباس عبد الرحمن الخرايشه	353	2005 32
160.000	مسلم محمد مسلم ابو صنوبر	354	2005 33
283.000	عوده محمد سويلم الجهالين	355	2005 34
600.000	احمد محمد صالح ابورمان	356	2005 35
600.000	حاتم ناصر سليمان ابورمان	357	2005 36
600.000	ياسر محمد الحاج عبد العزيز ورده	358	2005 37
700.000	محمد عبد الرحمن مسلم الصلاحيين	359	2005 38
200.000	احمد محمد صالح ابورمان	360	2005 39
4000.400	عماد علي صالح ابورمان	361	2005 40
4000.400	صالح احمد الطويحين الشنيكات	362	2005 41
200.000	خلدون احمد عوده عوامله	363	2005 42
200.000	محمد طليل بابر الجدايه	393	2005 43
880.000	"محمد سليم" محمد نهار الجدايه	394	2005 44
880.000	علاء عمر سليمان الملكاوي	395	2005 45
800.000	عمر محمد حسن ابو عاتول	396	2005 46
310.000	مصطفى عبدالله عوض اللويكات	397	2005 47
400.000	موسى مطلق سعاده الخماسيه	398	2005 48
158.000	حسن علي حسين البشايه	399	2005 49
250.000	محمود فرحان محمود الحرايشه	400	2005 50
95.000	محمد فرحان محمود حرايشه	401	2005 51
105.000	سليمان علي سالم مهيدات	402	2005 52
190.000	هاني محمد ابراهيم الطعاني	403	2005 53
250.000	ابراهيم سلطي يوسف مهيدات	404	2005 54
100.000	طلال احمد نهار مهيدات	405	2005 55
250.000	فواز فرحان محمود حرايشه	406	2005 56
205.000	محمود عبد الكريم عقله الديك	407	2005 57
200.000	نبيل احمد مجلي الكوفحي	408	2005 58
300.000	رامي عبد سليمان النجداوي	636	2005 59
125.000	عمر محمد ابراهيم يوسف	637	2005 60
420.000	علي نواف صالح او الرب	638	2005 61
215.000	ضيف الله فارس يوسف اللوزي	639	2005 62
650.000	احمد عبد المجيد فياض التيهي	640	2005 63
500.000	جهاد خميس محمد القلبان	641	2005 64
140.000	علي عبد الرحمن مصطفى رضوان	642	2005 65
535.000	علي سليمان فياض طرلان	643	2005 66
50.000	محمد صبحي فهد عبد الكريم العويدي	644	2005 67
100.000	محمد يوسف محمد الهواري	645	2005 68
650.000	زيد صيف الله فليح الجبور	646	2005 69
100.000	محمد حسين حسن الشعلان	881	2005 70
112.500			

هكذا من الأهل

هكذا من الأهل

الجريدة الرسمية

الاسم	المدون	البيع	البيع	البيع
محمد عبد الرحيم سليل كليب	السلط - هاتف رقم (05/3556085)	122	387	122
بكر اعيد عبد الله لارعد	عمان - جبل القاج - حي اللطيفة - قرب مسجد جعفر الطيار	152	120	1474/2003
علي خليل احمد الدثني	عمان - خريبة السرف	350	-	1469/2003
سميد نمر احمد بئر	هاتف منزل (4127250) - بوسطة هاتف (4748274)	159	-	1490/2003
إبراهيم احمد مصطفى أبو غيث	هاتف منزل (4920560) عمان - جبل الويفة - قرب مدرسة خلا بن الريد	1348	-	1496/2003
عثمان محمود طيان المسترجي	بوسطة هاتف (4882211) و (4743755) - بوسطة هاتف (077/869333)	27/1	1518/2003	27/1
زيد احمد محي الدين كنعان	هاتف منزل (4910654) عمان - هاتف منزل صه حد (5171496) - هاتف صه عبد الله (5236778) - بوسطة هاتف (3612310) - بوسطة هاتف (4628492)	150	-	1520/2003
		897	839	1522/2003

الجريدة الرسمية

محمود علي سلاسه لرحاطه	السلط - وسط اللاد	709	236	52/1
عمر ياسين بطمان الثولكه	بوسطة هاتف شقيقه احمد (3556593) مانبا - خريبة الثولكه	195	-	1524/2003
محمود عبد الفتاح عبيد السميرت	هاتف منزل (05/3290888) عمان - وادي السمير	680	-	1527/2003
علي صبحي علي اسعد	هاتف منزل (5816405) خزن - قرب مديرية ترخيص للسواقين الجديدة	915	740	1531/2003
محمد شاكرك حسين ملحم	هاتف (02/6340428) الزرقاء - باحوز - سكان طلال - وحده سكنية رقم (15) - هاتف منزل (3743244)	1985	506	1536/2003
مختاريل خلف سلمان حجازين	عمان - هاتف منزل (4911335)	214	-	1552/2003
علي محمود احمد أبو الزيت	عمان - الهاشمي الشمالي - آخر خط (15) هاتف منزل (4919500) - بوسطة هاتف (4911824)	2032	565	1719/2003
خلاد ضيف الله عريض اللدنيه	سحاب - خضائيه اللدنيه - بجاء سحاب - هاتف منزل (4021877) - هاتف منزل ليه طه (4027317)	3311	-	1723/2003
هسين احمد مصطفى أبو غيث	عمان - ماركا - هاتف منزل (4882211) - بوسطة هاتف منزل شقيقه محمد (4743755)	3912	300	1731/2003
				1734/2003

٨٣٨٣

هكذا من الأهل

نور سيد حسين أبو قاعد

ممنوعات مستردة 98/1	1482	900	عمان - هاتف منزل (5697098) - هاتف منزل شقيقه حسن (4621715)	محمد عبد الهادي عبد الرحمن الطاهر لوي
ممنوعات مستردة 1735/2003	365	-	عمان - بو لسة هاتف (4021604) و (4028956) - الهاتف (05/3550827)	محمد كريم الملقان للعولمة
ممنوعات مستردة 99/1	4090	-	عمان - الهاشمي الشمالي - قرب مسجد عمر	محمود إبراهيم محمد المصري
ممنوعات مستردة 1736/2003	4090	-	عمان - الهاشمي الشمالي - قرب مسجد عمر	عليه إبراهيم ناصر العوضات
ممنوعات مستردة 101/1	980	640	الأزقة - الضليل - حي العوضات	محمدي محمد حسين حمد
ممنوعات مستردة 1738/2003	980	640	الأزقة - الضليل - حي العوضات	ورقة المقاعد العسكري / ماجد نجيب محمد العمور
ممنوعات مستردة 104/1	883	-	عمان - الجبل الأخضر - شارع الأنسي (4387714) هاتف رقم (6342344)	أيه / صفوان ماجد نجيب العمور
ممنوعات مستردة 120/1	883	-	عمان - الجبل الأخضر - شارع الأنسي (4387714) هاتف رقم (6342344)	حياة منصور نجم عبد الله قبيلان
ممنوعات مستردة 171/2003	2196	032	عمان - الجبل الأخضر - شارع الأنسي (4387714) هاتف رقم (6342344)	فضيلة عوده نزال الشيبات
ممنوعات مستردة 131/1	115	279	عمان - الجبل الأخضر - شارع الأنسي (4387714) هاتف رقم (6342344)	لويحات
ممنوعات مستردة 182/2003	115	279	عمان - الجبل الأخضر - شارع الأنسي (4387714) هاتف رقم (6342344)	طالب عبد الرحمن طبع الزبادات
ممنوعات مستردة 153/1	412/2003	-	عمان - الجبل الأخضر - شارع الأنسي (4387714) هاتف رقم (6342344)	
ممنوعات مستردة 162/1	4269	-	عمان - الجبل الأخضر - شارع الأنسي (4387714) هاتف رقم (6342344)	
ممنوعات مستردة 911/2004	312	254	عمان - الجبل الأخضر - شارع الأنسي (4387714) هاتف رقم (6342344)	
ممنوعات مستردة 162/1	912/2004	-	عمان - الجبل الأخضر - شارع الأنسي (4387714) هاتف رقم (6342344)	
ممنوعات مستردة 165/1	50	-	عمان - الجبل الأخضر - شارع الأنسي (4387714) هاتف رقم (6342344)	
ممنوعات مستردة 1462/2004	50	-	عمان - الجبل الأخضر - شارع الأنسي (4387714) هاتف رقم (6342344)	

الجريدة الرسمية

٧٣٨٣

ممنوعات مستردة 176/1	1090	-	عمان - الجبل الأخضر - شارع الأنسي (4387714) هاتف رقم (6342344)	ظاهر رقيب علي اللواتير
ممنوعات مستردة 1473/2004	350	-	عمان - الجبل الأخضر - شارع الأنسي (4387714) هاتف رقم (6342344)	عزت خليل طه اللواتير
ممنوعات مستردة 180/1	1767	470	عمان - الجبل الأخضر - شارع الأنسي (4387714) هاتف رقم (6342344)	أحمد محمود صالح مزاع
ممنوعات مستردة 1477/2004	1767	470	عمان - الجبل الأخضر - شارع الأنسي (4387714) هاتف رقم (6342344)	ورقة المقاعد العسكري / ماجد نجيب محمد العمور
ممنوعات مستردة 12/2	164	-	عمان - الجبل الأخضر - شارع الأنسي (4387714) هاتف رقم (6342344)	ياسر محمد علي أحمد إسماعيل
ممنوعات مستردة 115/2005	164	-	عمان - الجبل الأخضر - شارع الأنسي (4387714) هاتف رقم (6342344)	أحمد عازد علي اللواتير
ممنوعات مستردة 25/2	358	380	عمان - الجبل الأخضر - شارع الأنسي (4387714) هاتف رقم (6342344)	مثير محمد حسن بكر لوي
ممنوعات مستردة 163/2005	358	380	عمان - الجبل الأخضر - شارع الأنسي (4387714) هاتف رقم (6342344)	
ممنوعات مستردة 43/2	556	240	عمان - الجبل الأخضر - شارع الأنسي (4387714) هاتف رقم (6342344)	
ممنوعات مستردة 163/2005	556	240	عمان - الجبل الأخضر - شارع الأنسي (4387714) هاتف رقم (6342344)	
ممنوعات مستردة 51/2	882/2005	-	عمان - الجبل الأخضر - شارع الأنسي (4387714) هاتف رقم (6342344)	

الجريدة الرسمية

٤٧٤٩

إعلان

٧- عملاً بأحكام الفقرة (ب) من المادة (٦) من قانون تحصيل الاموال الاميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته.

يرجى من السادة المذكورين تالياً المبادرة لدفع المبلغ المتحقق عليهم لحساب الامانات لدى وزارة المالية - مديرية الشؤون القانونية والاموال العامة والمبينة إزاء اسم كل منهم خلال فترة أقصاها (٦٠) ستون يوماً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية وفي حال تخلفه عن الدفع ستتخذ بحقه الإجراءات القانونية اللازمة.

عمر العمري

مدير مديرية الشؤون القانونية والاموال العامة

رقم	سنة	اسم المكلف	المبلغ	اسم الكفيل
١	٢٠٠٥	شركة الخياط الماسي لصناعة الخيوط	٧٣٣,٨٦٠	احمد محمد مصطفى اللقطه
٢	٢٠٠٥	شركة المصادر الدولية لصناعة الكرتون والإكسسوار	١٩٠٢,٢٥٠	عبدالله عبدالكريم عبدالله التايه
٣	٢٠٠٥	مؤسسة رومي التجارية	٤٢٥,٢٥٠	حسام عيسى رفائيل الزعيط
٤	٢٠٠٥	شركة الجبيرنج دابمنشن للصناعات البترولية	٧١١,١٧٠	رياض توفيق - كندي الجنسية
٥	٢٠٠٥	احمد محمد نهار الخزعلي	١٤١٨,٥٠٠	زيد وليد اسماعيل (شرف القادري)
٦	٢٠٠٥	شركة نيولاما لصناعة الألبسة	١٧٩٦٦,٩٠٠	محمد قائل محارب الحجيلي الحربي
٧	٢٠٠٥	ناصر محمد قائل الحربي	٨٢٦,٢٥٠	الوليد محمد قائل الحربي
		محمود عتقا احمد المنصره		داود خالد داود وشركاه
		داود خالد داود التنتشه		عبدالقادر داود عبدالحفيظ التنتشه
		عبدالحاميد داود عبدالحفيظ التنتشه		
		محامص ومطاحن العقب		

إعلان

٨- عملاً بأحكام الفقرة (ب) من المادة (٦) من قانون تحصيل الاموال الاميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته. يرجى من السادة المذكورين تالياً المبادرة لدفع المبلغ المتحقق عليهم لحساب الامانات لدى وزارة المالية - مديرية الشؤون القانونية والاموال العامة والمبينة إزاء اسم كل منهم خلال فترة أقصاها (٦٠) ستون يوماً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية وفي حال تخلفه عن الدفع ستتخذ بحقه الإجراءات القانونية اللازمة.

عمر العمري

مدير مديرية الشؤون القانونية والاموال العامة

رقم	سنة	اسم المكلف	المبلغ	اسم الكفيل
١	٢٠٠٥	احمد سليمان عبدالمهدي القريجات	١٤٣٠,٠٠٠	سليمان عبدالمهدي عبد ربه القريجات
٢	٢٠٠٥	ناديا محمود سليمان أبو زيد	٢٠٣٠,٠٠٠	فاطمة توفيق يوسف خرطبول
٣	٢٠٠٥	عصا ناجي احمد اسعد	٤٦٥٠,٠٠٠	منعم حسين عبدالله السيد
٤	٢٠٠٥	بلال ابراهيم عارف الخطيب	٣٣١٥,٠٠٠	ابراهيم عارف عبد القادر الخطيب
٥	٢٠٠٥	فاطمة صبري رجا عريان	٣٢٣٥,٠٠٠	صبري رجا اسماعيل عريان
٦	٢٠٠٥	إيناس ربيعي محمود حسن	١٤٥٠,٠٠٠	ربيعي محمود ابراهيم حسن

* * * * *

إعلان

إلى السادة شركة جنوب الأردن للاتصالات والانترنت ص.ب. ٢٢٨٤ العقبة

استناداً لأحكام المادة (١٩/هـ) من قانون الاتصالات رقم (١٣) لسنة ١٩٩٥ وتعديلاته التي اعتبرت أموال الهيئة وحقوقها لدى الغير أموالاً أميرية. وعملاً بأحكام المادة (٦/ب) من قانون تحصيل الأموال الاميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته: يطلب منكم مراجعة هيئة تنظيم قطاع الاتصالات خلال فترة أقصاها (٦٠) يوماً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية لدفع مبلغ (٢,٥٠٠,٠٠٠) الفين وخمسمائة دينار التي استحققت عليكم بموجب البند (3.1.3) من اتفاقية ترخيص تقديم خدمات ترانسل المعطيات الموقعة معكم بتاريخ ٢٠٠٢/١/٢١ بالإضافة إلى مبلغ الفائدة التي استحققت عليكم بموجب البند (7.7) من ذات الاتفاقية وذلك من تاريخ الاستحقاق الواقع في ٢٠٠٢/١/٢١ وحتى تاريخ التسديد، وفي حال التخلف عن التسديد ستتخذ بحكم الإجراءات القانونية اللازمة.

على لجم

الرئيس التنفيذي

إعلان
صادر عن وزارة المياه والري
سلطة المياه

- ١ - تنفيذاً لحكم المادة رقم (١٦) من قانون سلطة المياه رقم (١٨) لسنة ١٩٨٨ وتعديلاته والمادة رقم (٦) وقانون تحصيل الأموال الأميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته. بادناه أسماء الأشخاص المكلفين بتسديد مبالغ متحققة لخزينة سلطة المياه وتخلّفوا عن تسديدها رغم أشعارهم بذلك ومقدار المبالغ المطلوبة من كل منهم.
- ٢ - في حال التخلف عن دفع المبالغ المطلوبة خلال (٦٠) يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية فإنه ستتخذ إجراءات الحجز على الأموال حسب الأصول.

اسم المدين الموجه اليه الإشعار		سلطة المياه
المبلغ المطلوب		فلس
ضاييف فرحان معيوف الحمادين	دينار	١٥٠

المحاكم

مذكرة تبليغ متهم
صادرة عن محكمة بداية جزاء معان
رقم الدعوى ٢٠٠٥/٤٢

اسم المشتكى عليه: احمد علي احمد الرواجيح/ مجهول مكان الإقامة
تعيين يوم الخميس ٢٠٠٥/١١/١٠ الساعة التاسعة صباحاً موعداً لرؤية دعوى جزائية التي اقامها عليك
الحق العام فيقتضى حضورك في الوقت المعين الى هذه المحكمة وان لم تحضر تجرى عليك الاحكام
المخصوصة من قانون اصول المحاكمات الجزائية.

مذكرة تبليغ متهم
صادرة عن محكمة صلح جزاء الطفيلة
رقم الدعوى ٢٠٠٥/٩٥٤

اسم المشتكى عليه: زهير محمد عبدالقادر الزيدانيبين
التهمة ومكان الإقامة: اصدار شيك لا يقابله رصيد/ مجهول مكان الإقامة حالياً.
بقتضى حضورك يوم الاحد الموافق ٢٠٠٥/١١/١٣ الساعة التاسعة صباحاً للنظر في الدعوى رقم اعلاه
والتي اقامها عليك الحق العام وسمير داود ذيب قطيش فاذا لم تحضر في الموعد المحدد تنفذ بحقك الاحكام
المنصوص عليها في قانون محاكم الصلح وقانون اصول المحاكمات الجزائية.

مذكرة تبليغ متهم

صادرة عن محكمة صلح جزاء الطفيلة
رقم الدعوى ٢٠٠٥/٩٩٤

اسم المشتكى عليه: زهير محمد عبدالقادر الزيدانيبين
التهمة ومكان الإقامة: اصدار شيك لا يقابله رصيد/ مجهول مكان الإقامة حالياً.
بقتضى حضورك يوم الاحد الموافق ٢٠٠٥/١١/١٣ الساعة التاسعة صباحاً للنظر في الدعوى رقم اعلاه
والتي اقامها عليك الحق العام وملاحد حمد عبد القرعان فاذا لم تحضر في الموعد المحدد تنفذ بحقك الاحكام
المنصوص عليها في قانون محاكم الصلح وقانون اصول المحاكمات الجزائية.

مذكرة تبليغ متهم

صادرة عن محكمة صلح جزاء الطفيلة
رقم الدعوى ٢٠٠٥/٩٩٢

اسم المشتكى عليه: زهير محمد عبدالقادر الزيدانيبين
التهمة ومكان الإقامة: اصدار شيك لا يقابله رصيد/ مجهول مكان الإقامة حالياً.
بقتضى حضورك يوم الاحد الموافق ٢٠٠٥/١١/١٣ الساعة التاسعة صباحاً للنظر في الدعوى رقم اعلاه
والتي اقامها عليك الحق العام ويسر هويل الخريسات فاذا لم تحضر في الموعد المحدد تنفذ بحقك الاحكام
المنصوص عليها في قانون محاكم الصلح وقانون اصول المحاكمات الجزائية.

هكذا من الأهل